



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

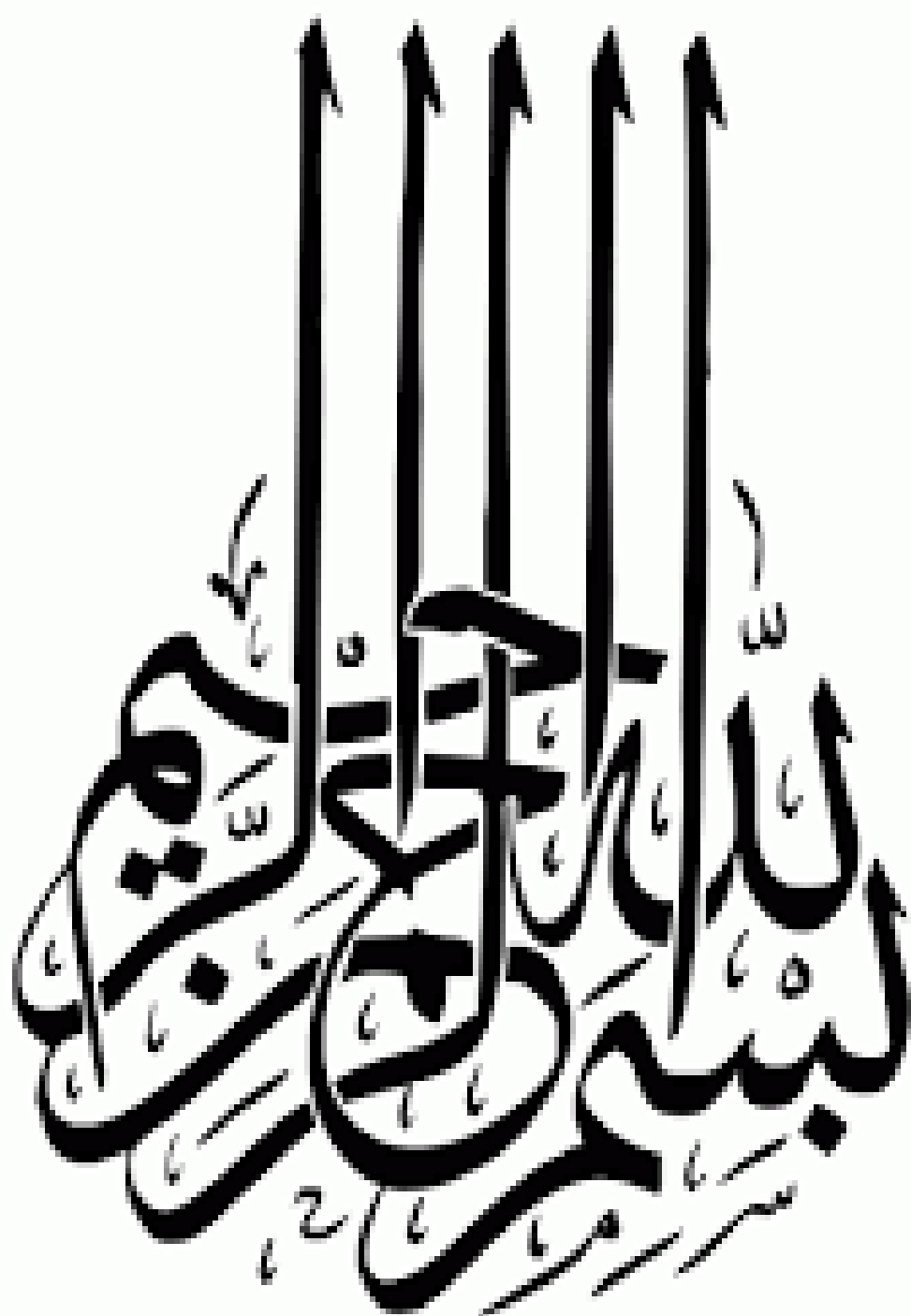
دور الرقمنة في تعزيز التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي
-دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة
ميلة-

الاستاذ المشرف	اعداد الطلبة	
أ. فرحات هولي	كانزة بلغياط	1
	منذر طبخ	2

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	أ. عبد المالك بوركوة
مشرفا ومقررا	أ. فرحات هولي
ممتحنا	أ. ابراهيم عاشوري

السنة الجامعية 2024/2023



شكر وتقدير

قال الله تعالى "لئن شكرتم لازيدنكم"

الحمد لله حمدا يوافي نعمه و يكافؤ مزيده ونشكر المولى عز وجل الذي وفقنا و غرس في نفوسنا الامل و
أنار دربنا و ساعدنا على إنجاز هذا العمل.

و نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذ المحترم المشرف "هولي فرحات" حفظه الله و رعاه الذي لم
يبخل علينا بارشادنا و توجيهنا و الذي كان معنا طوال مدة إنجاز مذكرتنا و لن يتسع المقال لمقامك و
فضلك جزاك الله خيرا.

أيضا نتوجه بالشكر إلى طاقم عمل صندوق الضمان الاجتماعي بميلة الذين ساعدونا في إتمام هذا
العمل.

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا على البدء والختام
"وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين "

ارى مرحلتي الدراسية قد شارفت على الانتهاء بالفعل,بعد تعب و مشقة دامت سنين في سبيل الحلم و العلم حملت في طياتها امنيات الليالي ,واصبح عنائي اليوم للعين قرّة,ها انا اليوم اقف على عتبة تخرجني اقطف ثمار تعبى و ارفع قبعتي بكل فخر ,فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا,لانك وفقتني على اتمام هذا النجاح و تحقيق حلمي.
و بكل حب اهدي ثمرة نجاحي و تخرجي:

الى الذي زين اسمي باجمل الالقاب, من دعمني بلا حدود و اعطاني بلا مقابل الى من علمني ان الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة, داعمي الاول في مسيرتي و سندي و قوتي و ملاذي بعد الله فخري و اعتزاي : **أبي الغالي.**

إلى ملاكي في الحياة الى معنى الحب و الى معنى الحنان و التفاني ,الى بسمه الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي، التي كانت لي الأم و الأخت والصديقة ووجهتي التي أستمد منها القوة.

إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمننت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا: **أمي الحبيبة.**
إلى مصدر قوتي، الداعمين الساندين، أرضي الصلبة وجداري المتين. إلى من راهنوا على نجاتي ويزكرونى بمدى قوتي و استطاعتي، الذين لا يحبطوني و يؤمنوا بشجاعتي مهما ضعفت وارتخيت واقفين خلفي، إلى من بذلوا جهدا في مساعدتي وكانوا عوناً و سندا، إلى الشموع التي تنير طريقي: **إخواني و أختي.**

إلى رفيقات الروح صديقات المواقف شريكات الدرب من كانوا في سنوات العجاف سحابا ممطرا من هونوا تعب الطريق من شجعوني على المثابرة واكمال المسيرة ممتنة لكم.
إلى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي في الجامعة إلى النهاية.
وأخيرا من قال أنا لها "نألهـا" و أنا لها ان أبـت رغـما عنها أتيت بها، ما كنت لأفـعل دون توفيق من الله
فالحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبيه الكريم.

كنزّة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم.

"ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد"

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات... الحمد لله الذي ما أتم جهدا إلا بعونه

أهدي تخرجي وثمره جهدي إلى روح أبي الطاهرة الذي لم يشاهدني وأنا أتوج على هذه المنصة، فكم كنت أتمنى أن تكون بجانبني في هذه اللحظة الجميلة من حياتي، رحمك الله وأنار قبرك يا سندي الراحل.

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم، إلى أمان الله على الأرض وقرة عيني

أمي الحبيبة.

إلى ضلعي الثابت وأماني أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها، إلى خيرة

أيامي وصفوتها، إلى قرة عيني أخي وأخواتي

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق، للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين، لأصحاب الشدائد والأزمات

إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة

إليكم عائلتي أهديكم هذا الانجاز وثمره النجاح التي لا طالما تمنيتها.

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثماراته بفضلته سبحانه وتعالى، الحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني

مباركا وأن يعينني أينما كنت فمن قال أنا لها نالها فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.

فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

منقذ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوعات	
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I-III
فهرس الجداول والأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للضمان الاجتماعي والرقمنة	33-1
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضمان الاجتماعي	03
المطلب الأول: نشأة وتطور الضمان الاجتماعي	03
المطلب الثاني: مفهوم الضمان الاجتماعي	07
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الضمان الاجتماعي	16
المبحث الثاني: مدخل الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي	19
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي	19
المطلب الثاني: أهداف الرقمنة وخصائصها	21
المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة	23
المبحث الثالث: التوازن المالي	25
المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي	25
المطلب الثاني: مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي	27
المطلب الثالث: مبادئ ومجالات توظيف الفوائض المالية	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS ميلة	71-35
تمهيد	35
المبحث الأول: الضمان الاجتماعي في الجزائر	36
المطلب الأول: نشأة الضمان الاجتماعي في الجزائر	36

40	المطلب الثاني: المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر
42	المطلب الثالث: صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر
46	المبحث الثاني: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجاء دراسة حالة وكالة ميلة CNAS
46	المطلب الأول: نشأة وتعريف وكالة ميلة CNAS
47	المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لوكالة ميلة CNAS
53	المطلب الثالث: أهداف وأهمية وكالة ميلة CNAS
55	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الرقمنة في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجاء ميلة - CNAS -
55	المطلب الأول: المظاهر الرقمية في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجاء ميلة CNAS
62	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية ودور الرقمنة في تحقيق التوازن المالي لوكالة ميلة
68	المطلب الثالث: دراسة و تحليل النتائج
71	خلاصة الفصل
72	الخاتمة
76	قائمة المراجع
83	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1 - 2	الأرقام التسلسلية لترقيم الملفات حسب البلديات في ولاية ميلة	61
2-2	نفقات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (وكالة ميلة)	62
3 - 2	إيرادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء -ميلة-	63
4 - 2	رصيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بميلة (ضريبة 2019 إلى 2022)	65

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1 - 2	الهيكل التنظيمي لوكالة CNAS ميلة	48
2-2	نفقات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء من 2019 إلى 2022	63
3 - 2	إيرادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ميلة من 2019 إلى 2022	64
4 - 2	رصيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء من 2019 إلى 2022	65

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	واجهة موقع الهناء	84
2	ملئ المعلومات المطلوبة	85
3	إدخال معلومات التسجيل	86
4	إدخال الكود والنقر على متابعة	87
5	تسجيل الدخول	88

مقدمة

مقدمة

تمهيد

شهد قطاع الضمان الاجتماعي منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا تطورات هيكلية متسارعة تهدف إلى تحقيق أفضل حماية اجتماعية للعمال المؤمنين، وضمان حياة مستقرة لهم ولأسرهم وخاصة مع زيادة حوادث العمل وصور العجز الدائم والمؤقت الذي يصيب هؤلاء العمال أثناء ممارسة تلك الوظائف.

وعلى غرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد تأثر قطاع الضمان الاجتماعي بالتطورات التكنولوجية التي شهدها العصر الحالي والتي من شأنها أن تغير وتعزز الكثير من الإجراءات والتعاملات الإدارية والمالية في هذه المؤسسات والتي تضمن الاستجابة لاحتياجات المؤمن لهم اجتماعيا من جهة وضمان الفعالية والكفاءة في الأداء المالي للمؤسسة ومنه تحقيق التوازن الذي يعتبر من بين أهم التحديات لقطاع الضمان الاجتماعي.

وقد سعت الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم إلى عصنة هذا القطاع وتحديثه بأساليب تتماشى مع مظاهر الرقمنة وأساليبها المختلفة ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على الرقمنة في قطاع الضمان الاجتماعي والتوازن المالي.

1. الإشكالية:

يمكن طرح الإشكالية التالية:

• إلى أي مدى تساهم الرقمنة في ضمان التوازن المالي في مؤسسات الضمان الاجتماعي للعمال

الأجراء؟

2. الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالضمان الاجتماعي؟
- ما المقصود بالرقمنة في قطاع الضمان الاجتماعي؟
- ما هي أهم مظاهر الرقمنة في قطاع الضمان الاجتماعي؟
- إلى أي مدى تتبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي لوكالة ميلة تقنيات الرقمنة في مصالحها؟
- كيف تساهم الرقمنة في تعزيز الموارد المالية لصندوق الضمان الاجتماعي؟
- كيف تساهم الرقمنة في تقليل حجم النفقات لصندوق الضمان الاجتماعي؟

3. الفرضيات:

- عصنة قطاع الضمان الاجتماعي يقوم أساسا على تبني الرقمنة.
- تتنوع مظاهر الرقمنة في قطاع الضمان الاجتماعي لوكالة ميلة.
- تضمن الرقمنة تسهيل عملية تحصيل الاشتراكات وزيادتها.
- تضمن الرقمنة ترشيد النفقات وتقليل التكاليف.
- لا يشكل التوازن المالي عائقا امام نشاطه بالنظر الى التطور المستمر لتقنيات الرقمية الشيء الذي ينعكس إيجابا على مصادر التمويل.

4. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في تحليل مفهوم الرقمنة، ومدى دورها في تحقيق التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء ميلة.
- معرفة برامج التحديث والعصنة التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

5. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على موضوع التأمينات الاجتماعية.
- التعرف على صناديق الضمان الاجتماعي.
- إبراز أهمية الرقمنة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- معرفة التطور الذي وصل إليه صندوق الضمان الاجتماعي من خلال التقنيات الرقمية الجديدة لتقديم أفضل الخدمات للمؤمنين لهم.
- إبراز مزايا استخدام الرقمنة في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.
- دراسة وضعية الصندوق من خلال معرفة توازنه المالي.
- معرفة مدى مساهمة الرقمنة في تعزيز التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي وكالة ميلة.

6. أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للطلابين للبحث في الموضوع وتوافقه مع التخصص.
- الميول للموضوع بارتباطه المباشر بحياة الفرد.
- الرغبة في معرفة مدى اعتماد الرقمنة في صندوق الضمان الاجتماعي.
- إبراز أهمية الرقمنة ودورها في تسهيل الخدمة في صندوق الضمان الاجتماعي.
- القيمة العلمية لموضوع الرقمنة.
- الدور الذي حققته الرقمنة في تحقيق توازنات مالية عالية خاصة في الدول المتقدمة وهذا لا يمكن الاستهانة به مقارنة مع منظماتنا الوطنية.

- المكانة التي تحتلها الرقمنة كونها من اهم الركائز الاساسية لنجاح اي مؤسسة.

7. المنهج المتبع:

تم استخدام منهج وصفي تحليلي بالنسبة للجانب النظري من خلال التعريف بمختلف مفاهيم الضمان الاجتماعي والرقمنة، أما الجانب التطبيقي بما أن الدراسة شملت الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ميله فكان من خلال المقابلة مع الموظفين وجمع المعلومات منهم.

8. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وكالة ميله.
الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة بين 2019- 2022.

9. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات بحكم السرية والخصوصية في وكالة ميله.
- ندرة المراجع المتعلقة بموضوع الرقمنة على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي.
- ضيق الوقت بالنسبة للموظفين داخل وكالة ميله مما أدى إلى شح البيانات والمعلومات.

10. الدراسات السابقة:

1- دراسة عواطف مطرف و اخرون بعنوان "دراسة تحليلية لمنهج ادارة التوازنات المالية للمنظومة الاجتماعية في الجزائر" مقال منشور بمجلة دراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة المجلد 9, العدد 01 سنة 2022، حيث هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على إشكالية تحقيق التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي , حيث كانت عبارة عن دراسة تحليلية وصفية لسيرورة الاصلاحات والمؤشرات التي تبناها النظام الجزائري في ذلك و من النتائج المتوصل اليها ان قطاع الضمان الاجتماعي يعتمد على سياسة ضغط التكاليف او زيادة الموارد المحصلة و الذي من شأنه ان يضر بنظام الحماية الاجتماعية.

2- دراسة صديق زكرياء بعنوان "دور الادارة الالكترونية في تحسين اداء مؤسسة الضمان الاجتماعي بعين الصفراء بالجزائر" , مقال منشور بمجلة البديل الاقتصادي المجلد 6 العدد 02 سنة 2022 , حيث سلطت الضوء على دور الاداة الالكترونية في تحسين اداء مؤسسة الضمان الاجتماعي و قد اعتمد الباحث على الاستمارة في جمع البيانات و التحليل الاحصائي باستعمال spss في عملية التحليل و اختبار الفرضيات و من النتائج المتوصل اليها ان الادارة الالكترونية ساهمت في خلق تحولات على مستوى العمليات و الطريقة الجديدة لإنهاء المهام و تحقيق الاهداف بسرعة.

3 - دراسة غفصي توفيق بعنوان "دور الابتكارات الرقمية في عصرنة منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر دراسة حالة بطاقة الشفاء في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء"، مقال في مجلة البحوث

في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 08 العدد 01 سنة 2023، حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز عالية الابتكارات الرقمية في عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي، حيث قام الباحث بدراسة تحليلية وصفية توصل الى ان اعتماد النظام الالكتروني لبطاقة الشفاء في الجزائر يعد تجربة رائدة تؤدي الى تحسين الخدمات التأمينية.

4-دراسة خليل مولاي وطهرات عمار " بعنوان قراءة وصفية تحليلية لتجربة بطاقة الشفاء كنموذج لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مقال منشور بمجلة الاستراتيجية والتنمية"، المجلد 13 العدد 01 سنة 2023، حيث هدفت الدراسة الى تقسيم تجربة بطاقة الشفاء من وجهة نظر عينة مستخدميها وقد اعتمد الباحث على الاستمارة والتحليل الاحصائي SPSS من أجل تحليل واختبار الفرضيات وتوصل إلى أن الادارة الالكترونية عن طريق بطاقة الشفاء لها أثر إيجابي على تحسين الخدمة العمومية.

5-دراسة مراد ابراهيم مزيرد بعنوان "واقع واليات استدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة تحليلية وصفية"، والمنشورة بمجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، المجلد 29 العدد 2 سنة 2021 حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع التوازنات المالية للضمان الاجتماعي في الجزائر من خلال تحليل نفقات وايرادات مختلف صناديق الضمان الاجتماعي الموجودة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها محدودية ايرادات صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر واعتمادها بصورة كبيرة على اشتراكات المؤمنين.

1.1. تقسيمات الدراسة:

من اجل حوصلة عامة للموضوع قمنا بوضع الخطة التالية حيث قسمنا دراستنا إلى مقدمة وفصلين أحدهما نظري والأخر تطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري للضمان الاجتماعي والرقمنة وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول تطرقنا فيه الى مفاهيم عامة حول التأمين والضمان الاجتماعي، أما المبحث الثاني خصصناه للحديث عن مدخل الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي، و في المبحث الثالث تحدثنا فيه عن التوازن المالي أما الفصل الثاني يختص بالجانب الميداني لدراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء وكالة ميلة حيث تناولنا في المبحث الأول الضمان الاجتماعي في الجزائر، أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء وكالة ميلة، أما المبحث الثالث قمنا بدراسة تحليلية لمساهمة الرقمنة في صندوق الضمان الاجتماعي لميلة.

الفصل الأول: الإطار النظري للضمان الاجتماعي والرقمنة

تمهيد:

منذ ظهور العنصر البشري في الحياة أدى الى ظهور اخطار تلازمه في كامل انشغالاته الأمر الذي جعله يبحث عن نوع من التضامن بينه وبين الأفراد المعرضين لنفس المخاطر وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح التأمين والضمان الاجتماعي الذي يقوم على مبدأ التضامن وترسيخ مبدأ حماية الفرد وأسرته ودخله من الاخطار الاجتماعية المحتملة الوقوع والتي لها علاقة بحياة الإنسان، وبما أن هذا المصطلح أصبح ذو أهمية كبيرة فقاموا بتطويره لحماية الإنسان من الخسائر التي سيتعرض لها وكذلك حماية المنظمة ككل وجعلها متوازنة ماليا عن طريق إدخال تكنولوجيات لتسهيل العمليات داخل المنظمة أو بما عرف بالرقمنة حيث اتسعت مجالات التطبيقات وتوفرت العديد من القدرات الهائلة لإنتاج ومعالجة وحفظ واسترجاع المعلومات، ونقلها وتبادلها ومشاركتها بأشكال عديدة ومتنوعة وحزم غير محدودة وبسرعة كبيرة، من خلال أنظمة وشبكات اتصال، وقد برزت الرقمنة كأهم الحلول التقنية التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة، فهي تمثل أحد أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع الضمان الاجتماعي.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين والضمان الاجتماعي.
- المبحث الثاني: مدخل للرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي.
- المبحث الثالث: التوازن المالي.

الفصل الأول: الإطار النظري للضمان الاجتماعي والرقمنة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين والضمان الاجتماعي

نظرا لتعدد اعمال الانسان وانشغالاته فإن حياته مليئة بالأخطار المادية و المعنوية التي لا قدرة للفرد على تحملها لوحده نظرا لحجمها و تكاليفها؛ الامر الذي ادى به الى محاولة البحث عن نوع من التضامن بينه و بين الأفراد المعرضين لنفس المخاطر و على هذا الأساس ظهرت الالوجه الاولى التأمين و الضمان الاجتماعي الهدف منهم هو التعاون على تغطية الاخطار و الاضرار التي قد يتعرضون لها فتضمن لهم الأمن والأمان حيث تناولنا في المطلب الاول نشأة و تطور الضمان الاجتماعي و سنتطرق في المطلب الثاني الى مفاهيمه و سنتحدث في المطلب الثالث عن اهمية و اهداف الضمان الاجتماعي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الضمان الاجتماعي (العوامل المساعدة)

أولاً: النشأة والتطور

إن الضمان الاجتماعي عرف تطورات تاريخية تبعا لاتساع أو ضيق فكرة المخاطر الاجتماعية وأول بوادره ظهرت مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولم يظهر بشكله الحديث إلا في بداية القرن العشرين، وذلك إثر الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، ولم يبدأ في الانتشار إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتجلت الحاجة أكثر مما مضى الى وضع نظام حماية وضمان اجتماعيين كفيل بمواجهة كل ما من شأنه المساس بالفرد في كيانه أو ماله، وكذا ضمان استمرارية نشاطه والحفاظ على حقوقه وعائلته (حاقة، 2021، صفحة 13).

وقد ظهرت فكرة الضمان الاجتماعي وتطورت في العديد من الدول الأوروبية، نذكر منها:

1. التشريع الألماني

في ألمانيا، كانت الظروف مثالية لظهور أول نظام للتأمينات الاجتماعية في العالم، نتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها. بفعل الثورة الصناعية التي عرفت ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر، ظهرت طبقة عمالية كبيرة، واستطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي بدعم من نقابات العمال التي كان لها نفوذ كبير، دخول البرلمان بعد أزمة اقتصادية خطيرة أدت إلى إغلاق العديد من المصانع وزيادة معدلات البطالة. خوفاً من تنامي الحركات الاجتماعية وتأثيرها على استقرار الحكم، حاولت الحكومة تجنب الاضطرابات عبر تقديم بعض المزايا الاجتماعية للعمال، بهدف تهدئة الأوضاع والحفاظ على الاستقرار السياسي.

إثر ذلك صدرت ثلاث تشريعات أساسية للتأمينات الاجتماعية في ألمانيا، الأولى في عام 1883 خاصة بالتأمين ضد المرض، والثانية في عام 1884 خاصة بالتأمين ضد حوادث العمل، والثالث في عام 1889 خاص بالتأمينات ضد العجز والشيخوخة. وقد جمعت هذه التشريعات في تقنين واحد عام 1911 وقد أضيف إليها بعد ذلك التأمين ضد الوفاة ثم التأمين ضد البطالة في عام 1929 وكان أهم ما يميز نظام التأمين الاجتماعي الألماني أنه فرض مبدأ إجبارية التأمين الاجتماعي، فلم يعد النظام اختياريًا وذلك لأهميته المتعلقة بالمصلحة العامة ومن جهة أخرى كان التأمين يقوم على التضامن والمساهمة بين كل أصحاب الأعمال والعمال والدولة.

أيا ما كان الأمر فإن هذه التشريعات كانت تعد من قبل ثورة اجتماعية في الوقت الذي صدرت فيه ولقد كان لها تأثيرا واسعا على كافة الدول الأوروبية، فقد صدرت تشريعات مماثلة في كل من النمسا، المجر النرويج والسويد (كشيدة، المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، 2010، الصفحات 9-10).

2. التشريع الفرنسي

لما كانت الظروف التاريخية قد أدت إلى خضوع إقليم الألزاس و اللورين إلى السلطة الألمانية وكان التشريع الاجتماعي الألماني له صدى عالمي تأثرت به باقي الدول ثم استردت فرنسا سيادتها على هذا الإقليم سياسيا بعد أن خضع للسلطة الألمانية وكان من الصعب سلب العمال الذين اكتسبوا حقوقا تأمينية من التشريع الألماني فتحقيقا للوحدة القومية عمل المشرع الفرنسي على تعميم نظام التأمين الاجتماعي على سائر الأقاليم الفرنسية بان مهد الطريق للأخذ بنظام التأمين الاجتماعي فصدر عام 1898 قانون يقرر المسؤولية الموضوعية لأصحاب العمال و تأكيدا لهذا الاتجاه أصدر المشرع الفرنسي عام 1905 قانون يفرض التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث العمل. فتقرير المسؤولية الموضوعية كان مرحلة تمهيدية لتقرير اجتماعية التعويض وما أدى إليه ذلك من التزام المجتمع بأن يعوض المضرور عما أصابه من ضرر. منذ ذلك الوقت عرفت فرنسا نظاما للتأمين الصحي والتأمين ضد العجز والشيخوخة والوفاة وشهدت هذه النظم تطورا ملحوظا وتزايدت الحماية التي يقدمها مع اتساع نظام تطبيقها وتنظيمها (كشيدة، المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، 2010، صفحة 10).

3. النظام الإنجليزي

ظهرت في إنجلترا محاولات متواضعة لوضع أسس التأمين الاجتماعي إلا أن الحرب العالمية الثانية كانت مناسبة لكي تفكر إنجلترا في تنظيم اقتصادها وقطاع الخدمات فيها. فقد عهدت الحكومة إلى لجنة برئاسة "بيفرديج" وذلك لتقديم التوصيات اللازمة لتطوير نظام التأمينات الاجتماعية. وتم تقديم تقريرها في هذا

الخصوص متأثراً بأفكار روزفلت عن تحرير الإنسان من الفاقة وبأفكار "كيتتر" عن العمالة الكاملة باعتبارها أهم الأهداف ضمناً لاستمرار النمو الاقتصادي (كشيدة، المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، 2010، صفحة 10).

ثانياً: العوامل المساعدة في ظهور الضمان الاجتماعي

1. العوامل السياسية

كان لنجاح الثورة الفرنسية الأثر الكبير، الميلاد السياسة الحديثة، السياسة التي تخضع فيها الحكومات للقانون وتخضع أيضاً للمحاسبة، أي تخضع لإرادة الشعب واحتياجاته، كما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بدلاً من المصلحة الضيقة للحكام، وهذا ما دعاه أرسطو بالخير العام، حيث تتنوع فيه ألوان المشهد السياسي، ويضمن في محيطه التداول الحقيقي للسلطة بين الأحزاب ومختلف الفواعل والتركيبات السياسية. وحتى في الدول التي عرفت النظام الملكي، فقد أضح نظامها مقيداً الملكية المقيدة على غرار إنكلترا حيث الملك فيها هو حاكم شرفي، ولا يملك من السلطة سواء البروتوكول، والمواطن له دور كبير في اختيار ممثليه ونوابه في البرلمان عن طريق الاقتراع الحر، وفي عزلهم أو عدم التصويت لهم مرة أخرى إذا لم ينزلوا عند رغباته، بل ويتعدى الأمر إلى تغيير الحكومة، هذه الأخيرة لم يعد دورها يقتصر على توفير الأمن والسهر على تطبيق العدالة، مثلما نادى به أنصار الدولة الحارسة، حيث نصت دساتيرها وقوانينها على توفير الحماية والرعاية والضمان الاجتماعي لشعوبها. وقد ساهمت الثورة الصناعية في تجمع عدد هائل من العمال، عوض النظام الإقطاعي آنذاك والتي كانت أعداد الفلاحين والمزارعين قليلة، وبالتالي لم يكونوا يشكلون تجمعات وافر، كما حال عمال الشركات والمصانع، الذين كان لهم السبق في إنشاء النقابات.

وحملت سنة 1720 بروز أول نقابة وهي جمعية الخياطين في بريطانيا حيث رفعت مطالبها إلى البرلمان، لكن البرلمان في بريطانيا كان محتكراً من قبل الطبقة الأرستقراطية، حيث منع صدور أي قانون ينصف الطبقة العاملة، بل حتى وإذا صدر قانون لفائدة الطبقة العاملة هناك غياب كلي لآلية التنفيذ، إلى غاية صدور قانون لتفتيش المصانع سنة 1833، وهذا للاطلاع على ظروف أماكن العمل ووضعية العمال (عدد ساعات العمل، الظروف الصحية، عمالة الأطفال، الأجور.. إلخ).

إلا أن الشرارة الحقيقية كانت في ألمانيا، حيث استطاع الاشتراكيون حصد 20 مقعداً في الانتخابات البرلمانية الألمانية سنة 1877م، وأصبح الحزب الاشتراكي الألماني المعارض يشكل خطراً حقيقياً رغم أنه حديث النشأة وتأسس سنة 1875م، على الحزب الحاكم بقيادة المستشار الألماني "Bismarck"، الذي حاول أن يظهر بمظهر الحامل لهموم العمال والمهتم بمشاكلهم فأصدر سلسلة من القوانين تخص الضمان الاجتماعي بداية من سنة 1883م، ولم يكن هذا سواء تنازل منه لتهدئة الجموع الغاضبة من العمال

والنقابات، ولقطع الطريق أمام الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، والحيولة دون كسبهم المزيد من الأصوات وبالتالي توسع قاعدتهم الانتخابية، مما يؤدي لا محالة إلى تغلغلهم في دواليب الحكم أو مشاركتهم في السلطة (حاشي، 2020، الصفحات 81-82-83).

2. الأسباب الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية

شهدت مرحلة الثورة الصناعية جشع أصحاب المصانع والشركات وملاك وسائل الإنتاج، في سعيهم نحو تعظيم الأرباح وتخفيض تكاليف الإنتاج إلى الاستغلال الفاضح لطبقة العاملة عن طريق زيادات في ساعات العمل، وتخفيض الأجور، حيث غابت معناها القيم الإنسانية، وأصبح ينظر للعامل كمجرد آلة تنتهي صلاحيتها، إذا تعطلت أو أصبحت غير قادرة على مواصلة العطاء، بل وتشبيهه بالحيوان وهو ما يراه "فوكو ياما" في كتابه "نهاية التاريخ" حيث يقول "إذا كان الإنسان بالأساس حيوانا اقتصاديا محكوما برغبته وعقله، فإن الصيرورة الجدلية للتطور التاريخي يجب أن تكون في المتوسط متماثلة بالنسبة لمختلف المجتمعات والثقافات فقد ذاع في هاده الفترة الفكر الرأسمالي الليبرالي الميكي افلي تحت شعار دعه يعمل اتركه يمر".

إن هذا الشعار الذي رفعه آدم سميث لم يكن موجها لطبقة العاملة فحسب، حيث دعاء في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 إلى تخفيض عدد الجيش والقوات المسلحة فقط بالعدد الذي يسمح بالحماية القومية للوطن حيث حسب رأيه هي قوة غير منتجة ولا تضيف القيمة مضافة.

لقد كان دافع الإنتاج والربح هي اللغة الطاغية في خطابات الرأسمالية، ولعل توفر رأس المال لدى المدخرين هو ما ضاعف إنتاجية العمال أكثر من توفر اليد العاملة. لقد سبب اتساع استخدام الآلة حلولها محل الإنسان ما دفع الطبقة العاملة بالرضوخ شروط أصحاب العمل مصانع والشركات، حيث لم تظهر أي قوانين أو تشريعات تحمي الطبقة العاملة من جملة المخاطر الذين يتعرضون لها، كحوادث العمل أو الأمراض المهنية أو العجز أو الوفاة.. إلخ. وإن هذه العوامل السالف ذكرها تسببت في الفقد العديد من العمال لمناصبهم، نتج عنه لاحقا ظهور البطالة والفقر والتفكك الأسري ومختلف الآفات الاجتماعية، وتحول النظام السياسي في أوروبا من نفوذ الإقطاعيين إلى نفوذ أرباب العمل. ولقد استفحلت الطبقة في أوروبا أكثر من أي وقت مضى، وأصبحت الفروق شاسعة، حيث هناك فئة قليلة تستأثر بالثروة والمكاسب أما العمال البسطاء لا يجنون من المحصول سوء الفئات.

ولأن الضغط يولد الانفجار والاستبداد يولد الثورة، فقد أحست القوة العاملة في أوروبا بثقلها وإمكاناتها في فرض نمط مجتمعي جديد، يلغي احتكار الملكية الخاصة ويلغي فلسفة ونهج أصحاب النضرة الليبرالية ويضع مكانها نمطا شيوعيا اشتراكيا (الأفكار الماركسية). إن هذا المشروع الجديد ليس نسج الخيال، بل حقيقة تجسدت على أرض الواقع، وحراكا اجتماعيا اجتاحت أوروبا هدفه محاربة الملكية الخاصة وإحلال محلها

الملكية العامة لوسائل الإنتاج والقضاء على الهوة والفوارق المجتمعية والدفاع عن حقوق العمال والإصلاح البرلماني والتحرر الكاثوليكي.

هذا النظام يقوم على أنقاض الرأسمالية وعلى إخفاقاتها مثلما بشر به "Joseph shumpeter" قائلا "الرأسمالية تعني منظومة من القيم، وموقفا من الحياة وحضارة حضارة اللامساواة ونصيب الأسرة من المصير، وإن الأداء الفعلي والمأمول من النظام الرأسمالي هو نقض فكرة انهياره بضغط من الإخفاق الاقتصادي، لكن نجاحه ذاته يدمر المؤسسات الاجتماعية التي تحميه، ويخلق بصورة لا مهرب منها حالات لا يستطيع فيها أن يحيا، والتي تشير وبقوة إلى الاشتراكية، كوريث واضح".

إن نظرة الاشتراكيين والماركسيين هي نظرة واضحة، قائمة على وجود ظلم لحق بطبقة العمال وبالتالي ينتج خلل وعدم اتزان في النسيج الاجتماعي، تلجئ هذه الأخيرة إلى الاحتجاج أو إلى العنف، لتعبير عن تدميرها وسخطها على الوضع القائم، تدفع لاحقا الحكومة إلى تبني إصلاحات وبرامج وتشريعات تحمي الطبقة العاملة، تكون كاستجابة أو كرد فعل أو كسياسة لحل المشكلة المطروحة (سياسة الضمان الاجتماعي) (حاشي، 2020، الصفحات 83-84-85).

المطلب الثاني: مفهوم الضمان الاجتماعي

أولا: تعريف التأمين الاجتماعي

تتوعدت تعاريف التأمين بسبب تنوع الجوانب التي يتضمنها هذا النظام. ومن أهم الفقهاء الذين وضعوا تعريفا له نذكر:

عرفه الفقيه "جيرار" بأنه: التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الغير ملزم للجانبين يضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له.

كما عرفه الفقيه "سوميان" بأنه: عقد يلتزم بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بالتبادل مع شخص آخر ويسمى المؤمن له بان يقدم هذا الأخير الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ معين من المال، يدفعه المستأمن إلى المؤمن ليضيفه إلى رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الأخطار (عمر، 2020، صفحة 6).

يقصد بالتأمين الاجتماعي أيضا، أنه ذلك النظام الذي يكفل للفرد حماية معينة ضد خطر اجتماعي معين كتأمين عن المرض والتأمين عن الشيخوخة..... الخ. والتأمين الاجتماعي يسعى إلى حماية الفرد من الأخطار المؤمن عليها دون غيرها من الأخطار الأخرى بمحاولة تغطية تلك الأخطار ونتائجها في حالة وقوعه (يلس، 2022، صفحة 3).

كما يعرفه "بلانشارد": التأمين الاجتماعي في أغلب دول العالم يعتبر أنه النظام الذي يتوفر فيه العناصر التالية:

- عنصر الالتزام (الاجباري في التأمين).
- تحمل الحكومة لجزء من تكاليف التأمين.
- قيام الحكومة بدور المؤمن (هيئات التأمين).

الهدف الاجتماعي لتفرقة بينه وبين التأمين الخاص (التجاري) بصرف النظر عن شخصية القائم بالتأمين (بلغيتي، 2023، صفحة 6).

ويعرف قانونيا عقد بمقتضاه يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال أو إيراد مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤيدها المؤمن له للمؤمن.

ويعرف اقتصاديا على أنه عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة التقليل درجة عدم التأكد لأي حد مرغوب فيه (سعدي، 2021، صفحة 12).

ثانيا: خصائص التأمين الاجتماعي

يتميز التأمين الاجتماعي عن غيره من التأمينات ب:

1. أنه وظيفة اجتماعية، ويقصدون بذلك أن الحاجة الاجتماعية تقتضيه.
2. أنه تأمين إجباري لمن يشملهم هذا النظام.
3. أنه تأمين مغلق، أي أنه محدود من حيث نوعية المؤمن لهم فهو لا يضم تحت مظلته إلا من يدخلون في حسبة هذا النظام وهم فئة الناس الذين يعملون بأيديهم لكسب معاشهم ونحوهم.
4. أقساطه منخفضة القيمة ولا تختص المؤمن له وحده بتسديدها، بل انه قد يساهم صاحب العمل أو الدولة أو هما معا في تسديد هذه الأقساط.
5. ضمان استمرار الدخل في التأمين عندما يقل الدخل أو ينقطع للعجز أو الشيخوخة أو الوفاة، وتوفير تكاليف العلاج أثناء المرض مما يؤدي إلى توفير الأمن الاقتصادي للإنسان في مستقبل حياته أو لذويه بعد وفاته مما يجعله مطمئنا وينصرف إلى عمله بجدية وكفاءة.
6. تحقيق التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع باعتبار ذلك قيمة عالية تعمل على تماسك المجتمع واستقراره.
7. إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لأن المشترك يدفع مبالغ قليلة ويحصل على مزايا متعددة.
8. استمرار الدخل للمواطنين بعد التقاعد يوفر لهم قوة شرائية تساهم في تنشيط حركة السوق ومواجهة الركود (زيرمي، 03- 04 ديسمبر 2012، صفحة 3).

ثالثا: الفرق بين التأمين التجاري والاجتماعي

1. التأمين التجاري

فهو عبارة عن تأمين اختياري يتم بمحض إرادة الفرد أو المنشأة للحماية من أخطار معينة ترجع إلى الصدفة. وعادة تقوم شركات التأمين الخاصة بمزاولة هذا النوع من التأمين (درار، 2005، صفحة 14).

2. الفرق بين التأمين التجاري والاجتماعي

هناك جملة من القواعد التي نتأكد بواسطتها على وجود خلاف جوهري بين التأمين التجاري والاجتماعي، هذه القواعد هي:

- معرفة الهدف من التأمين هل هو تحقيق الربح أم الحماية الاجتماعية.
- سياسة تحديد الأسعار أو الأقساط هل تحدد مراعاة لوضعية المؤمن أم لا؟
- مزايا التأمين والتعويضات المتحصل عليها.
- طبيعة المؤمن عليهم.
- نوعية المؤمن ونشاطه.
- موضوع التأمين (تيلوت، 2016، الصفحات 42-43).
- يهدف التأمين التجاري إلى تحقيق الربح وإضافة الأرباح والرسوم الإدارية لقسط التأمين، بينما لا يهدف التأمين الاجتماعي إلى تحقيق الربح لهيئة التأمين ويقوم أيضا بإجبارية التأمين وفق الشروط والتشريع المنظم إلزامية التي تتضمن الإشارك فقط.
- قيام التأمين التجاري بالإرادة الحرة للطرفين دون إجبار، على عكس التأمين الاجتماعي الذي يحمي الطبقات الضعيفة في المجتمع (بلشير، 2015، صفحة 11).

رابعا: تعريف الخطر الاجتماعي

إن مفهوم الخطر بمعناه العام يتمثل فيما يهدد الإنسان من وقوع أحداث ضارة، فهناك من الأخطار ما ينشأ من الطبيعة كالزلازل والبراكين والفيضانات والحرائق، وهناك أخطار تنشأ عن الحروب والأخطار السياسية ومن جهة أخرى هناك أخطار ترجع إلى عوامل فيزيولوجية للإنسان كالشيخوخة المرض الوفاة، والمهنية كالبطالة التي تغطيها التأمينات الاجتماعية، ومنه فقد ظهرت العديد من المعايير الفقهية في تحديد مفهوم الخطر الاجتماعي.

ذهب جانب من الفقه لتعريف المخاطر الاجتماعية بالنظر إلى معيار السبب أو المصدر فاعتبروا كل خطر ينشأ بسبب الوجود في المجتمع بعد خطرا اجتماعيا فعرفوا الخطر بأنه " تلك المخاطر الناتجة عن

الحياة في المجتمع، ويكمن مصدرها الأساسي في العيش في الجماعة، فكل خطر ينشأ بسبب العيش في الجماعة يعتبر خطراً اجتماعياً، لكونها وطيدة الصلة بالحياة في المجتمع، مثل حوادث المرور وحوادث العمل والشيخوخة والمرض، وعلى هذا الأساس يجب أن تنصرف جهود المجتمع إلى حماية أفرادهم من المخاطر اللصيقة بالحياة الاجتماعية واللصيقة بها".

بينما اعتمد جانب آخر من الفقه لتعريف الخطر على معيار الأثر الاقتصادي، فعرفوا الخطر الاجتماعي بالنظر لنتائجه وآثاره على الذمة المالية للفرد "بأنه الحادث الذي يؤثر سلباً في المركز الاقتصادي للفرد بحيث يؤدي لانقطاع أو نقص دخله أو زيادة أعباءه وقد يكون هذا التأثير راجعاً لأسباب فيزيولوجية كالمرض أو العجز أو الشيخوخة وهو ما يؤدي لنقص في الدخل أو لانقطاعه ومن الممكن أيضاً أن يتمثل هذا التأثير في زيادة الأعباء المالية بسبب المرض كنفقات العلاج أو لزيادة الأعباء العائلية".

كما نظر جانب آخر من الفقه للخطر من زاوية النشاط المهني فعرفوا الخطر بأنه "كل حدث يجبر الإنسان على التوقف عن أداء عمله بصفة مؤقتة أو نهائية، وبهذا المعنى فإن الخطر الاجتماعي يمكن أن يكون حدثاً فيزيولوجياً يواجه الفرد كالمرض والعجز والشيخوخة والموت، كما أنه قد يكون أيضاً حدثاً متعلقاً بالحياة المهنية كالبطالة وإصابات العمل والمرض المهني" (نعيمي، 2022، صفحة 503).

• **تعريف الخطر الاجتماعي من حيث الأسباب:** تعرف الأخطار الاجتماعية من حيث الأسباب المؤدية إلى حدوثها بأنها "مجملة الأخطار التي تلازم الحياة الاجتماعية للفرد عليه فإن المؤسسات عليها أن تبذل جهود كبيرة لتوفير الحماية لعمالها من الأخطار التي تحدث بهم أثناء تواجدهم في العمل". يعتبر هذا التعريف غير دقيق، نظراً لوجود أنواع من الأخطار التي يمكن أن تكون أكثر أو أقل تلازماً بالحياة الاجتماعية كأخطار الحرب البطالة، السير ... إلخ .

• **تعريف الخطر الاجتماعي من حيث آثاره:** في هذا التعريف يتم التركيز على النتائج والآثار التي تخلفها الأخطار، الأمر الذي يمكننا من حصر مفهوم محدد للخطر الاجتماعية، فكل الحوادث وبالرغم من تنوعها لديها تأثير مشترك على الوضعية الاقتصادية للأفراد التي تؤدي إلى التقليل من الدخل أو العكس الزيادة في الأعباء (كاتب، 2017، صفحة 11).

هناك عدة تعاريف جاء بها الفقه بخصوص تعريف الضمان الاجتماعي، من بينها:

الضمان الاجتماعي يعرف على أنه "نظام لضمان عيش الفرد في حده الأدنى المعقول عن طريق تأمين العمل له، وحماية قدرته عليه، وتعويضه عن دخله المفقود في حالة انقطاعه عنه لأسباب خارجة عن إرادته، وتغطية النفقات الاستثنائية التي تترتب على المرض أو الإصابة أو العجز أو الوفاة، وكذلك نفقات الأعباء العائلية.

وهناك من عرفه على أنه كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار ليس في قدرتهم تحملها كأخطار المرض أو حوادث العمل

العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة، أو وصولهم من الشيخوخة 2 وهناك من عرفه أيضا على أنه: " نظام قانوني يرمي إلى ضمان نظام قانوني يرمي إلى ضمان عيش المواطنين في حد أدنى تليق بالكرامة الإنسانية عن طريق حماية قدرتهم على العمل وتأمين دخل بديل يعوضهم عن الدخل المنقطع بسبب البطالة أو المرض أو الإصابات أو العجز أو الشيخوخة، ومساعدتهم على تغطية الأعباء العائلية الناشئة عن الزواج والولادة والنفقات الاستثنائية الناشئة عن العجز والمرض والوفاة، وكل ذلك ضمن الحدود التي يقرها القانون" (شتحونة، 2023، الصفحات 10-11).

من خلال التعريفات التي سبق ذكرها، يمكن القول إن الضمان الاجتماعي هو برنامج حكومي يوفر الحماية الاجتماعية للأفراد من الأخطار المالية والاجتماعية المختلفة خلال حياتهم وبعد وفاتهم مثل العجز، الشيخوخة، الإعاقة، والبطالة.

خامسا: تعريف الضمان الاجتماعي

هو نظام قانوني ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الأمن الاجتماعي لمواطنيها في مواجهة المخاطر الاجتماعية، التي يحددها القانون بحصولهم على إعانات نقدية أو عينية (الشاعر، 2019، صفحة 7).

كما يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه: "نظام قانوني يرمي إلى ضمان عيش المواطنين في حد أدنى يليق بالكرامة الإنسانية عن طريق حماية القدرة على العمل، وتأمين دخل بديل يعوضهم عن الدخل المنقطع، بسبب البطالة أو المرض، أو الإصابات أو العجز أو الشيخوخة أو الولادة، أو الوفاة، ومساعدة على تغطية الأعباء العائلية الناشئة عن الزواج والولادة، والنفقات الاستثنائية الناشئة عن العجز، والمرض والوفاة، وكل ذلك ضمن الحدود التي يقرها القانون" (بكدي، 2023، صفحة 111).

ويمكن تعريفه أيضا على أنه كفالة شخص حسيًا كان أو معنويًا لشخص أو أشخاص آخرين مستحقون لذلك من غير أن يقدموا شيئًا وذلك لسد حاجياتهم، أو تقديم مساعدة لأشخاص مستحقون لذلك غير مستفيدين بأي من النظم التأمينية الاجتماعية المختلفة (عجلان، 2023، صفحة 229).

إن الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان الأساسية أقرته القوانين الدولية والوطنية وحسب ACOLIN "الضمان الاجتماعي هو مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات التي تضمن للأفراد الموارد من أجل التصدي لأي خطر اجتماعي"، بحيث يرادف مصطلح أنظمة الضمان الاجتماعي مع مصطلح الحماية الاجتماعية التي تعتبر أحد أهداف بلوغ العمل اللائق.

الجدير بالذكر أن أهم العناصر المكونة للضمان الاجتماعي كحق تتمثل في :

- توفر نظام الضمان الاجتماعي.
- التغطية الشاملة للمخاطر والظروف الاجتماعية.

- إمكانية الوصول إلى إعانات الضمان الاجتماعي تغطية شاملة لكافة الأشخاص (بركاني، 2023، الصفحات 16-17).

بعد التعريف بمفهوم التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي، يمكن التمييز بينهما في:

التأمينات الاجتماعية هي تلك النظم التي تحقق حماية للمؤمن له الذي غالبا ما يكون عاملا من الخطر المؤمن منه كالتأمين ضد المرض تأمين صحي)، والتأمين ضد حوادث العمل والأمراض المهنية والتأمين ضد الشيخوخة ... وهذه التأمينات تختلف عن الضمان الاجتماعي من حيث شمولها والغاية منها، فبينما تسعى التأمينات الاجتماعية إلى حماية الفرد من خطر معين عن طريق ترميم نتائج تحقق هذا الخطر يسعى نظام الضمان الاجتماعي إلى ضمان العيش للأفراد من كل ما يمكن أن يؤثر في مستوى هذا العيش من أخطار وأعباء.

وبذلك يمثل التأمين الاجتماعي فعلا وسيلة من الوسائل التي يستعملها الضمان الاجتماعي لتحقيق غايته، والمتمثلة في الأمن الاجتماعي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه لمواطنيها، عن طريق ضمان دخلهم في حالة تعرضهم إلى الانقطاع أو النقص أو في حالات مواجهتهم الأخطار الاجتماعية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

وهكذا يكون الفرق بين الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية هو الفرق بين الوسيلة والهدف (ريق برة، 2019، الصفحات 4-5).

سادسا: المفاهيم المستعملة الدالة على الضمان

• الضمان الاجتماعي والتأمين الخاص

يقصد بالتأمين الخاص العقد الذي بموجبه يحصل أحد المتعاقدين وهو المؤمن له نظير تعهد من المؤمن بمبلغ يدفعه له أو للغير إذا تحقق خطر معينة. وللمؤمن الحق في أن يدخل في عهده مجموعة من الأخطار يجري مقاصة بينهما وفق قوانين الإحصاء.

والتأمين الخاص يتفق مع الضمان الاجتماعي في أن كليهما يعمل على تغطية المخاطر استجابة لحاجة طالب التأمين، بينما الضمان الاجتماعي فيكون استجابة لحاجة المجتمع في صيانة قوى وأمن أفرادها كما أن التأمين الخاص هو مشروع خاص بينما الضمان الاجتماعي هو مشروع عام (قمري، 2022، الصفحات 108-109).

• الضمان والاجتماعي والتأمينات الاجتماعية

يقصد بالتأمينات الاجتماعية ذلك النظام الذي يكفل تعويض المؤمن عليه أو أسرته عما يفقده من كسب في حالة تعرضه لأحد المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرته على العمل، إذا هي حماية معينة ضد خطر معين، كالتأمين على المرض أو التأمين ضد إصابات العمل والتأمين من الشيخوخة ويقوم هذا النظام أساساً على تحصيل الاشتراكات مقدماً لتؤدي عنها المزايا في حالات الطوارئ التي يتعرض لها المؤمن عليه.

التأمين الاجتماعي بهذا المعنى يختلف عن الضمان الاجتماعي من حيث نطاقه وتطبيقه والغاية منه فالضمان هو تعبير الشمل يقصد به جميع الخدمات أو المساعدات أو المزايا التي تقدم للمحتاجين أو المستحقين لها في الحالات الموجبة لها، فيسعى إذا الضمان الاجتماعي إلى ضمان معيشة الأفراد في مستوى معين خلال حمايتهم من الأخطار والأعباء الاجتماعية التي تحددهم بالبؤس والحاجة، كالمرض والعجز وغيرها من الأعباء الاجتماعية، وتكون هذه الخدمات أو المساعدات والمزايا عن طريق التأمين أو تنظيم المساعدات الاجتماعية التي تحول من موارد الدولة مباشرة أو إيرادات الوقف الخيري أو التعاونيات (كشيدة، 2021، صفحة 20).

• الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية

يقصد بالمساعدات الاجتماعية العطاءات أو المساعدات التي تقدمها الحكومات أو الجمعيات أو الأفراد للفقراء والمعوزين بدون مقابل، ويختلف الضمان الاجتماعي عن المساعدات الاجتماعية في النواحي التالية:

تؤدي تقديمات الضمان الاجتماعي للمضمونين مقابل اشتراكات يدفعها صاحب العمل بمفرده أو صاحب العمل والعامل أو مع مشاركة الدولة، أما المساعدات الاجتماعية فتعطي بدون مقابل.

تعتبر تقديمات الضمان الاجتماعي حقاً للمضمونين يمكنهم المطالبة بها قضاء إذا لم تصرف لهم رضا. أما المساعدات الاجتماعية فهي مساعدات اختيارية يترك أمر تقديرها للجهة التي تقدمها.

بالرغم من الاختلاف الموجود بين الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية إلا أن النظامين يتفقان على سعيهما المقاومة الحاجة، لذلك قد تكون المساعدات الاجتماعية إحدى الوسائل التي يلجأ إليها الضمان الاجتماعي لتحقيق أهدافه للحماية من الحاجة، غير أنهما يتشابهان من حيث المبادئ الأخلاقية، فكلاهما ينبع من الشعور بالعاطفة والكرامة الإنسانية الخالية من أي مصلحة ذاتية والتخفيف من معاناة الأشخاص (حموش، 2022، الصفحات 48-49).

الضمان الاجتماعي والادخار: يقصد بالادخار اقتطاع جزء من دخل الفرد والاحتفاظ به لاحتياجاته المستقبلية، وهو بذلك يحقق بعض الأمان لما قد يحدث له مستقبليا من مخاطر غير متوقعة، بالإضافة إلى مساهمته في تمويل المشاريع الاقتصادية عن طريق استثمار أموال المدخرين في هذه المشاريع لما يخدم المصلحة العامة ويحقق بعضا من الأمن الاجتماعي.

إن ادخار المال يمنح الأشخاص الشعور بالأمان والقدرة على السيطرة على كافة المواقف التي قد يتم التعرض لها في المستقبل. كما يمكنهم من السيطرة على أحداث الحياة والتصرف باسترخاء تجاهها بعيد عن التوتر والقلق، إلى جانب القدرة على السيطرة على زمام الحياة، يمنح الادخار الأفراد قدرة على توسيع المدارك والخيارات في الحياة.

وعليه فالادخار هو توفير تخصيص مبلغ صغير للقيام بادخاره واقتطاعه من الدخل الكلي للفرد أو العائلة، لضمان أهميته البالغة التي تكمن فيما يأتي:

- مواجهة تكاليف أي ظروف طارئة كإصلاح السيارة، أو جهاز الكمبيوتر، وغيرها الكثير.
- تأمين المستقبل، إذ إن الشخص لا يمكنه معرفة ما يخبئه له المستقبل غالبا.
- تغطية النفقات الأساسية في حال فقدان الوظيفة أو مصدر الدخل.
- الشعور براحة عند التقاعد، نظرا لتوفر مبلغ مالي قادر على تغطية التكاليف اليومية توفير المال الشراء منزل الأحلام.
- ادخار المال لإنفاقه على التخلص من التوتر، والمتعة من خلال العطلات والإجازات الادخار لتوفير أفضل تعليم للأطفال في المستقبل .

وقد تم الأمر في الأول في صورة فردية ثم في شكل مصارف خاصة للودائع وصناديق التوفير. وفي مؤسسات خاصة ثم تدخلت الدولة لتنظيم صناديق الادخار ونظام الودائع، وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان أول بنك تأسس للودائع في ألمانيا 1765 في سويسرا سنة 1787. في بريطانيا سنة 1799، وفي فرنسا سنة 1881، وكانت هذه البنوك تقبل الأموال المودعة لديها مهما كانت قيمتها.

ثم أنشأت بعض الدول نظاما آخر للادخار عن طريق دوائر البريد التي كانت تستلم الأموال من الأفراد وتذخرها لهم مع إضافة بعض الفوائد مع مرور زمن معين عليها على أن يكون لهم الحق في ماهية الضمان الاجتماعي بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية سحيا متى أرادوا ذلك.

إلا أن الادخار ورغم ما يقدمه من مزايا سواء للدولة أو للأفراد، إلا أنه سجل عدم فعاليته في تغطية المخاطر الاجتماعية خاصة لدى الطبقة العاملة ذات الدخل الضعيف، إذ يفترض الادخار وجود فائض في الدخل، وبالتالي فأصحاب الدخل المرتفع هم الذين يمكنهم الادخار على الرغم من لسبية احتمال تعرضهم للمخاطر الاجتماعية خاصة المادية منها بالإضافة إلى كون الادخار الفردي قد لا يكفي لتغطية بعض المخاطر الاجتماعية المحدودة الأثر التي لا تستمر لمدة طويلة، غير أن الأمر صعب للغاية في حالة تعرض الفرد غير المدخر، وغير المؤمن اجتماعيا للخطر قد تطول مدته مثل المرض المزمن الموقف للعمل، مما يجد صعوبة وإشكالات مستعصية لإعالة أسرته في حال مرضه وبعد وفاته.

ويتجلى الفرق بين الادخار والتأمينات الاجتماعية في كون الأول نظام اختياري، لا يلجأ إليه الإنسان عادة لعدم شعوره بالحاجة المحتملة ولقلة موارده في الغالب بينما التأمينات الاجتماعية نظام إجباري لا خيار للعامل في الخضوع له من عدمه (العايب، 2021، الصفحات 46-47).

سابعا: خصائص الضمان الاجتماعي

- أنه نظام إجباري يلزم بالاشتراك فيه جميع العاملين في الدولة وأصحاب الأعمال، والدولة نفسها.
- أنه نظام تكافلي اجتماعي ويظهر ذلك في أن العامل وصاحب العمل يشتركون في الأقساط كما أن الدولة تساهم في هذا النظام في صورة إعانات التي تدفعها لصناديقه.
- الشمول لجميع العاملين وأصحاب الأعمال والعمالة غير المنتظمة، كما أنه يشمل المتعطلين عن العمل في فترات بينية حين انتهاء عملهم من جهة والانتظار للحصول على عمل آخر.
- أن الدولة تقوم بإدارة هذه التأمينات من خلال صناديق التأمين التي تقوم بإنشائها.
- ضمان استمرار الدخل عندما يقل الدخل أو ينقطع للعجز أو الشيخوخة أو الوفاة، وتوفير تكاليف العلاج أثناء المرض مما يؤدي إلى توفير الأمن الاقتصادي للإنسان في مستقبل حياته أو لذويه بعد وفاته مما يجعله مطمئنا وينصرف إلى عمله بجدية وكفاءة ذ (بن دهمه، 2015، صفحة 32).
- الضمان الاجتماعي هو نظام قانوني: أي أن الضمان الاجتماعي نظام قانوني، بمعنى أنه يتقرر بموجب قانون يصدر عن السلطة التشريعية في الدولة، وباعتباره كذلك فإنه يقوم أساسا على تحديد أهداف هذا النظام ونطاق تطبيقه سواء من حيث الأشخاص المستفيدين منه أو من حيث الأخطار المضمونة بموجبه، كما يعمل على تحديد تقديرات الضمان وشروط الاستفادة منها، وبهذا يمكن القول أن الضمان الاجتماعي هو نظام تنظيمي (بوحادة، 2015، صفحة 5).
- الضمان الاجتماعي يرتبط بالنظام العام، أي أن الدور الذي يقوم به الضمان الاجتماعي في تحقيق أهداف المجتمع في العدالة والأمان الاجتماعيين جعل من قواعده قواعد آمرة، وجعل منه جزءا من النظام العام والنظام العام كما هو معلوم يتكون من مجموع القواعد التي تهدف إلى حماية مصالح المجتمع الأساسية (قيدوم، 2022، صفحة 6).

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الضمان الاجتماعي

أولاً: أهمية الضمان الاجتماعي

إن للضمان أهمية بالغة، حيث يتجلى هذا في الوظائف التي يؤديها وهي كالتالي:

1. **الأهمية الاجتماعية:** إذ يهدف التأمين إلى التعاون بين مجموعة من الأشخاص لضمان خطر معين، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم وتحقق هذه الصورة بالخصوص في التأمين التبادلي، وتتولى الوظيفة الاجتماعية للتأمين بصفة خاصة في تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وما يترتب عن ذلك من إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض فالصندوق هنا يحل محل الأشخاص الآخرين (المؤمنين لهم) في مساعدة الفرد الذي قد يصيبه أي خطر، وذلك عن طريق دفع التعويضات اللازمة له قدور التأمين هنا يكتسب الصيغة التضامنية الاجتماعية (بن يعقوب، 2016).

2. **الأهمية النفسية:** تتمثل في توفير الأمان وإزالة الخوف من بال المؤمن لهم من بهذه العملية يشعر بنوع من الأمان والارتياح على مستقبله ومستقبل نشاطاته، والأمر الذي يجعله من أخطار الصدفة، ويصبح يتحلى بروح من المبادرة الخلاقة ويحذوها في ذلك الأمان والاطمئنان بفضل عملية التأمين لكل الصدف والمفاجئات. اليومية كعدم قدرته على كسب الرزق لأسباب مختلفة كالبطالة وإصابات العمل والحوادث بمختلف أشكالها والمخاطر الناجمة عن الكوارث الصناعية والنشاطات الصناعية والتجارية فالشخص يحس بالأمان عند تأديته عمله وذلك بعلمه بأنه قد يحصل على تعويض أي حادث يحل به فيرتاح نفسياً لوضعه (عجالي، 2017، صفحة 295).

3. **الأهمية الاقتصادية:** ويعد التأمين إحدى الوسائل الهامة للادخار وذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط واشتراكات المستأمنين التي تضل الو في اقع رصيذا لتغطية المخاطر، أن إلا هذا الرصيد غالبا ما يوظف في عمليات استثمارية وتجارية لأن التجربة أثبتت بأن المخاطر لا تتحقق في كل الحالات حتى تم وإن ذلك وهذا لا يكون في وقت واحد وتزداد الأهمية الاقتصادية في مجال المعاملات الدولية حيث يشكل التأمين عاملا م شجعا لتكثيف المبادلات بين الشعوب إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين، بعمليات عابرة للحدود، بالعمل دون خوف من الآثار السيئة التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذا الطبيعية فالعامل حتى وإن كان هذه الحالة يشغل لدى شخص آخر (تاجر) فإن إجبارية التصريح به والتأمين عليه تجعله مضمون ومطمئن تجاه وضعيته وخاصة مصدر رزقه ورزق عائلته . هو كما الحال كذلك بالنسبة لرب العمل الذي لا يتحمل تعويض الخسائر والأضرار التي قد تصيب العمال من حسابه الخاص هو إذ صرح بهم بصفة قانونية ودفع اشتراكاتهم

وبالإضافة إلى هذه الوظائف فإن فائدة التأمين قد تتعدى المؤمن له فينتفع بها الغير وبصفة خاصة خلفه وذلك في حالة الوفاة أثناء تأدية العمل أو حتى بمناسبةه في بعض الحالات وبذلك يتحقق الضمان المرجو من نظام التأمين الاجتماعي (قرومي، 2015، صفحة 87).

ثانيا: أهداف الضمان الاجتماعي

بغض النظر عن يتولى المسؤولية النهائية عن ممارسة حق الإنسان في الضمان الاجتماعي، فإن الأهداف الرئيسية ترمي إلى تحقيق ما يلي :

- الحد من انعدام الأمن في الدخل، بما في ذلك استئصال الفقر وتحسين حصول الجميع على الخدمات الصحية لضمان تحقيق ظروف عمل ومعيشة لائقة.
 - الحد من انعدام المساواة والإجحاف.
 - تقديم إعانات مناسبة باعتبار ذلك حقاً قانونياً
- بالاقتران في الوقت نفسه مع:

- ضمان غياب التمييز على أساس الجنسية أو الانتماء الإثني أو نوع الجنس.
- ضمان القدرة على تحمل الأعباء الضريبية والكفاءة والاستدامة (الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة).
- حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية حيث يهدف إلى حماية كل أفراد المجتمع وتأمينهم ضد بعض الأخطار مثل المرض، الوفاة، البطالة، حوادث العمل.
- المساهمة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال إعادة توزيع المداخل أي الاقتطاع من دخل الفئة العاملة وتوزيعها على الفئة غير القادرة على العمل مثل فئة المتقاعدين.
- يعتبر الضمان الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لتكريس مبدأ التلازم بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية.
- ربط فلسفة الضمان الاجتماعي بسياسة التشغيل وإيجاد فرص عمل مناسبة من خلال إنشاء مراكز التدريب والتأهيل الاجتماعي (بربار، 2019، صفحة 98).
- تقديم المساعدة المالية للأفراد والأسر المعوزين مادياً.
- توفير حماية اجتماعية للفئات الهشة اجتماعياً.
- تحقيق تكامل في تغطية شبكة الأمان الاجتماعي بالمشاركة مع بقية مكوناتها (عباوي، 2023، صفحة 1267).
- تكريس القوانين والأنظمة ربط وتوجيه أهداف وزارة العمل والحماية الاجتماعية فيما يخص برامجها المتعلقة بالصحة والبرامج الاجتماعية، مناصب العمل والقطاع العائلي.

- تجنيد الوسائل ووضع الخطط الإستراتيجية لمنظومة الضمان الاجتماعي: وضع صناديق وطنية وجهوية وكذا ولائية لتوفير الإمكانيات المادية والبشرية للسهر على تطبيق واحترام تنظيم المراسيم والتشريعات المستعملة بالنظام وجعل شعار خدمة العامل الأولوية الأولى والمساهمة في النوعية التأمينية للمكلفين للاستفادة من مختلف الخدمات والمزايا التي تقدمها صناديق الضمان الاجتماعي
- إيجاد فرص العمل
- تنمية الشعور الجماعي
- توفير حياة كريمة للعامل وأفراد أسرته من خلال تخصيص راتب للعاطل عن العمل أو راتب تقاعدي لأسرته عند بلوغه سن التقاعد أو عجزه أو مرضه أو وفاته.
- تعزيز برامج الأمن الاجتماعي من خلال التشجيع الغير مباشر للقوى المؤهلة للعمل عبر ما توفره برامج الضمان من رعاية وحماية وضمانات مادية.
- رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية (بن عريبة، 2019، الصفحات 30 - 31).

المبحث الثاني: مدخل الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي

إن التطور الكبير الذي شهده العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدى إلى ظهور ثورة رقمية كبيرة أو بمصطلح آخر إدارة الكترونية حيث ساعدت في تقديم خدمات ذات جودة عالية، ومثال ذلك قطاع الضمان الاجتماعي الذي يضع عدة تدابير وقوانين للحماية الاجتماعية التي تركز مبدأ التضامن والتآزر بين مختلف فئات المجتمع، والذي لابد من الحفاظ عليه عن طريق إدخال تقنيات وطرق جديدة ومتطورة لتلبية رغبات كل المؤمنين اجتماعيا.

حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم وأهمية الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي، وسنتطرق في المطلب الثاني إلى أهداف الرقمنة وخصائصها، وسنتحدث في المطلب الثالث عن متطلبات الرقمنة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي

أولاً: مفهوم الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي

عرفها تيري كاني Kuny Terry على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات Bits)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها (الرقمنة)، ويتم هذا بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة (حميدوش، 2020، صفحة 44).

تعرف الرقمنة أيضاً، على أنها العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور، أو بيانات نصية أو ملف ضوئي، أو أي شكل آخر، وعرفت الرقمنة على أنها عملية استتساخ رقمية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية chains numérique، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم (ربحي، 2022، صفحة 162).

هناك من يعرف الإدارة الالكترونية بأنها مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الالكترونية، عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات ببسر وسهولة.

ورغم حداثة المصطلح في الدولة العربية إلا أنه توجد له تعريفات كثيرة ومتنوعة من أهمها نجد مايلي: أنها مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدمها إلى المواطن من خلال استخدام التكنولوجيا تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.

في حين ركز آخرون على بعض المسائل الإجرائية التي تعتمد عليها الإدارات الالكترونية، فعرفوا الإدارة الالكترونية بأنها " الجهود الإدارية التي تتضمن المعلومات وتقديم الخدمات المواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت مع ضمان أمن المعلومات المتناقلة (ثابت، 2015، الصفحات 30-31).

اذن نستنتج أن الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي هي استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين إدارة وتنفيذ الخدمات الاجتماعية والضمانية. تشمل الرقمنة تحويل الوثائق والعمليات إلى شكل رقمي لزيادة الفعالية والكفاءة في عمليات الصندوق وتحسين تجربة المستفيدين.

ثانيا: أهمية الرقمنة في صناديق الضمان الاجتماعي

تبرز أهمية الرقمنة من كونها تساعد المنظمات في الحصول على المعلومات المطلوبة لأداء أعمالها بشكل مميز، فالمنظمة الناجحة تلك التي تستطيع الموازنة ما بين كثرة المعلومات وندرتها فتكنولوجيا المعلومات تساعد المنظمات في إيجاد فرص جديدة للعمل، وتزداد أهميتها من خلال توفيرها معلومات واسعة ودقيقة مما يساعدهم على السيطرة على السيطرة على تنفيذ قراراتهم من رؤوسهم وهذا ربما يعود بهم إلى المركزية من خلال الرقابة التي توفرها لهم الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات. إن أهمية الزمنية تبرز من خلال ما تمنحه للمنظمات من فرص سوقية جديدة لأنها تجعل المنظمات تخرج على النظام التقليدي في ممارسة أعمالها في موقع واحد، هي بذلك توفر فرص لإقامة شبكات أعمال بين أطراف متفرقة في شتى أنحاء العالم، وبالتالي فإن أهمية الرقمنة خبر ومن خلال ما توفره من إسهامات للعاملين والمديرين وذلك باطلاعهم على الرقمنة، إذ أن المنظمات التي تكون في مجال المنافسة المالية العالمية لابد لها أن تمتلك مقومات الميزة التنافسية المستقبلية والتي تعد الرقمنة جزءها فيها (بركات، 2023، صفحة 4).

إلى جانب هذا، تكمن أهمية الرقمنة أيضا في:

- تغير نمط أسلوب الإدارة التقليدية البيروقراطية الجامعة إلى أسلوب الإلكتروني المرن للخروج من مشكلات التقليدية بالتوجه نحو الإدارة الإلكترونية.
- اختصار وقت تنفيذ وإنجاز المعاملات الإدارية المختلفة.
- تسهيل إجراء مختلف الاتصالات الداخلية والخارجية.
- تساعد في تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في المنطقة.
- تقليل استخدام الورق يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن خزن حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى.
- الدقة والوضوح في مختلف العمليات الإدارية داخل المؤسسة.
- توفير وسائل التواصل التي تحافظ على المعلومات.
- تحسين جودة الإنتاج وفقا لاحتياجات ورغبات الزبون.

- ديمومة أداء المؤسسات عمالها بشكل مستمر مما يجعل استفادة المتعاملين من الخدمات مستمرة في أي وقت ومن أي مكان (سيراج، 2022، صفحة 8).

المطلب الثاني: أهداف الرقمنة وخصائصها

أولاً: أهداف الرقمنة

يمكن تلخيص أهداف الرقمنة فيما يلي:

- تقديم الخدمات للمستخدمين بصورة مرضية على مدار الـ 24/24 ساعة و 7/7 أيام.
- تحقيق السرعة لإنجاز العمل بتكلفة مناسبة، وتصغير مكان حفظ المعلومات الإلكترونية.
- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العمل التقني، وزيادة حجم الاستثمارات التجارية.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية، حفظ سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- إدارة الملفات بدل حفظها واستعراض المحتويات بدل من قراءتها ومراجعة محتوى الوثيقة.
- اكتشاف المشاكل بدلا من المتابعة والتجهيز الناجح للاجتماعات.
- تقليل التصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة، مع حفظ حق الموظفين في الإبداع.
- توفير البيانات والمعلومات للمستخدمين بصورة فورية، بتجميعها من مصادرها الأصلية (لواج، 2020، الصفحات 93-94).
- تطوير الإدارة بشكل عام باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة، والتي من شأنها تطوير العمل الإداري وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف، وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات.
- محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية.
- توفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسب ورفع مستوى العملية الرقابية.
- تحسين الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار من خلال الآليات المتطورة.
- تقليل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها، وكميات الأوراق المستخدمة والانجاز السريع للمعاملات.
- إدارة ومتابعة الأفراد والمقرات المختلفة بالمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- تجميع البيانات من مصادرها الأصلي بصورة موحدة.
- التعلم المستمر وبناء المعرفة.
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد.
- تقليص معوقات لاتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

- توظيف تكنولوجيا المعلومات بالشكل السليم والمناسب (هباش، 2019، صفحة 3).

ثانياً: خصائص الرقمنة

إن التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في الإدارة الإلكترونية جعلها تتميز بمجموعة من الخصائص:

1. **تتسم بالشفافية:** وهي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية تضمن من خلالها المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعتبر الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسة المجتمع المدني والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة.
2. **السرعة النسبية:** في توفير المعلومات عبر الوسائل والتقنيات المتوفرة.
3. **تبسيط الإجراءات:** حيث عملت حل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على الاستخدام الأمثل لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين في شكل مبسط وسريع.
4. **إدارة بلا ورق:** فهي تتكون من شبكة التكنولوجيا والاتصالات مثل البريد الإلكتروني، الأرشفة الإلكترونية الرسائل الصوتية.
5. **إدارة الكترونية تتخطى حدود الزمان:** باستمرارها 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار، والصيف والشتاء لم يعد لها مكان في العالم الجديد.
6. **إدارة الكترونية تتخطى حدود المكان:** بمواصلة العمل من أي مكان حول العالم من خلال تقنيات الاتصالات الحديثة.
7. **تخفيف القيود البيروقراطية:** والتقليل من عدد الأوراق المطلوبة في إنجاز بعض المعاملات الإدارية.
8. **العمل عبر الشبكة المعلوماتية:** الربط قاعدة البيانات بالإنترنت لتوفير معلومة محددة، وبشكل دقيق.
9. **زيادة الإنتاج:** من خلال المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.
10. **تخفيض التكاليف:** إن انتهاء نموذج المنظمات الإلكترونية يوفر ميزانيات مالية ضخمة، إذ لم تعد بحاجة في تلك المرحلة لليد العاملة ذات العدد الكبير (برابح، 2022، صفحة 13).
11. **إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.**
12. **تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطائهم دعم أكبر في مراقبتها.**
13. **تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها توفير تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم ثقة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.**
14. **التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد (مغربي، 2021، الصفحات 25-26).**

15. **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.
16. **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت. مثلاً تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، قابلية التوصيل وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.
17. **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج (مرابطي، 2022، صفحة 5).**

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة

1. **المتطلبات القانونية:** وتشتمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل (حاجي، 2023، صفحة 19).
2. **المتطلبات الإدارية:** يتطلب تطبيق الرقمنة إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب الحكومية، بحيث تتناسب مع مبادئ الرقمنة، وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الرقمنة بكفاءة وفاعلية، مع مراعاة أن يتم التحول في إطار زمني متدرج.
3. **المتطلبات الأمنية:** تتمثل المتطلبات الأمنية للرقمنة في ضمان أمن وحماية المعلومات ويقصد بأمن المعلومات حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات بحيث تؤمن المنشأة نفسها والعاملين بها، وأجهزة الحاسوب المستخدمة فيها، ووسائط المعلومات التي تحتوي على بيانات المنشأة عن طريق إتباع إجراءات ووسائل حماية متعددة لضمان سلامة المعلومات التي تعد كنزاً ثميناً للمنشأة يجب الحفاظ عليه، كما يعتبر ضعف الأمن في مجال العمل الإلكتروني ضعفاً للثقة مما يتطلب توفيرها ضمن الأنظمة الإلكترونية ومستخدميها والبيئة الحاضنة أيضاً، ولكي تتحقق هذه الثقة والتي تمثل الأمن المعلوماتي ينبغي مراعاة العناصر التالية:

- التوثيق.
- التصديق.
- السرية.
- التكامل.

4. **المتطلبات التقنية:** إن الرقمنة تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة

على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

• توافر الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الرقمنة والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

• توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالإنترنت ونشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكبر عدد من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الكترونيا بأقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة (علا، 2020، الصفحات 36-37-38).

5. المتطلبات المالية: تعتبر الموارد المالية من النقاط الحساسة من عمر أي مشروع وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي ويمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بالنظر إلى نوعية الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها وتحقيقها، بحيث تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومختلف المشكلات المحتملة.

6. المتطلبات المادية: تتمثل المتطلبات المادية لمشروع الرقمنة في الآتي:

• **الحواسيب:** تعتبر هذه الأخيرة من أهم الأدوات الفعالة لمشروع الرقمنة، كما أنه لا بد من تخصيص حواسيب وحيازتها لاستخدام في مجال الرقمنة، ومن السمات الواجب توفرها بالحواسيب (الذاكرة الحية نوعيه القرص الصلب، قدره التخزين والعرض.. الخ).

• **الماسحات الضوئية:** هو عبارة عن جهاز يقوم بتحويل البيانات المتوفرة في مصادر المعلومات المصورة المطبوعة، الخ الى اشارات رقمية قابلة للمعالجة والتخزين في ذاكره الحاسوب.

• **أجهزة التصوير الفوتوغرافية الرقمية:** وهي آلة الكترونية تستخدم في التقاط الصور الفوتوغرافية وتخزينها بشكل الكتروني بدلا من استخدام الاقلام مثل الات التصوير التقليدية.

• **تقنيات التعرف الضوئي على الحروف:** تقوم بالتعرف على المحتويات النص بحرف بحرف وكلمه بكلمه ومن ثم تحويله الى ملف نص يتضمن على بيانات ومعلومات رمزه (بوالدبان، الصفحات 23-24).

المبحث الثالث: التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي في أي مؤسسة وبالضبط صناديق الضمان الاجتماعي معيار مهم لتقييم سلوك الخزينة كونه يضمن للمؤسسة بقائها واستمرار نشاطها وبالتالي تحقيق الأمان. حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم التوازن المالي وسنتطرق في المطلب الثاني إلى مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي وسنتحدث عن تحديات التوازن المالي.

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيار مهم لتقييم سلوك الخزينة كونه يضمن للمؤسسة بقائها واستمرار نشاطها وبالتالي تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يجلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة ومن جهة أخرى سحب ذوي حقوقهم ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماته.

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الأصول والخصوم أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وإن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس إن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الأجل القصيرة، وبالتالي التناظر بين المورد المالية في الميزانية واستخداماتها يعبر عنه بالتوازن المالي (حمو يعيش، 2021، الصفحات 33 - 34).

إن التوازن المالي يقدر إبتداءً من مبدئين أساسيين: مرونة المؤسسة على مواجهة تسديد ديونه عن طريق درجة التمويل الذاتي، السيولة التي تبين المتاحات المتواجدة لتسديد ديونها بصفة مرنة، حيث أن النتيجة الصافية وبإضافة موردان هامين للمؤسسة للاهتلاكات والمؤنات" تعتبر مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس لدرجة مردودية المؤسسة (بوشارب، 2022، الصفحات 25 - 26).

ويعرف التوازن المالي في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق توازن مالي جيداً، أي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة، بتاريخ استحقاقها وتجنباً لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس (بويابون، 2021، صفحة 199).

ولتحقيق التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي، يمكن أن نميز بين أسلوبين من أساليب التوازن يتمثلان في:

1. أسلوب أو تقنية التراكم أو الرسملة لتحقيق التوازن المالي: يفتح بمقتضاه حساب باسم كل مشترك لدى الصندوق تقيد فيه جميع الاشتراكات التي تم تسديدها، وبما أن هذه المبالغ تستثمر فإن حق المشترك في مبالغ الاشتراكات المحصلة لحسابه يزيد بمقدار الفائدة التي تضاف إليها بطريقة غير مباشرة، وعند التقاعد يقطع المعاش من حساب الخاضع بالإضافة إلى التعويض عن المرض. وأسلوب التراكم أو تجميع الأموال يقوم على أساس إيجاد التوازن بين ما يحصل عليه المؤمن له وبين ما يدفعه له.

1.1. أنواع التراكم المالي: يوجد نوعان من التراكم المالي والتي سيتم ذكرها فيما يلي:

• التراكم الفردي: يقوم على إيجاد التوازن بين ناتج اشتراك المؤمن له وبين ما يحصل عليه من تعويضات ولذلك يجب فتح حساب لكل مشترك عند تسجيله على حدة تقيد فيه جميع الاشتراكات التي تم دفعها، بالإضافة إلى ما قد تساهم به الدولة في هذا الحساب.

• التراكم الجماعي: يقوم هذا التراكم على إيجاد التوازن بين ناتج اشتراك مجموعة من المؤمن لهم بالنظر إلى الأخطار التي يتعرضون لها وبين ما يستحق لهم، لذلك يكون هناك حساب واحد لهذه المجموعة 3.1 .

2.1. مميزات أسلوب التراكم المالي: يتميز هذا الأسلوب بما يلي:

- ضمان التقاعد، حيث يحسب المعاش وفقا لمدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، وهنا تكمن أهمية تكوين احتياطي يستطيع الضمان الاجتماعي بواسطته الوفاء بالمعاش أو التعويض للمؤمن له الذي يبلغ من التقاعد المحدد قانونا.
- يتميز بوفرة الاحتياطات التي تتجمع بمعدل كبير، والتي يمكن استخدامها في دفع عجلة الاستثمار لازدهار الاقتصاد الوطني.

3.1. عيوب أسلوب التراكم المالي:

- يمكن أن تتعرض القوة الشرائية للاحتياطي الذي تتحدد به استحقاقاته للانخفاض، بسبب الانخفاض المستمر في قيمة العملة، ومن ثم إذا كان ما يحصل عليه المؤمن له هو أكثر من المبالغ التي دفعها من الناحية الرقمية، إلا أنه من حيث قوته الشرائية بعد أقل مما دفعه بالفعل في تكوين هذا الاحتياطي.
- يعاب على هذا الأسلوب أيضا ما يؤدي إليه من مشاكل تنشأ عن ضرورة استثمار الاحتياطات المجمعة بفائدة محددة ومحسوبة حتى يتسنى مواجهة الأعباء الكلية للنظام.

2. أسلوب أو تقنية التوزيع لتحقيق التوازن المالي: يقوم أسلوب التوزيع على أساس إيجاد التوازن بين ما

يجمع من اشتراكات في فترة زمنية معينة، كسنة مثلا وبين ما يدفع في هذه الفترة من مستحقات، لذلك تتحدد الاشتراكات في ظل هذا الأسلوب بحيث يتناسب دخلها في الفترة المحددة، مع المصاريف العادية لنفس الفترة، مع احتمال توفر فائض يساعد على تأمين الاحتياطي الضروري.

وبالتالي هناك توازن ثابت بين الاشتراكات والنفقات، فالاشتراكات المحصلة خلال سنة معينة توزع على المشتركين في نفس السنة في إطار التعويض عن الأدوية إلخ، ويتم مواجهة أعباء السنة التالية بإعادة توزيع الاشتراكات المفروض جبايتها في تلك السنة، وهكذا بالنسبة للسنوات التالية.

وتقوم هذه الطريقة على مبدأ التضامن بين الأفراد والأجيال المتعاقبة، فمثلا إذا أحدا بها فيما يتعلق بمعاشات التقاعد، فإن اشتراكات العناصر الشابة لسنة معينة هي التي تسمح بدفع معاشات التقاعد إلى العناصر المتقدمة في السن.

1.2. مزايا أسلوب أو تقنية التوزيع لتحقيق التوازن المالي: وتتمثل فيما يلي :

- بساطتها: حيث تحدد قيمة الاشتراكات بالنظر إلى المستحقات المتوقعة.
- تجنب مشكلة إدارة المبالغ المدخرة واستثمارها، وإذا بقيت مبالغ احتياطية (أي زيادة الإيرادات عن النفقات)، فيكفي إيداعها في البنوك لاستعمالها عند الضرورة.
- إن أهم ميزة لهذه الطريقة هي أنها تلغي تماما مخاطر الخيار قيمة العملات النقدية.

2.2. عيوب أسلوب أو تقنية التوزيع لتحقيق التوازن المالي: وتتمثل فيما يلي:

- يتوقف مدى نجاحها على هيكل جماعة المشتركين، وبناء على ذلك فأي تغيير يحدث في تكوين هذا الهيكل قد تكون له آثار سيئة على التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي (مثلا زيادة في قيمة المستفيدين عن قيمة المشتركين نتيجة لارتفاع عدد الوفيات وعدد المتقاعدين والتعويضات الطبية)
- أنها غير مناسبة للاستثمار، لكون الاشتراكات تتحول مباشرة إلى تعويضات أو منح أو معاشات التقاعد مما لا يسمح بتكوين رصيد يوجه للاستثمار.
- كذلك يعيب البعض على هذه الطريقة بعدها عن الفن التأميني، وعدم احترام مبدأ التناسب بين الاشتراك المدفوع والتعويضات أو المستحقات الممنوحة، وبالتالي تعد هذه الطريقة وسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل أكثر منها طريقة من طرق التأمين (زرباني، 2017، الصفحات 14-15-16).

المطلب الثاني: مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي

أولا: تعريف التمويل

يعرف التمويل على أنه مختلف الاجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو المنشأة الأعمال أو الدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية، وهناك من يعرف التمويل أيضا على أنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع (بومعاد، 2021، صفحة 19).

يمكن تعريفه أيضا على أنه توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية من أجل إنتاج السلع والخدمات (علال، 2015، صفحة 8).

ويعرفه "موريس دوب" التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.

أما الكاتب "بيش" فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وكذلك يعرفه على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام (الجباري، 2009، صفحة 4).

ثانيا: مصادر التمويل

1. التمويل عن طريق الاشتراكات

يقصد بالاشتراكات تلك المبالغ المالية المقطوعة من أجور العمال بصفة دورية ومتتابة عادة ما يتم ذلك شهريا، أي بمعنى آخر عند انتهاء كل شهر وقبل تسليم الأجر للعامل، ويتم اقتطاع مبلغ معين خاص بالتغطية الاجتماعية أو كما هو معروف بالضمان الاجتماعي هذا بالإضافة إلى اقتطاع مبالغ أخرى كاشتراكات صندوق التقاعد وكذا الضرائب على الدخل الاجمالي لصالح الخزينة العمومية.

وتعتبر الاشتراكات التي يؤديها أصحاب العمل الممول الرئيسي لأي نظام ضمان اجتماعي، حيث تقوم هذه الأنظمة على مبدأ المشاركة في التمويل والإدارة في إطار سياسة التمويل الذاتي، وتأخذ أي دولة من الدول التي ترغب في وضع نظام للضمان الاجتماعي في اعتبارها على أن يمول هذا النظام نفسه بنفسه، ويتم تحديد كلفة نظام الضمان الاجتماعي حسب دراسات اكتوارية يتبين من خلالها مجموع الحاجات التي يجب تغطيتها ومجموع الالتزامات اللازمة لتلبية هذه الحاجات، وأسلوب التمويل وتوزيع الأعباء بشكل يكفل للنظام كل عناصر الاستقرار والثبات وقد أوضح خبراء الضمان في البلدان النامية بأسلوب تكوين الاحتياطات في مجال التمويل ليتوفر المؤسسات الضمان الاجتماعي في سنوات عمرها الأولى فوائض مالية كبيرة نسبيا لتستعين بها في ضمان حماية نظم الضمان الاجتماعي وترسيخها والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال استثمار تلك الفوائض وزيادة المنافع التي تقدمها أنظمة الضمان الاجتماعي لمندوبيها (قحة، 2020، صفحة 53).

يعتبر التمويل عن طريق الاشتراكات من أهم مصادر تمويل الضمان الاجتماعي حيث تعني فكرة الاشتراكات الاجتماعية مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وهذا ما يفسر أنو توجد عالقة بين قيمة المساهمة والخدمة الاجتماعية التي يستفيد منها، تعد هذه الطريقة أكثر فعالية إذا ما قارناها بتمويل الدولة أو الضرائب.

يعتبر التمويل عن الاشتراكات نسبة الاشتراك تحدد حسب قانون كل بلد -الركيزة الأساسية لإيرادات نظام الحماية الاجتماعية في الجزائر يدفع مختلف العمال اشتراكاتهم لدى ثلاثة صناديق للضمان الاجتماعي.

إن توزيع مبلغ الاشتراك على شكل أقساط يتحملها كل من العامل ورب العمل وتوجه هذه الأقساط لتمويل أداءات الضمان الاجتماعي وهي كما يلي:

- التأمينات الاجتماعية.
- حوادث العمل والأمراض المهنية (بختي، 2018، الصفحات 20 - 21).

2. التمويل عن طريق تدخل ميزانية الدولة

في العالم الكثير من الدول تعتمد على تمويل جزء من نظام تأميناتها الاجتماعية من خلال التحويلات الحكومية والإعانات، ويتمثل هذا التدخل في الاقتطاعات المدفوعة من طرف أفراد المجتمع الذين لا تتوفر فيه شروط التحصيل مثل الأطفال والبطالين.... الخ، حيث أنه يكون هذا التدخل الحكومي عن طريق الإعانات باسم الخدمات الصحية مثل التلقيح، المعالجة الطبية ... الخ (قحة، 2020، صفحة 60).

3. التمويل عن طريق الضرائب

للضريبة تعريف متعددة منها الكلاسيكي ومنها الحديث، فقد عرفها الأستاذ جينز قاسطون على أنها " أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة.

كما عرفها البعض بأنها "مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنیه من المكلفين بصفة اجبارية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية".

كما عرفت "بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين مساهمة منهم في تغطية نفقاتهم العامة بصفة نهائية دون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفع ضريبة باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة تهدف للخدمات العامة".

وعرفها الأستاذ خلاصي رضا على أنها "اقتطاع مالي ونقدي، اجباري ونهائي دون مقابل وفقا لقواعد قانونية تستأديه الدولة من أموال الأفراد حسب قدراتهم التكليفية من اجل تغطية أعباء الدولة والجماعات المحلية" (يعقوب، 2019، صفحة 228).

أما بالنسبة للتمويل عن طريق الضرائب، وهو ما يقصد به اللجوء إلى مساهمات أخرى غير الاشتراكات المباشرة على أساس المداخل المهنية أو ما يشبه ذلك، ففي حالة تحقيق عجز ما لنقوم الدولة بتقديم الدعم لقطاع عن طريق الضرائب والتمويل بواسطة الضريبة هو الطريقة المثلى لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل الوطني، خاصة عندما يتناول الضمان جميع أفراد المجتمع.

وعليه تم فرض ضرائب التي تعد عبارة عن فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى أحد الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في الأعباء والتكاليف دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه للضريبة وهي لون من ألوان الإدخار الإجباري وتدخل المشرع كذلك بتوجيه نفقات التضامن الاجتماعي بالنسبة للمتقاعدين الذين يتقاضون منح تقاعد منخفضة (لمين، 2021، صفحة 13).

المطلب الثالث: مبادئ ومجالات توظيف الفوائض المالية

أولاً: مبادئ توظيف الفوائض المالية للتأمين

إن الاهتمام بتحديد مبادئ توظيف الفوائض المالية للتأمين الاجتماعي يمثل أولى خطوات تصميم سياسة توظيفية ناجحة، تحقق مصالح النظام وأعضائه ويمكن القول بأن هناك ثلاثة مبادئ أساسية للتوظيف هي:

- **الأمان:** ويعني ببساطة انتقاء قنوات التوظيف بحيث لا يتم توجيه الأموال إلى أنواع مرتفعة المخاطر وذلك الضمان الديمومة المالية للنظام.
- **السيولة:** وتمثل ضرورة لمقابلة الالتزامات الطارئة التي قد يتعرض لها النظام.
- **العائد:** بعد عائد التوظيف عنصراً أساسياً في تمويل المزايا (الالتزامات التأمينية وكلما ارتفع العائد المحقق ارتفعت إمكانية زيادة المزايا وينقسم العائد إلى نوعين اسمي وحقيقي، وقرار التوظيف الرشيد هو الذي يعتمد على العائد الحقيقي وليس الاسمي (اجد، 2016، صفحة 59).

ثانياً: مجالات توظيف الفوائض المالية للضمان الاجتماعي

يمكن توظيف الفوائض المالية للضمان الاجتماعي في أصول عينية أو مالية مثل المشروعات الإنتاجية والأراضي وغيرها وذلك بهدف الحفاظ على السيولة اللازمة لخدماتها وفيما يلي مجالات التوظيف الرئيسية:

- أ. المشروعات الإنتاجية:** يقوم الضمان الاجتماعي بتوظيف فائض أمواله في مشروعات إنتاجية منتقاة بدقة حيث تتسم عوائد المشروعات الإنتاجية بالأمان وانخفاض درجة المخاطرة لكن يجب القيام بدراسات الجدوى اللازمة قبل الإقدام على الاستثمار ويختلف العائد المحقق باختلاف النشاط.
- ب. الأراضي والعقارات:** يعد من أنجح الاستثمارات إذ تتميز باحتفاظها بقيمتها الحقيقية وإمكانية الحصول على عائد من خلال تأجيرها .
- ج. الذهب:** هو أفضل مخزن للقيمة يتمتع بدرجة كبيرة من الأمان والسيولة.
- د. القروض الحكومية:** عيبها الوحيد أن عائدها يكون منخفضاً للغاية لكن في المقابل تتميز بدرجة كبيرة . من الأمان مع إمكانية تسير جيدة.
- هـ. ودائع البنوك:** هي الأخرى تكون منخفضة العائد وعادة ما يكون سالبا إذا ما قارناه بمعدل التضخم لكنها تتصف بدرجة كبيرة من الأمان والسيولة لذلك يجب القيام بدراسات دقيقة قبل الإقدام على الاستثمار في أي بنك لتجنب احتمال إفلاس البنك وخسارة الأموال مثل حادثة الصندوق الوطني للعمال الأجراء - الجزائر - سنة 2002 حيث أودع 1000 مليار سنتيم في بنك الحليفة.

و. **البورصة:** من حيث مبدأ السيولة تتصف بإمكانية تسير جيدة إما من حيث مبدأ الأمان فالمخاطرة فيها عالية، يقابل هذه المخاطر العالية عوائد مرتفعة فكلما ارتفعت المخاطر ترتفع العوائد، وتكون الخسارة كبيرة إذا ما تحققت (عنصر، 2021، الصفحات 41-42).

وهناك عدة آليات يمكن من خلالها ضمان التوازن في صناديق الضمان الاجتماعي:

• **تنويع مصادر التمويل:** من خلال إنشاء مصادر إضافية للتمويل من غير تلك المتعلقة بالاشتراكات المطبقة على مداخل العمل وهذه الأخيرة ستسمح برفع قدرتها في تحسين نوعية الأداء لفائدة المواطنين حيث تم تجسيد إصلاح عملية تمويل منظومة الضمان الاجتماعي من خلال تأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي أنشئ بموجب قانون المالية 2010 الذي يشكل وعاء للمصادر الإضافية الأولية للتمويل ويتعلق بحصة الرسم على التبغ وعلى شراء اليخوت واقتطاع 5% على الفوائد الصافية لاستيراد الأدوية.

• **ترشيد النفقات:** لاسيما نفقات التأمين على المرض، فالمشرع يدرج أحكام تتعلق بتحسين المراقبة الإدارية والطبية في إطار تدعيم مكافحة التجاوزات والغش المتعدد الأشكال في مجال التأمينات الاجتماعية، ويتعلق الأمر خاصة بتعويض العطل المرضية حيث ألزم المشرع هيئات الضمان الاجتماعي بتبليغ المستخدمين بقراراتها المتعلقة بتعويض العطل المرضية لتمكين المستخدم من اتخاذ الإجراءات القانونية، وهذا الإجراء يرمي إلى محاربة العطل المرضية الممنوحة على أساس المجاملة لأسباب غير تلك المتعلقة بالمرض.

• **استثمار أموال التأمينات الاجتماعية:** وهذا من خلال رسم سياسة استثمارية فعالة لأموال التأمينات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق التأصيل النظري للدراسة أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية.

• **الجوانب المحاسبية والرقابية على أموال الضمان الاجتماعي:** بعد وضع آلية رقابة مناسبة والالتزام بالجوانب المحاسبية من أجل الوقوف بدقة على الوضع المالي المؤسسات الضمان الاجتماعي مهما جدا، وهذا لضمان عدم صرف تعويضات وهمية المشتركين وهميين.

• **التوعية التأمينية بين المشاركين في النظام والعاملين فيه:** يوجد تعميم ونقص كبير في المعلومات عن التأمينات الاجتماعية إلى درجة أنه تكاد تكون هناك أمية تأمينية متفشية بين جميع الفئات التي لها صلة بالتأمينات وكافة المواطنين بل وحتى بعض العاملين فيها، وهذا يعد أحد الأسباب التي أدت إلى مشكلات عديدة في النظام مثل التهرب التأميني وبين المواطنين وأجهزة التأمين والإحساس العام والشكوى المستمرة للمستفيدين من النظام والملتزمين به والذي أدى بدوره إلى إضعاف معدلات الأداء الفعلية عن المخطط لها، إلى جانب عدم فهم المواطنين إلى أن نظام التأمينات لا يقوم على التزام مقابل حق وإنما فيه الكثير من التكافل الاجتماعي بين المشتركين في النظام، وعليه يقترح :

- ضرورة اجتياز الملتحقين الجدد للعمل بالتأمينات الاجتماعية وبنجاح دورة تدريبية تأهيلية مكثفة لإعدادهم للعمل قبل الالتحاق به وعليه يجب إعداد المعلومات اللازمة لتطبيق التأمينات الاجتماعية

في صورة كتيبات إرشادية مبسطة للعاملين وتجديدها بشكل ميسر عندما يتم تعديل بعضها وتوفيرها لهم باستمرار.

- التدريب المستمر للعاملين بالتأمينات الاجتماعية لرفع كفاءتهم الوظيفية.
- تقريب هيئات الضمان الاجتماعي من المؤمن له اجتماعيا من خلال زيادة عدد هياكل الضمان الاجتماعي وتطويرها بهدف تقديم خدمات راقية من خلال الاهتمام بانشغالات المؤمنين ومرافقتهم لتمكينهم من الحصول على حقوقهم المشروعة.

• تطوير أساليب تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي: وهذا من خلال الأداة القانونية أو الفنية كإنشاء مؤسسات خاصة على غرار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الممول بعض الرسوم والاقتطاعات منها تلك المطبقة على التبغ والأرباح الصافية الناتجة عن استيراد الأدوية.

كما يجب تحسين منظومة التحصيل من خلال تعزيز تسهيلات لتسوية ديون الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل، تعزيز مراقبة رب العمل، تسهيلات للاسترجاع القسري لأرباب العمل الذين لا يستجيبون للإشعارات الرسمية وتشدي العقوبات المالية في حالة عدم التصريح بعدد العمال.

أيضا عن طريق تسهيلات لتسوية ودية لديون الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل، تعزيز مراقبة رب العمل 46 وذلك تسهيلات للاسترجاع القسري لاشتراكات لأرباب العمل الذين لا يستجيبون للإشعارات الرسمية وتشديد العقوبات المالية في حالة إخفاق الإعلان عن العمال (منصوري، 2020، الصفحات 44-45-46).

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الضمان الاجتماعي فهو النظام الذي يوفر لنا الأمن والحماية الاجتماعية، إذ يقوم الضمان الاجتماعي بتجميع الأموال من المؤمنين في شكل اشتراكات والتي هي مبلغ مالي يحدده قانون الضمان الاجتماعي، ويفرضه على المشتركين وتساهم حصيلته في تغطية كل أو جزء من نفقات الضمان الاجتماعي، ويقدمها لهم في حالة تعرضهم للمخاطر الاجتماعية على شكل تعويضات ومن المخاطر: المرض، إصابات العمل، الشيخوخة والعجز، الوفاة والبطالة أو في شكل ضرائب، وليس فقط توفير الأمن للمجتمع وإنما توفير الأمن داخل منظمة الضمان الاجتماعي بجعلها تحقق توازن مالي في صناديقها بمساهمة الرقمنة التي هي عبارة عن تنفيذ كافة المعاملات والخدمات إلكترونياً عن طريق الاستخدام الوع لتكنولوجيا لزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمنظمة حيث صار للإدارة الإلكترونية دوراً هاماً في تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وانعكاساتها الإيجابية على كل من المنظمة والموظفين.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء **CNAS** ميلة

تمهيد:

سوف نحاول في هذا الفصل التعرف على الجهود المبذولة من قبل وكالة الضمان الاجتماعي لميلة في إطار تبني مفاهيم الرقمنة في مصالحها و اثر ذلك على التوازنات المالية انطلاقا من دراسة النظرية التي أكدت وجود تلك العلاقة بصورة قوية حيث تعتبر كأولوية لدى مصالح الضمان الاجتماعي امام التحديات المالية للمؤسسات في هذا القطاع التي تواجه مشكلة تزايد النفقات بصورة اسرع من تزايد إيرادات مما يحتم عليها ضرورة ايجاد مصادر تمويل بديلة مع الحرص على تنويع تلك المصادر اذ تعتبر الرقمنة احد الحلول التي تسعى اليها هذه الوكالة لغرض معرفة جهودها في هذا الاطار سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الاول:عموميات حول الضمان الاجتماعي في الجزائر.
- المبحث الثاني :الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء- دراسة حالة وكالة ميلة.cnas
- المبحث الثالث:دراسة تحليلية لمساهمة الرقمنة في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء ميلة.

الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وكالة ميلة CNAS

المبحث الأول: عموميات حول الضمان الاجتماعي في الجزائر

الضمان الاجتماعي في الجزائر هو نظام يهدف الى حماية الفرد و اسرته من الاخطار الاجتماعية المختلفة مثل: العجز ، الوفاة، البطالة ،يتم تطبيق هذا النظام على جميع المواطنين الذين يقيمون في البلاد و يعملون في القطاع العام و الخاص كل هذا يؤدي الى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

المطلب الأول: نشأة الضمان الاجتماعي في الجزائر

المرحلة الأولى: قبل الاستقلال 1962

بصفته مؤسسة، كان الضمان الاجتماعي في صلب انشغالات جميع الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد. ويتميز تاريخ الضمان الاجتماعي خلال الاحتلال بغياب المساواة والعدل الواضح تجاه الشعب الجزائري.

إن العلاقة العدائية بين العامل الجزائري وصاحب العمل المستعمر كانت معقدة لأن العمال الجزائريين كان عليهم الوقوف في وجه أصحاب العمل في إطار نضالهم لانتزاع أولى القوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي بعد مرور مدة طويلة على اعتمادها في سنة 1945 بفرنسا.

هذه العدائية بين العمال والمستعمر وأرباب العمل القائمة على خلفية الكفاح من أجل الحرية والاستقلال هي التي ميزت تاريخ الضمان الاجتماعي وهذا ما يفسر أن العمال الجزائريين لم يتمكنوا من الاستفادة من نفس المزايا التي يستفيد منها الفرنسيون.

ويفضل النضالات المتواصلة للعمال الجزائريين، تم افتكاك حقوق جديدة سنة 1949 من خلال إدراج المنح العائلية، لكن خلافا لأحكام قانون الأسرة الفرنسي، فقد كان هذا الإجراء تعسفيا وقام باستبعاد أجراء القطاع الفلاحي، مما انجر عنه حرمان للأغلبية الساحقة للشعب الجزائري من هذه الأداءات وذلك لتركز اليد العاملة الجزائرية بالقطاع الفلاحي، ولم يستفد عمال القطاع الفلاحي من المنح العائلية إلا في سنة 1956.

لقد تأكدت الإدارة الاستعمارية من خلال المطالب الاجتماعية للعمال الجزائريين، من أن هذه المطالب تحمل طابعا سياسيا قائما على النضال من أجل افتكاك الحرية واستقلال البلاد.

وقد عمد أرباب العمل الفرنسيون والإدارة الاستعمارية إلى إرجاء تطبيق قوانين الضمان الاجتماعي بالجزائر التي تم التصويت عليها بفرنسا سنة 1945 إلى سنة 1949، علاوة على ذلك، تمت تعديل مضمون هذه القوانين بالنسبة للجزائر، قصد تقييد نطاقها. ويجدر التذكير ببعض الخصائص ذات الطابع التمييزي تجاه العمال الجزائريين التي ميزت تطبيق الأمر الصادر سنة 1949 منها:

- مركزة السلطات صاحبة القرار مع نظام بيروقراطي معقد.
- الشك في كل طالب حق من أصل جزائري وكذا الرقابات المتعددة والمهينة، الرامية إلى جعل المؤمن لهم اجتماعيا يتراجعون عن مطالبة حقوقهم.
- تعقيد التشريع والشروط المفروضة لتحويل الحق التي لا تأخذ بعين الاعتبار المعطيات المتعلقة بالحالات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وبالرغم من التقييد، فقد اصطدمت القوانين بتردد ومعارضة المستعمر أو أرباب العمل فيما يخص تطبيقها، لاسيما تجاه الجزائريين في حين أنه يتم منح مزايا خاصة في مجال الضمان الاجتماعي للقطاعات الحساسة والضرورية للمؤسسة الاستعمارية.

كان رب العمل المستعمر يقوم بتفضيل القطاعات الأساسية للقوة الاستعمارية، بغرض ضمان استقرار للمستخدمين الضروريين لسير الاقتصاد الاستعماري. وهذا ما يفسر المسار الذي انتهجه الضمان الاجتماعي بالجزائر (قمري، 2021، الصفحات 111-112).

المرحلة الثانية: الفترة ما بين 1962 و 1983

في السبعينيات من القرن الماضي بدأت مسألة إصلاح نظام الضمان الاجتماعي تتبلور. كانت أهداف الإصلاح توحيد الأنظمة، وتوحيد المزايا، وتوسيع قاعدة المستفيدين. تمت هذه الإعادة التشكيل حول هياكل متخصصة حسب الأنظمة الكبرى للمخاطر المغطاة (المرض، والإعاقة، والتقاعد، والبطالة).

تحليل النظام الجزائري للضمان الاجتماعي خلال الفترة من عام 1962 إلى عام 1983 يكشف عن تطور تدريجي وملاموس، سواء على الصعيدين التنظيمي والتشريعي. كان النظام الضماني مميّزاً بتعدد الأنظمة (11 نظام ضمان اجتماعي)، وكان يمنح مزايا متباينة وكان مُنظماً على المستوى الإداري من خلال نحو عشرين هيئة مسؤولة عن إدارة النظام العام للقطاع غير الزراعي (صناديق الأنظمة الخاصة)، بالإضافة إلى 29 صندوقاً للنظام الزراعي، و13 صندوقاً للنظام التعويضي للتعدين.

هذه التنظيم وطريقة عمل الضمان الاجتماعي دفعت السلطات العامة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى إعادة تنظيم هذا النظام، وتحسين المزايا المقدمة للمؤمن عليهم اجتماعياً، وتوسيع نطاق تطبيق الضمان

الاجتماعي، خاصة للأشخاص المحرومين المستبعدين من بعض الخدمات. وقد بدأت الإرادة بإعادة تنظيم النظام منذ بداية عام 1963 وأدت إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي سبقت إعادة تشكيل نظام الضمان الاجتماعي في عام 1983. تضمنت هذه الإجراءات تجميع الصناديق القديمة للنظام العام ودمجها في عام 1963 في ثلاثة صناديق إقليمية كبيرة، CASOREC و CASORAN و CASORAL .

هذا الإجراء كان مكملًا لإعادة تنظيم صندوق التنسيق، ثم تأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) في عام 1964 الذي خلف صندوق التنسيق كان هذا الجهاز مسؤولاً بشكل خاص عن تعويض تكاليف الخدمات. وتنفيذ عدد من الإجراءات نيابة عن صناديق الضمان الاجتماعي، وتعزيز الأنشطة الاجتماعية والصحية والعائلية. خلال نفس الفترة، تم إعادة تنظيم هيكل أنظمة التقاعد بشكل كامل، وتم حل جميع الأنظمة التكميلية للتقاعد. تم إنشاء نظام موحد تمت إدارته من خلال الصندوق الجزائري للضمان الاجتماعي (CAAV) ، ومع ذلك، لم يكن هذا النظام إلزاميًا بعد.

بالنسبة لنظام التقاعد للعمال غير الأجراء كانت هناك تحولات عميقة أيضًا. تم دمج هذه الصناديق الثلاث الإقليمية في صندوق واحد يدير تقاعد هذه الفئة من السكان. كما تم تحويل تنظيم نظام التعويض للتعيينين أيضًا. تم دمج جميع صناديق الإغاثة للتعيينين في صندوق الضمان الاجتماعي للتعيينين في سياق الحركة التوحيدية التي بدأت في عام 1970. تم اتخاذ نص هام في عام 1970، وهو مرسوم بتاريخ 1 أغسطس 1970 حيث تم توحيد أحكام تشغيل النظام العام وخاصة إعلان حق أول مرة في حضانة وعدم قابلية حجز موارد الضمان الاجتماعي. وبالتالي، تم إعادة تنظيم نظام الصناديق السابقة للتضامن ونظام الطلاب، اللذان كانا جزءًا من صندوق الضمان الاجتماعي للموظفين، ودمجها في صناديق النظام العام.

على أساس هذا النص، تم تأسيس مجالس إدارة الصناديق الثلاثة في يوليو 1972. في يناير 1974، صدر مرسوم ينص على توحيد الرقابة تحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على جميع أنظمة الضمان الاجتماعي. ينص هذا المرسوم نفسه على إنشاء لجنة تسمى اللجنة الوطنية لإعادة تشكيل الضمان الاجتماعي (C.N.R.S.S.) بموجب مرسوم لتقديم توصيات لوزير العمل والشؤون الاجتماعية بشأن إعادة تنظيم نظام الضمان الاجتماعي. في عام 1977، تم إطلاق عملية التفويض. وتتمثل هذه العملية في إنشاء هيئة ضمان اجتماعي في كل ولاية.

في الواقع، أدت مسألة الضمان الاجتماعي بعد الاستقلال، التي بدأت تطرح منذ سنوات السبعينات، في النهاية إلى إعادة صياغة شاملة لنظام الضمان الاجتماعي. تم تطويرها من قبل السلطات العامة بالتعاون مع الممثلين النقابيين. تستند هذه الإعادة الشاملة على المبادئ التالية: توحيد الهياكل توحيد المزاي، توسيع قاعدة المستفيدين. هذه المبادئ كانت تهدف إلى منح النظام الوطني للضمان الاجتماعي مهمته التاريخية الحقيقية. وهو نظام قوي للحماية ضد جميع مخاطر الحياة.

التعديلات الهامة التي تم إدخالها في طريقة تنظيمه، وفي مستوى الخدمات التي يقدمها، وفي توسيع قاعدة المستفيدين منه، لم تكن كافية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال فترة 1970-1980. لذا، كانت الإجراءات الواردة في إعادة تشكيل النظام تهدف إلى تصحيح بعض الخدمات الضرورية لرفع بعض الخدمات التي كانت في بعض الأحيان المورد الوحيد للعامل ومستفيديه، وإعداده للتطور في مجال التنظيم وتوحيد الأنظمة وتحديث الإدارة (Djoher, 2023, pp. 836-837).

المرحلة الثالثة: الفترة ما بعد 1983

وفي أعقاب تحديات الضمان الاجتماعي في فترة ما بعد الاستقلال، أجرت الحكومة الجزائرية، إلى جانب ممثلي النقابات العمالية، مراجعة شاملة للنظام. ويهدف هذا الإصلاح الطموح إلى تحقيق المهمة الأصلية المتمثلة في الضمان الاجتماعي: شبكة أمان قوية تحمي المواطنين من مشقات الحياة. واسترشد هذا المبدأ ثلاثة مبادئ هي:

- **توحيد الهياكل:** تم توحيد الصوامع البيروقراطية المجزأة وغير الكفؤة، وتبسيط الإدارة وتحسين تقديم الخدمات.
- **توحيد الاستحقاقات:** استعويض عن الاستحقاقات غير المتسقة السابقة بمعيار موحد يكفل المساواة في الوصول والحماية لجميع الأفراد المستحقين.
- **توسيع نطاق المستفيدين:** وسّعت التغطية إلى حد كبير، فوسعت شبكة الأمان لتشمل الفئات التي كانت مستبعدة من قبل، وشجعت على زيادة الإدماج الاجتماعي. ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، أنشأت الحكومة في عام 1975 لجنة وطنية مكرسة لإصلاح الضمان الاجتماعي. وقامت هذه اللجنة بتحليل دقيق لكل جانب من جوانب النظام، مما مهد الطريق لوضع أطر قانونية جديدة وشاملة لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعي.

وقد عززت قوانين الضمان الاجتماعي التاريخية لعام 1983 المبادئ التأسيسية للنظام. وتم تكريس المبادئ الأساسية للتضامن، والمزايا الموحدة، والتمويل والإدارة الموحدين، بما يكفل الاستدامة في الأجل الطويل ويعزز التوسع الديمقراطي على أساس الاحتياجات المتطورة والتقدم الاجتماعي. وأدت مسألة الضمان الاجتماعي بعد الاستقلال في نهاية المطاف إلى إصلاح عام لنظام الضمان الاجتماعي وضعته الحكومة بالاشتراك مع ممثلي النقابات. واستند هذا الإصلاح إلى المبادئ التالية • :

- توحيد الهياكل.
- التوحيد القياسي للفوائد.
- توسيع نطاق المستفيدين

وكان الهدف من هذا الإصلاح هو إعطاء نظام الضمان الاجتماعي الوطني رسالته التاريخية الحقيقية، أي نظام قوي للحماية من جميع تقلبات الحياة. وفي عام 1975، أنشئت لجنة وطنية لإصلاح الضمان الاجتماعي لدراسة جميع الجوانب المتصلة بإصلاح النظام. وأدت أعمال هذه اللجنة إلى وضع نصوص جديدة تنظم جميع فروع الضمان الاجتماعي.

ونصت قوانين الضمان الاجتماعي لعام 1983 على ما يلي: النظام الوطني للضمان الاجتماعي، أي التضامن، وتوحيد و وحدة تمويله وإدارته.

وسمحت أيضاً بضمان ما يلي: وجود توازن مالي أفضل للنظام وإمكانية توسيع نطاق حر وديمقراطي الضمان الاجتماعي بما يتماشى مع الاحتياجات والتقدم الاجتماعي (Djoher A. F., 2023, pp. 17- 18)

المطلب الثاني: المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

يتضمن الضمان الاجتماعي حوالي 8 مليون مؤمن اجتماعيا، حيث يغطي نظام الضمان الاجتماعي حوالي 80% من السكان وعليه يمكن القول أن هذا النظام معمم في الجزائر خاصة فيما يتعلق بخطر المرض وبالتدقيق تعويض مصاريف العلاج للفئات الآتية:

- للمتقاعدون والمتحصلون على معاشات وإرادات من الضمان الاجتماعي.
- العمال الأجراء.
- العمال الذين يمارسون أعمال الحسابهم الخاص.
- المستفيدون من عقود الإدماج المهني DAIP.
- الطلبة (دخل ضمن ذلك طلبة المعاهد والجامعات وتلاميذ المدارس).
- المجاهدون والمتحصلون على معاشات المجاهدين.
- المستفيدون من المساعدة الاجتماعية على غرار المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والمقدمة للأشخاص المسنين بدون دخل أو تعويض عن الخدمة ذات المنفعة العامة (IAIG) والمقدمة للبطالين بدون دخل.
- الأشخاص المعاقون.
- البطالون الذين فقدوا مناصب شغلهم بدون تَعَمَد لسبب ظروف اقتصادية، وتمتد الحماية إلى ذوي الحقوق وهم الأبناء تحت الكفالة، النساء، و الآباء تحت الكفالة (زيرمي، 2012، الصفحات 6- 7).
- أما ذوي الحقوق فهم الأشخاص الآتي ذكرهم:
- الزوج: حيث لابد أن يكون عاطلا عن العمل ولا يتمتع بأي دخول من نشاط مهني مأجور أو غير مأجور.

- **الأولاد المكفولين:** ونشير هنا إلى سبع حالات هي: أقل من ثمانية عشر سنة، أقل من واحد وعشرون سنة ويواصلون دراستهم، الأولاد البالغون أقل من خمس وعشرين سنة والذين لديهم عقد تمهين، الأطفال المكفولين والحواشي من الدرجة الثالثة من الإناث دون دخل مهم مهما كان سنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة، والأولاد المكفولين بحكم كفالة المؤمن ، والأولاد الذين تم تربيتهم من طرف المؤمن.
- **الأصول:** وهو والدي المؤمن وأصوله مهما صعدوا لما لا تتجاوز مواردهم الشخصية المبلغ الأدنى المعاش التقاعد.
- وللاستفادة من الأداءات المذكورة سابقا لا بد من توفر بعض الشروط من المستفيد وهما نوعان:
- **الشروط العامة بكافة الأخطار:** وهي الانتساب والتكليف أي انه للاستفادة من كل الأداءات يجب على العامل أن يقوم بعملية الانتساب والتسجيل في صناديق الضمان الاحتمالي للأجراء وغير الأجراء (حسب الحالة) المتمثلة إقليميا على كل التراب الوطني بواسطة الوكالات والفروع ثم دفع الاشتراكات وما يترتب عنها (من العقوبات والزيادات على التأخير).
- **الشروط الخاصة:** استثناء التأمين على المرض والأمومة التي تحتفظ بنفس الشروط فالأخطار الأخرى لها شروط خاصة بها، حيث يعطي الحق في الأداءات والتعويضات العينية شريطة أن يكون طلب التسجيل قد تم قبل خمس عشر يوما على الأقل من تاريخ تلقي العلاج .
- **التأمين على العجز:** للاستفادة من معاش العجز يجب على المنخرط الاستجابة للشروط التالية :
- أن يكون مصاب بعجز كلي ونهائي يجعله غير قادر مطلقا على الاستثمار في ممارسة أي مهنة.
- تنتقل عملية الاستفادة من التأمين على العجز بعد انقضاء أجل سنة أشهر من التاريخ الذي يلحق أو يلي المعاناة الطبية للمرض أو الحادث أو أي إصابة أخرى نتج عنها العجز.
- يستمر العاجز للاستفادة من هذه المنحة حتى بلوغ السن القانونية للمعاش.
- أن يكون مسجلا على الأقل منذ سنة قبل تاريخ المعاناة الطبية للمرض أو الحادث أو الإصابة المتسببة في حالة العجز.
- **التأمين على الوفاة:** يشترط إضافة إلى الشروط العامة المذكورة سلفا ووجوب ممارسة النشاط من قبل المنخرط قبل الوفاة (اجد، 2016، الصفحات 68 - 69).
- **التأمين على الشيخوخة (التقاعد):** ونتطرق في هذا المجال إلى نوعين من التأمين:
- **معاش التقاعد:** وحتى يستفيد المتقاعد من المعاش يجب عليه أن تتوفر فيه الشروط التالية: توفر السن القانونية للتقاعد (60 رجال - 55 نساء) بالنسبة للعمال الأجراء و (65 رجال - 60 نساء) بالنسبة للعمال غير الأجراء.
- القيام بعمل فعلي ودفع الاشتراكات خلال فترة تقدر على الأقل بـ 15 سنة.

- كما يستفيد المتقاعدين الذين يمتلكون صفة المجاهدين في صفوف جبهة التحرير الوطني إبان الثورة أو أبناء المجاهدين من مزايا أخرى هي:
 - السن المطلوب لإتقادة من معاش التقاعد محفظ ب 5 سنوات.
 - نسبة 10% إضافية لكل سنة عن العجز الناجم عن الثورة .
- حيث تحسب سنوات المشاركة الفعلية في حرب التحرير الوطني يضعف مدتها وذلك الإنشاء الحق في معاش التقاعد.
- **منحة التقاعد:** يستفيد العامل الأجير أو غير الأجير على حد سواء ببلوغ السن الشرعية للتقاعد والذي لم يستوفي شروط مدة العمل الفعلي من منحة التقاعد. وللحصول عليها لا بد من بلوغ السن القانوني السابق الذكر، كما يشترط التصديق على 5 سنوات على الأقل (العمل لمدة لا تقل عن 5 سنوات) (درار، 2005، الصفحات 85-86).

المطلب الثالث: صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر

1. الصندوق الوطني الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS

ويشمل الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي العمال العاملين عموماً، فضلاً عن فئات أخرى معينة مثل المعوقين والمجاهدين. ويخصم جزء من أجور العمال شهرياً لتغطية النفقات المتصلة بالأمراض أو الحوادث المتصلة بالعمل.

وقد أعيدت تسمية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية (CNASAT) ليصبح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال العاملين (CNAS) في عام 1992. إن المجلس الوطني هو مؤسسة عامة ذات طابع إداري ذات شخصية قانونية واستقلال مالي، وتشمل نوعين من المخاطر: الصحة والمخاطر على الحياة (مثل المرض، والأمومة، والعجز، والوفاة) والمخاطر المرتبطة بالعمل (Nawel, 2024, p. 246).

1.1. مهامه:

ومن مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:

- تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة العجز والوفاة، وكذا الحوادث العمل والأمراض المهنية)، وتسيير المنح العائلية.
- تحصيل الاشتراكات والرقابة على المنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات.
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم إجتماعيا وكذا أرباب العمل.
- المساهمة في ترقية السياسات الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية وإجراء الرقابة الطبية لفائدة المؤمنين.

- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي الحقوق في التمتع بالمنافع الجماعية على شكل إنجازات ذات طابع صحي واجتماعي وإبرام إتفاقيات مع مقدمي العلاج.
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة.
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم (عرفات، 2023، صفحة 216).

2. الصندوق الوطني الاجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS

تم إنشائه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92 / 07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 ، المتضمن الطبيعة القانونية للصندوق الوطني والتنظيم الإداري و هناك عدة عوامل و أسباب دفعت بالمشروع الجزائري إلى إعادة إنشاء الصندوق الخاص بالعمال غير الأجراء من الناحية القانونية ، بعدما تم إدماجه سنة 1983 في النظام الموحد ولم يتم العمل بهذا الصندوق إلا سنة 1995 ، نظرا للظروف الاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد حيث تأسس صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء سنة 1958 وبقيت مهامه مختصرة في أداءات التقاعد فقط حتى سنة 1975 ليمتد عمله ليشمل الأمومة والعجز والمرض وكل التأمينات التي تخص هذه الفئات من العمال وهو الصندوق الوطني للضمان على الشيخوخة لغير الأجراء سابقا (CAVNOS) ويمتاز هذا الصندوق بمجموعة من الخصائص أهمها:

- تنظيم يتمتع بالاستقلالية.
 - ديناميكية في مجال التسيير.
 - ترقية وتنمية الموارد البشرية.
 - إرادة قوية في مواصلة تحقيق الاستقلالية .تقسيم المهام ووالوظائف والمسؤوليات.
- وعليه فهي تعد هيئات عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي (فتاحين، 2016، صفحة 19).

1.2. مهامه:

ويتولى الصندوق الوطني الاجتماعي للعمال غير الأجراء القيام بالمهام التالية:

- تنظيم ومراقبه ومتابعه نشاط الوكالات الولائية.
- التأمينات الاجتماعية لفئة الغير الأجراء.
- تحصيل اشتراكات من غير الأجراء لإعادة توزيعها على شكل أداءات (فنني، 2023، صفحة 112).

3. الصندوق الوطني للتقاعد CNR

الصندوق الوطني للمتقاعدين الصندوق الوطني للتقاعد الذي يضمن، كما يوحي اسمه، إدارة ومتابعة معاشات وتقاعد العمال والموظفين الذين يتقاعدون بعد فترة معينة من العمل، عادة بعد اثنتين وثلاثين سنة

من النشاط أو بعد بلوغ سن 60 للرجال و 50 للنساء. هذا موضوع لا يزال في مرحلة المناقشة بين الوزارة المعنية والشركات والإدارات المحلية (Baghdad, 2015, p. 88).

ونجد أيضا أن الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) يدير في الأساس المعاشات والبدلات التقاعدية ويضمن متابعة تحصيل الاستحقاقات والتذكيرات المتعلقة بعمليات إعادة تقييم المعاشات والبدلات التقاعدية.

4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أنشأ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وقد عرف في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية (بن نعم، 2023، صفحة 12).

1.4. مهامه:

تتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي:

- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، إعادة الخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين على البطالة .
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.
- كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير إحداث أعمال الفائدة البطالين الذين يتكفل بهم (مرقوم، 2020، صفحة 160).

5. الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء

والأشغال العمومية والري CACOBATH

تم إنشاؤه في 4 فبراير 1997 لتلبية الحاجة إلى تنظيم إدارة خاصة للإجازات المدفوعة وتعويضات البطالة الناجمة عن الظروف الجوية في قطاعات البناء والأشغال العامة والإسكان (MOURI, 2021, p. 446)

1.5. مهامه:

تتمثل مهام الصندوق فيما يلي:

- يتولى هذا الصندوق بتسيير العطل حيث يتمتع بها العمال المنتمون إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

- يقوم بتسجيل المستفيدين ومستخدمهم بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- يتولى إعلام المستفيدين ومستخدمهم.
- يتولى تحصيل الاشتراكات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بها.
- يشكل احتياطا ماليا قصد ضمان دفع التعويضات في كل الظروف.
- يساهم في إنشاء الخدمات الاجتماعية لصالح العمال في ميدان اختصاصه وذوي حقوقه (عبيد، 2016، صفحة 87).

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء دراسة حالة وكالة ميلة CNAS

سنتطرق في هذا المبحث الى اعطاء لمحة عامة حول وكالة ميلة cnas- من خلال ابراز تعريف المؤسسة و مهامها و اهدافها ثم دراسة هيكلها التنظيمي كل هذا بناءا على معلومات تقريبية مصرح بها من طرف العاملين فيها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف وكالة ميلة CNAS

أولاً: نشأة الوكالة

نشأت وكالة ميلة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء كسائر الوكالات الولائية عبر التراب الوطني ، بموجب المرسوم 85/223 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتضمن التنظيم الإداري الضمان الاجتماعي ، وفي سنة 1992 صدر المرسوم رقم 92/07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 المتضمن النظام القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي وكذا التنظيم الإداري و المالي للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء من جهة ومن جهة أخرى شهد انفصال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء للإشارة فإنه عند إنشاء التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء المعرضين لفقدان غير إداري أو بسبب اقتصادي لمناصب عملهم بموجب المرسوم التشريعي 94/11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بقانون الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، وبالتالي فإن كافة مهمات وصلاحيات هذا الأخير وكلت إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

بدأت الوكالة تستغل تدريجيا منذ جانفي 1986 دون أن يكون لها مقر ثابت لأن المقر الأصلي المشيد حول إلى مقر للولاية ثم مقر للأمن الوطني.

وبعد ذلك شرعت الوكالة في بناء المقر الحالي الكائن بحي بوالطوط منذ 1993 ليتم استلامه في 13 افريل 1997 وتدشينه من طرف السيد الوزير المكلف بإصلاح الإداري و الوظيف العمومي وقدرت تكلفة الإنجاز ب 5.923.376.888 دج (دون قطعة الأرضية).

وتتظم الوكالة نحو 100.000 مؤمن اجتماعي موزعين على المراكز و الفروع البالغ عددها 13 مقر الوكالة فرجيو ، شلغوم العيد ، التلاغمة ، القرارم ، وادي العثمانية، وادي النجاء ، تاجنانت . الرواشد ، سيدي مروان، تسدان حداد، بوحاتم ، ترعي باينان.

ثانيا: تعريف الوكالة

هي عبارة عن مؤسسة اجتماعية اقتصادية و خدماتية بالدرجة الأولى تمنح تعويضات للأشخاص الذين لهم الحق في التعويض عند حدوث أي ضرر وهي مؤسسة تطبق نظام المحاسبة العمومية التابعة للوظيفة العمومي بحيث تقدم خدمات للأشخاص القاطنين داخل وخارج الجزائر.

وكالة ميلة تنتمي ل 48 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني وقد تم إنشاؤها في ديسمبر 1987 بعد المرسوم 83 الذي يحث على لامركزية الضمان الاجتماعي وهي مؤسسة تعتبر كنوع من التضامن بين الأشخاص من مختلف الشرائح وفيها التسيير والتنسيق في إطار برنامج مسطر من الوزارة.

المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لوكالة ميلة CNAS

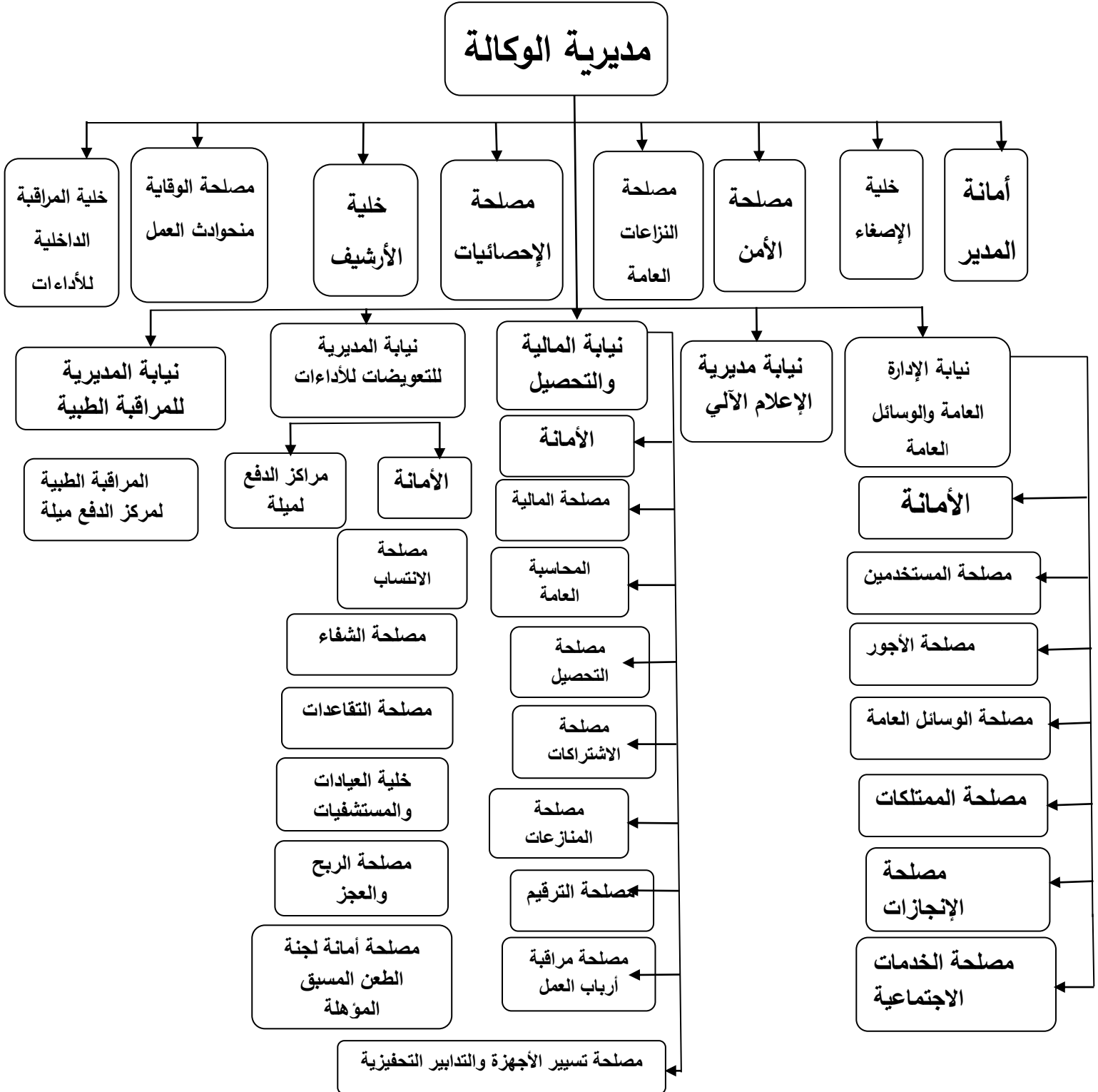
أولاً: مهام الوكالة

يوضح المرسوم 223/85 المهام المسندة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في إطار القوانين المعمول بها وتتمثل فيما يلي :

- تسيير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية.
- تسيير المنح العائلية لحساب الدولة من الخزينة العمومية وتسديدها.
- ضمان التحصيل.
- مراقبة أرباب العمل وتسوية منازعات الإشتراكات الممولة للأداءات.
- تسيير الأداءات للمستفيدين من الإتفاقيات الدولية في الضمان الاجتماعي.
- تسيير صندوق الإعانة والنجدة وإبرام الإتفاقيات الدولية.
- إصدار رقم الضمان الاجتماعي للمؤمنين لهم إجتماعيا وأرباب العمل.
- إعلام المؤمنين اجتماعيا وكذلك أرباب العمل.
- دفع مصاريف مختلفة للجان أو السلطات القضائية في النزاعات الناجمة عن قرارات الصندوق.
- التنظيم وتنسيق المراقبة الطبية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة

الشكل رقم 2-1: الهيكل التنظيمي لوكالة CNAS ميلة



المصدر: وكالة ميلة (CNAS)

مصالحها :

1. المديرية العامة : تتفرع إلى:

- **نيابة الإدارة العامة :** تتكون من المدير و نيابة المدير و السكرتارية وتضم :
- **مصلحة المستخدمين :** تتكفل هذه المصلحة بشؤون المستخدمين وتسييرهم ومتابعتهم على جميع المستويات أي منذ دخولهم إلى غاية إحالتهم على التقاعد وذلك من خلال ملف فردي يتضمن جميع المعلومات حالته العائلية العطل المرضية ، العطل مدفوعة الأجر ، الغيابات، الترقية السنوية من حيث التقديمية ، العلاوات العقوبات ، قرارات الترسيم، تسوية الوضعية الإدارية للمستخدمين.
- **مصلحة الوسائل العامة :** تقوم هذه بتموين جميع المصالح و الفروع والمراكز التابعة للوكالة وذلك من خلال تسيير المخزون الذي يحتوي على: مطبوعات، حافظات الأرشفة، تجهيزات المكتب التجهيزات الإلكترونية، أدوات وقطع الغيار الخاص بالسيارات وتنقسم هذه المصلحة الى أربعة خلايا وهي:
 - **خلية الطرود :** تعمل كوسيط لمختلف المصالح فيما يخص إستقبال المراسلات وتوزيعها وكذا إصدارها.
 - **خلية التخزين:** تقوم بتسيير المخزون وتزويد مصالح الوكالة بمختلف وسائل العمل من وثائق خاصة بكل مصلحة.
 - **خلية تسيير الحاضرة :** تخص العتاد الخاص بوسائل النقل المشتري الخاصة بالمخزون ونقل العمال ومهام خاصة بالمؤسسة.
 - **خلية الفواتير:** وهي تقوم بتحرير مختلف الفواتير واستلامها
- **مصلحة الأجور :** مكلفة بإعداد أجور المستخدمين التابعين للوكالة وذلك بالإرتباط مع مصلحة المستخدمين وذلك بإعداد بطاقة الأجر وهذا حسب العامل.
- **أمانة المدير (السكرتارية):** مهمتها تلقي الرسائل وتحويلها إلى المدير وبرمجة المواعيد له، تنظيم المستندات و الملفات إلى جانب ذلك تقديم الوثائق والمراجع التي تطلب من المدير.
- **مصلحة الأمن:** تتشكل من أعوان يسهرون على السير الحسن للمؤسسة من الناحية الأمنية خصوصا أنها تستقبل عدد هائل من الزوار وأرباب العمل و المؤمنين.
- **مصلحة الإحصاء:** وهي المسؤولة عن كل الوكالات الولاية وكل المعلومات والأرقام، كما تقدم لها مختلف المصالح، أرقام واضحة ومضبوطة عن نشاطها ويكون هذا الإحصاء شهريا ثم تخزن في الإعلام الآلي بعدها يقوم بإعداد تقرير مفصل عن كل مصلحة ويقدم إلى المدير ونائبه.
- **مصلحة الشفاء :** وهي مصلحة ظهرت حديثا سنة 2007 تخص بإصدار بطاقات الشفاء الإلكترونية وهي بطاقة للتأمينات الإجتماعية تسمح بالتعرف على هوية المؤمن و ذوي الحقوق، تسهيل الحصول على المستحقات المؤمن وذوي حقوقه في أداءات الضمان الإجتماعي، تمكن المؤمن من الحصول على أداءاته دون الحاجة إلى إيداع طلب لدى مركز الدفع التهبع له.

تستعمل هذه البطاقة مع الطبيب و مع الصيدلي ومع المؤسسات الصحية وتجدد كل 05 سنوات.

- **نيابة المديرية للتعويضات:** وهي المسؤولة عن مختلف التعويضات ومختلف العمليات التي تقوم عليها حديثاً، تحدد نسبة التعويض لكل حالة تضم:
- **رئيس القطاع:** هو الذي يشرف على كامل القطاع و مختلف القرارات و الأداءات المقدمة و المتقطعة.
- **مصلحة الأخطار الكبرى :** وهي مصلحة تخص بحوادث العمل التي يتعرض لها العامل أثناء العمل أو عندما يكون في طريقه إلى العمل أو في رحلة عمل، حيث أن عندما يتعرض أحد إلى حادث عمل يجب على رب العمل أن يقدم تصريح عن العامل الذي تعرض إلى الحادث، دون أن ينسي تفاصيل الحادث مع الزمان و مكان وقوعه ، بعدها بطلب من العامل الذي أن يحظر وهذا لكي يكشف عليه ومعرفة ما إذا كان بحاجة إلى عطة مرضية أو لا يحدد نسبة التعويضات عن هذا الضرر حسب خطورته.
- **مصلحة مراقبة الأداءات:** وظيفتها مراجعة ومراقبة مختلف فواتير المؤمنين التي تقدمها الصيدلية لكي يحدد التعويضات المستحقة مع دراسة كل حالة لتجنب التزوير و الخطأ.
- **المراكز والفروع:** كل مركز أو فرع مسير من طرف شخص مسؤول عن الأداءات و الأخطار التي يتعرض لها المؤمن التأمينات الإجتماعية حوادث العمل والأمراض المهنية، تسيير المنح العائلية.
- **مصالح المراقبة الطبية:** وظيفتها التأكد من صحة المريض المؤمنون، هذا لإعطاء رأيها الطبي ثم تقوم بإرجاع الوثائق الوصفات الطبية إلى المصلحة التعويضات لكي تقوم بالتعويضات للمؤمنين هذه المصلحة تقوم أيضا بفحص المؤمن للتأكد على صحة قرارها وهي مسؤولة عن كافة الفروع الولاية التي توجد المراقبة الطبية بميلة و المراقبة الطبية بفرجوة.
- **نيابة الإعلام الآلي:** تستند له عدة مهام:
 - تسيير شبكات الإعلام الآلي على مستوى مصالح الوكالة والمراكز الدفع وكذلك المراقبة الطبية.
 - صيانة وتصلح أجهزة الإعلام الآلي.
 - التأكد من عمليات ترقيم المؤمنين اجتماعيا.
 - تحويل ونقل ملفات المؤمنين اجتماعيا عبر الوكالات.
 - إدخال قوائم الأدوية القابلة للتعويض من طرف الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي للعمال الاجراء وكذلك التصريح السنوي بالأجور في ما يخص المشتركين.
 - توزيع نظام الإعلام الآلي فيما يخص المنح العائلية، مراعاة حوادث العمل والأمراض المهنية المحاسبة، التحصيل.
- **نيابة المالية و التحصيل :** وهي المسؤولة عن مداخيل و مصاريف المؤسسة واستخدامها وتضم:
- **مصلحة المالية:** تهتم بجمع مداخيل و مصاريف المؤسسة يوميا أي يوم بعد يوم.

- **حالة التقارب البنكي:** وتتمثل هذه العملية بمراقبة حسابات المؤسسة لدى البنك وحساب البنك لدى المؤسسة وللتأكد من صحتها وتسويتها لتفادي حصول أي خطأ قد تتجر عنه مشاكل المالية.
- **الحوالات:** في السابق كانت عبارة عن عملية تسوية لحسابات المنح العائلية و المنح المدرسية و حوادث العمل والأمراض المهنية وتكون هذه العملية كل شهر ولكن مؤخرا أصبحت تتولى طريقة التعويض بتحويل الأداءات إلى أرقام الحسابات البنكية أو حساب الخزينة .

- **المحاسبة العامة (مكان التبرص):** هي مجموع المعلومات المتعلقة بجميع المراكز والفروع، إذ تعتبر كنظام التسيير المحاسبي للعمليات الخاصة بالمصلحة وتهتم بمراقبة الوثائق القادمة من مختلف المراكز من حيث المجاميع و الأرصدة ، وترتب هذه المراكز حسب الأرقام التالية:

1. ميله	4. التلازمة	7. واد النجاء	10. الرواشد	13. باينان
2. فرجية	5. القرارم	8. تاجنانت	11. تسدان حدادة	
3. شغلوم العيد	6. واد العثمانية	9. سيدي مروان	12. بوحاتم	

حيث يسلم إلى هذا القسم يوميا أكياس من هذه الفروع والمراكز حيث يتم التأكد من هذه المجاميع المرسله كما تعمل هذه المصلحة على المراقبة الدقيقة لجميع المعلومات المحاسبية ابتداء من وضع المخطط للمصاريف المتوقع إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال الدورة المحاسبية كما لها علاقة بالبنوك مثل:

- البنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية BADR .
- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- البنك الوطني الجزائري BNA .
- الحساب الجاري البريدي CCP .

ويشترط أن يكون قسم المحاسبة على أتم الإستعداد لتقديم النتائج في أي وقت وتحفظ لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالمؤسسة فلا تتم عملية التسجيل إلا بعد التأكد من صلاحية الوثائق والعملية التي تتم في هذا القسم تعتمد أساسا على كشف حسابات التعويضات.

- **مصلحة التحصيل:** وهي بدورها تضم أربعة مصالح وهي:
- **مصلحة الإشتراكات:** هي المصلحة التي تقوم بالمتابعة الدائمة و المستمرة لملفات أرباب العمل و المتعلقة بالمبالغ الواجب دفعها كل شهر أو كل ثلاثي دفعة واحدة حسب عدد العمال من 1 إلى 9 عامل يدفع كل ثلاثي و أكثر من 10 عمال يدفع كل شهر، حيث يقع دفع اشتراكات الضمان الإجتماعي على ذمة صاحب العمل الذي يلتزم باقتطاع الإشتراكات عند دفع كل أجر ولا يجوز للعامل أن يتعرض على هذا الاقتطاع وتتكون أساسا اشتراكات الضمان الإجتماعي من مجموع عناصر المرتب أو الدخل المتناسب و نتائج العمل باستثناء:

- الأداءات ذات الطابع العائلي (منحة التمدرس ، المنح العائلية).
- المنح المتمثلة في المصاريف (مكافأة السيارة).
- منح التعويضات ذات الطابع الإستثنائي (تعويض التسريح أو التقاعد).
- تعويضات متعلقة بشروط خاصة كالسكن والعزلة (العمل بالتناوب). ويحدد المبلغ الإجمالي للاشتراكات ب 35% منها 9% ينفعها العامل و الباقي على عاتق رب العمل 26% منها 0.5% خاص بالسكن التسامي و 0.5% خاص بالخدمات الإجتماعية وفي حالة عجز هذه المصلحة المتكونة من المكاتب تضم 10 عامل من مهامهم :
- استقبال الاشتراكات المصرح بهم من طرف أرباب العمل على شكل التصريح بالإشتراك و الصك المتعلق بمبلغ الإشتراك.
- حجز الفوترة (المبلغ المصرح بها) في برنامج ألي خاص بهذه العملية.
- حجز المبلغ المسدد في نفس البرنامج الذي بدوره يتم معالجة هذه المعطيات لتكون لنا في النهاية حالة المشترك بتاريخ معين وهي المحاسبة الخاصة بالمشاركين.
- تحرير الوثائق المطلوبة من طرف المشتركين تتمثل على الخصوص في شهادة دفع المستحقات التي هي وثيقة أساسية في ملفات دفاتر الشروط المطلوبة لإنجاز المشاريع .
- حجز آليا المعلومات المتعلقة بالمؤمنين المصرح بهم خلال السنة هذه الأخيرة تكون قاعدة معلوماتية الإشتراك المؤمنين تستعمل في الحصول على المنح العائلية وكذلك التقاعد فيما بعد.
- **مصلحة المنازعات:** تقوم هذه المصلحة بتقديم إشعار على تأخير دفع الاشتراكات في حالة عدم الدفع يقوم بدفع غرامة مالية تقدر ب 5 بعدها إذا أصر على الدفع 1/ عن كل شهر متأخر بعد مرور 6 أشهر من عدم الدفع تتابع مصلحة المنازعات القضية حيث يقدم للشخص إنذار قبل المتابعة تكون المهلة شهر فإذا قام بالتسديد فلا مشكلة وإذا لم يسدد تقوم بتقديم اعتراض على الحساب فإذا كان له حساب في البنك يسدد البنك المبلغ و إذا لم يكن له حساب يقوم بالحجز على المنقولات في حالة عدم وجودها تحجز على العقارات وفي حالة عدم وجود العقارات يسجن.
- **مصلحة الترقية و الإنتساب:** تقوم بترقيم أرباب العمل، بحيث يوضح لهم رقم خاص بهم ويقوم رب العمل "المستخدم عن بداية النشاط الأول مرة بالتوجه إلى هذه المصلحة من أجل تسجيل نفسه ويصرح أيضا بالعمال الذي يعملون عنده محضرا معه الوثائق اللازمة التي تخص نشاطه وتخص العمال " نوع النشاط، العنوان، عدد العمال " لكي يؤمن عليهم تبعث الوثائق إلى مركز الإعلام الآلي لكي يثبت على الرقم التسلسلي، ثم يرجعها فيقوم بعملية انساب شخص للضمان الإجتماعي، ثم ترسل إلى مصلحة الاشتراكات لتسهل عليها اقتطاع الاشتراكات وفي الأخير ترسل إلى مركز الدفع التابع.

- **مصلحة مراقبة أرباب العمل:** وظيفتها مراقبة المكلفين أرباب العمل فيما يتعلق بالالتزامات اتجاه الضمان الاجتماعي تصريح بالأجور، الإنتساب، تصريح بالعمال، احترام الأجور الفعلية، تقديم التصريحات السنوية للأجور، تتعامل بالأخص مع مصلحة الاشتراكات، مصلحة الترقيم، مصلحة المنازعات حيث أن إحدى هذه المصالح هي التي تقدم طلب المراقبة، وهناك عدة أنواع من المراقبة: مراقبة الإنخراط، مراقبة الشطب التوقيات المؤقت، مراقبة دورية مراقبة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية، وبعد كل مراقبة تقوم بإعداد تقرير في ثلاث نسخ وبعد نهاية عملية المراقبة تُوشر عليها ثم تبعث كل الوثائق إلى الأمانة العامة التي تقوم بفصله إلى ثلاث أجزاء:

الجزء الأول: وثيقة المراقبة الأصلية ووثيقة تصريح تبعث إلى مصلحة الترقيم.

الجزء الثاني: النسخة الثانية من المراقبة ووثيقة تصريح بالنشاط تبعث إلى مصلحة الاشتراكات.

الجزء الثالث: النسخة الثالثة من المراقبة ووثيقة التسريح بالاشتراك ووصل بالدين إلى مصلحة المنازعات.

- **مصلحة الوقاية:** تركز هذه المصلحة أساسا على مدى معرفتنا لمعالم الشغل وعلى هذا فمن الضروري معرفة الأخطار وذلك للقيام بالوقاية المناسبة و المتابعة المؤمنين في أماكن عملهم تقاديا لحوادث العمل و الأمراض المهنية وهذا يخلق تعاون موازي بين العمال وأرباب العمل وكذلك وضع سياسة مناسبة فيما يخص الإصلاح والوقاية من الأخطار المهنية ولهذه المصلحة دورين:
- أمانة المصلحة تتولى إحصاء الحوادث العمل و الأمراض المهنية وهذا بعد استلام تصريحات حوادث العمل باستخراج الإحصائيات التكنولوجية والمالية لكل سنة وإرسال الحصيلة السنوية للحوادث إلى مديرية الوقاية بالجزائر العاصمة .
- القيام بالتحريات في ميادين العمل التي جرت فيها الحوادث فإن كانت خطيرة (مميّنة) فتستوجب توقيف العمل و المعالجة أسباب هذا الحادث لتقادي إعادة حدوثه.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية وكالة ميلة CNAS

أولا: أهداف الوكالة

المؤسسة الضمان الاجتماعي العديد من الأهداف منها:

- تمنح تجسيد فعلي للحق الوطني والشرعي لكل فرد.
- المساهمة في ترقية مستوى معيشة العمال وعائلاتهم المتكفل بهم وفتح الحق في الأداء ذات الطابع الصحي.

- اللجوء إلى فرض عقوبات على المستخدمين في حالة التأخر أو عدم دفع الإشتراكات ومستحقات الضمان الاجتماعي وذلك بهدف ضمان حقوق العمال في المستقبل فيما يخص التقاعد والتعويض في حالة المرض.
- تعتبر مركز الدفع للعمال المتقاعدين الأجراء وغير الأجراء.
- منح تعويض للأشخاص الذين لهم الحق في ذلك تبعا لحجم الضرر الذي يلحق بهم

ثانيا أهمية الوكالة

للمؤسسة أهمية كبيرة بالنسبة للفرد والمجتمع وتتمثل فيما يلي:

- تضمن استمرارية الدخل للعامل المؤمن بعد انقطاعه عن العمل لعجز يعانيه.
- توفر الحماية الاجتماعية للعمال وذوي حقوقهم .يغطي كافة المصاريف الخاصة بالعلاج، سواء للعمال أو من هم تحت كفالتهم.
- تحمي العامل من ظاهرة التسريح و البطالة الإجبارية.
- تجسد التكفل والتضامن بين مختلف العمال .يرعى الفئات الاجتماعية الخاصة (ذوي العاهات والحجر) ، توفر لهم الحماية.
- هي من مؤسسات الدولة في تنمية روح الإنذار والتضامن الوطني.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الرقمنة في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء ميلة - CNAS

المطلب الأول: المظاهر الرقمية في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS ميلة

1. فضاء الهناء

1.1. تعريفه: هو خدمة الكترونية متوفرة عبر الصندوق يمكن تحميله عبر الهواتف الذكية اي عن طريق تطبيق الاندرويد الالكتروني حيث بإمكان جميع المؤمن لهم اجتماعيا التسجيل عبر الموقع "el hanaa" يوفر الكثير من الخدمات دون عناء التنقل الى مختلف هياكل الضمان الاجتماعي، و يمكن استخدامه في اي وقت، كما يمكن الاطلاع من خلاله على رقم التسجيل و نسبة التكفل و قائمة ذوي الحقوق و مركز الانتساب و موقعه الجغرافي.

2.1. مزاياه: عملية التسجيل في فضاء الهناء يسمح للمؤمن اجتماعيًا الاطلاع على الآتي:

- يمكنك معرفة كل البيانات والمعلومات المتعلقة ببطاقة الشفاء بالإضافة إلى التعرف على كل الأفراد المسجلين وتاريخ انتهاء تأمينهم وتاريخ انتهاء صلاحية البطاقة وموعد تجديدها.
- يمكنك استخراج شهادة الانتساب وهي وثيقة تثبت انتساب المؤمن له الاجتماعي إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجزائري.
- استخراج شهادة الأحقية في الأداءات هي وثيقة تثبت أحقية المؤمن له الاجتماعي في الاستفادة من خدمات التأمين الاجتماعي، مثل العلاجات الطبية والاستشفاء والإعانات العائلية.
- معرفة مركز دفع الانتساب والعنوان.
- عند التسجيل في فضاء الهناء، يمكن للمؤمن له الاجتماعي معرفة نسبة تكفل وتعويض المنتجات الصيدلانية.
- نسخ بيان التعويضات اليومية هو وثيقة تثبت تعويض الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمؤمن له الاجتماعي عن أيام العجز المؤقت عن العمل.

- عند التسجيل في فضاء الهناء، يمكن للمؤمن له الاجتماعي الاطلاع على قائمة الأطباء المتعاقدين مع الصندوق.
- يمكنك رفع الشكاوى عبر المنصة بسهولة.

3.1. طريقة التسجيل في فضاء الهناء :

- التسجيل في فضاء الهناء يسمح للمؤمن له اجتماعيا من الإطلاع على ملفه عبر الانترنت دون عناء وسنتطرق إلى كيفية أو طريقة التسجيل لهذا الفضاء بالتفصيل:
- أولا يجب امتلاك رقم الضمان الاجتماعي الخاص بكم في حالة امتلاك بطاقة الشفاء ستجد رقم الضمان الاجتماعي في أول البطاقة في هذه الحالة يمكن التسجيل بشكل عادي.
- وفي حالة لا توجد عندكم بطاقة الشفاء يتوجب التوجه إلى وكالة الضمان الاجتماعي حتى يتم تزويدكم برقم الضمان الاجتماعي.
- ومن أجل التسجيل في موقع الهناء "كناس" يجب عليكم الولوج إلى منصة فضاء الهناء عبر الرابط التالي <https://elhanaa.cnas.dz> ، بعد الدخول إلى رابط التسجيل في فضاء الهناء ستظهر لكم واجهة الموقع كل ما عليكم فعله النقر على خيار التسجيل (أنظر الملحق رقم 1).
- وبعدها ملئ المعلومات المطلوبة منكم بشكل صحيح وبدون أخطاء كما يلي (أنظر الملحق رقم 2):
- في الخانة الأولى تقوم بكتابة رقم الضمان الاجتماعي الخاص بكم.
- كتابة الاسم الأول باللغة اللاتينية.
- كتابة اللقب باللغة اللاتينية.
- الاسم باللغة العربية.
- اللقب باللغة العربية.
- تاريخ الميلاد إدخال اليوم والشهر والسنة.
- كتابة بريد إلكتروني من الأحسن حساب gmail التابع لجوجل.
- وبعدها نقوم بإدخال معلومات التسجيل (أنظر الملحق رقم 3):
- أدخل نص الصورة اختبار CAPTCHA .
- كتابة كلمة مرور تكون قوية تحتوي على أرقام وحروف ورموز.
- إعادة كتابة نفس كلمة المرور أيضا.
- كتابة رقم الهاتف النقال الخاص بكم حتى تصلكم رسالة تأكيد.
- التعليم على مربع أوافق على شروط الاستخدام.
- النقر على التحقق من الصحة.

- بعد النقر على متابعة وفي حالة كانت المعلومات صحيحة سيتم ارسال رسالة نصية قصيرة إلى هاتفك المحمول.
 - نقوم بإدخال كود التفعيل والنقر على متابعة (أنظر الملحق رقم 4).
 - الآن بعد التسجيل بطريقة صحيحة سيتم فتح حساب في فضاء الهناء خاص بك يمكنك تسجيل الدخول إلى الحساب بشكل عادي كما يلي (أنظر الملحق رقم 5) :
 - الدخول إلى موقع صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء فضاء الهناء عبر الرابط التالي <https://elhanaa.cnas.dz> .
 - كتابة اسم المستخدم وهو رقم الضمان الخاص بكم .
 - إدخال كلمة المرور الذي قمت بإنشائها عند عملية التسجيل في فضاء الهناء.
 - إدخال رمز الصورة بشكل صحيح.
 - النقر على تسجيل الدخول.
 - الآن تمت عملية التسجيل في موقع الهناء بنجاح يمكنك استكشاف الموقع والخدمات بأنفسكم.
- ولوحظ في الفترة 2023-2024 في وكالة ميلة أنه تم التسجيل عبر طريق تطبيق الهناء ما يعادل 875 مؤمن و 13135 مؤمن بالطريقة العادية أي دون فضاء الهناء، وهو ما يعادل نسبة 6,24%.
- 2. التصريح عن بعد و الدفع الالكتروني للاشتراكات:**
- 1.2. تعريفه:** يمكن لأرباب العمل من خدمات التصريح عن بعد و دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي (télé déclaration –télépaiement) عبر بوابة التصريح عن بعد [HTTPS://télédéclaration.cnas.dz](https://télédéclaration.cnas.dz) المتوفرة طيلة ايام الأسبوع و دون اي تنقل او تقديم اي وثيقة.

تكون حصص الاشتراكات المدفوعة للضمان الاجتماعي كالتالي:

- 9% اشتراك العامل المقتطعة من أجرته محسوبة من اجر المنصب.
- 26% اشتراك رب العمل و تكون محسوبة ايضا من اجر المنصب للعامل اذن مجموع الاشتراكات الاجتماعية هو 35% من مجموع الأجور .

2.2. مزاياه:

- القضاء على العراقيل البيروقراطية.
- تسهيل مهمة دفع الاشتراكات من طرف أرباب العمل دون عناء.
- عصريته هياكل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

- تبين تكنولوجيا المعلومات الحديثة في كل مجالات تعاملاته مع مختلف المتعاملين والتي تعكس بصفة واضحة إرادته الملحة في مواكبة التحولات الكبرى التي تعرفها البلاد.

3. بطاقة الشفاء:

1.3. تعريفها: هي نظام عصري يرتكز على اليات تقنية تستعمل فيها تقنيات حديثة فهي مزودة تحتوي على معلومات ادارية و طبية للمؤمن الاجتماعي و ذوي حقوقه ، كما تحتوي ايضا على المعلومات الشخصية للمؤمن كاسمه و لقبه و رقم التأمين و من خلال ذلك يتم التعرف بصفة المؤمن اجتماعيا و كيفية إستعمال البطاقة الالكترونية الشفاء من طرف ممتنهي الصحة.

2.3. الخصائص التقنية والمعلومات المقررة لبطاقة الشفاء:

أ. الخصائص التقنية: تتميز بطاقة الشفاء ب:

- بقدرة استيعاب : "32 كيلوبايت".
- هي بطاقة مطابقة للمقاييس إيزو 7810،7816 .
- تمتاز بالمرونة وقوة تأمين وحفظ البيانات تسمح باستعمال الرمز السري .
- بطاقة من البلاستيك المقوى.
- قابلة للعمل البيني عن طريق نظام تسيير الملفات.
- بطاقات PET الحياة خمسة (5) سنوات على الأقل.

ب. المعلومات المقررة ببطاقة الشفاء:

- المعلومات الإدارية:
- الحق في أداءات الضمان الاجتماعي.
- معلومات حول التعاقدات الطبية.
- المعلومات الطبية:
- الحالات الإستعجالية والأمراض طويلة الأمد.
- معلومات حول الأعمال الطبية المعوضة من قبل الضمان الاجتماعي ومعلومات تقنية وتأمينية.

3.3. اهداف نظام بطاقة الشفاء

- تطوير هيئات الضمان الاجتماعي.
- تحسين نوعية الاداءات المقدمة عن طريق:
- تبسيط الاجراءات المنتهجة في الحصول على الاداءات.
- التعويضات المنتظمة و السريعة
- تحسين العلاقات بين مقدمي الخدمات الصحية (الصيدلة، الاطباء، الهياكل الصحية).

- التحكم في التسيير عن طريق القوة الانتاجية.
- الدقة في المراقبة.
- مكافحة كل اشكال الغش و التجاوزات.

4.3. أهمية استخدام بطاقة الشفاء :

- تحسين نوعية الأداء.
- إنشاء بنك معلومات دقيقة للضمان الاجتماعي.
- عصرنة التسيير بما يسمح متابعة أفضل ومراقبة أحسن للأداء.
- معالجة ملفات التعويض والتحكم الجيد في المصاريف الصحية.
- تسيير تطبيق نظام التعاقد مع الهياكل الصحية ومع المؤسسات العمومية للصحة.

5.3. معلومات بطاقة الشفاء :

أ. المعلومات الظاهرة:

- اسم و لقب المؤمن.
- صورة شمسية.
- تاريخ و مكان الازدياد.
- رقم انتساب المؤمن الشخصي.
- une puce معالج دقيق تخزن المعلومات المرسخة في البطاقة.

ب. المعلومات الخفية:

- المستفيدين بنسبة 80% أو 100%.
- الحالة العائلية.
- الانتساب.
- الحقوق: تاريخ بدايتها و تاريخ نهايتها.
- نوع الحساب حساب بريدي أو بنكي.
- من أجل الحصول على بطاقة الشفاء يرسل استدعاء للمؤمن لإحضار ملف يتكون من الوثائق التالية:
- صورة شمسية.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو شهادة ميلاد.
- بطاقة الزمرة الدموية مرفقة بالاستدعاء.

6.3. استعمالات نظام الشفاء :

تستعمل البطاقة الالكترونية "الشفاء" في :

- مراقبة مدة الصالحة للبطاقة.
- مراقبة حقوق المؤمن لهم اجتماعيا في أداء الضمان الاجتماعي.
- مراقبة استهلاك المنتجات الصيدلانية .
- الاعداد الاتوماتيكي للفاتورة الالكترونية.
- التأكد من هوية حامل البطاقة / تدوين قائمة الادوية.
- التوقيع الالكتروني للفاتورة / إقرار بطاقة الشفاء وتحيينها.
- توقيع الفواتير الالكترونية بواسطة مفتاح المضي واستخراجها.
- تحميل القائمة السوداء للبطاقات المنتهية.
- تحميل الطبقات الجديدة للبرمجية.

7.3. المستعملون الأساسيون لبطاقة الشفاء :

- الاطباء .
- الصيادلة.
- مختبر التحاليل الطبية.
- مكاتب الدخول بالمستشفيات.
- صانعي زجاجات النظارات الطبية.
- الاطباء المستشارين للصندوق.
- الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء .
- مختلف اعوان الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء .
- يجب على المؤمن له اجتماعيا تقديم بطاقة الشفاء عند القيام بأي إجراء لدى مركز الدفع كما سيتم استعمال بطاقة الشفاء بالنسبة للاداءات المقدمة من طرف كل مقدمي العلاجات و الخدمات المرتبطة بالعلاج .
- يجب ان تحفظ بطاقة الشفاء و تستعمل بعناية و حذر كبيرين في حالة ضياعها او اتلافها من طرف المؤمن اجتماعيا.
- يجب ان يبلغ حالا مركز الدفع الذي اصدر البطاقة حيث سيتم له نسخة ثانية مقابل دفع تكاليف اعادة انتاجها.

8.3. المستفيدون من بطاقة الشفاء :

يتمثل المستفيدون من بطاقة الشفاء الأشخاص التالية:

- المؤمن لهم اجتماعيا أو ذوي حقوقهم المصابين بأمراض مزمنة المتكفل بهم بنسبة 100%، وكذا هؤلاء المصابين بمرض الربو أو ارتفاع الضغط الدموي أو مرض الكرون المتكفل بهم بنسبة 80%.

- المؤمن لهم اجتماعيا الحائزين على منح العجز المباشرة أو بالأيلولة معاشات التقاعد المباشر أو بالأيلولة، ربوع حوادث العمل والأمراض المهنية بنسبة تفوق أو تساوي 50%، وذوي حقوقهم.
- المؤمن لهم اجتماعيا الأجراء أو المنتمين لأحد الفئات الخاصة (المنحة الجزافية للضامن المنح ذات النفع العام المعوقين الطلبة ...) وذوي حقوقهم.

9.3. مراحل إعداد البطاقة الالكترونية:

تسلم بطاقة الشفاء مجانا بعد تقديم الوثائق من طرف المؤمن لمصلحة الشفاء هذه الوثائق تتمثل فيما يلي :

- صورتين شمسييتين حديثة ملونة ، ذات عمق فاتح و متجانس ، حسب القياسات التالية (45 مم علوا و 35 مم عرضا).
 - نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة وشهادة الميلاد نسخة من بطاقة فصيلة الدم.
- يرسل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو بالأحرى مصلحة الشفاء استدعاءات للمؤمنين اجتماعيا تعلمهم باستبدالهم البطاقة الرقمية ببطاقة الكترونية حديثة ، فيدعوهم للتقرب من مصالح الضمان الاجتماعي مرفقين بالملف المطلوب (صورتين شمسييتين ، نسخة من بطاقة التعريف ، رقم التسجيل ...).
- بعد ذلك يقوم عمال المصلحة بتصنيف الملفات حسب التقسيم التسلسلي لولاية ميلة و الذي عددها بلدية وهي كالآتي:

الجدول رقم 2 - 1: الأرقام التسلسلية لترقيم الملفات حسب البلديات في ولاية ميلة

MILA	14301	Oued Endja	14307
Ferdj	14302	Tadjanet	14308
Ch, Laid	14303	Sidi Merouane	14309
Telaghma	14304	Rouached	14310
Grarem	14305	Tassadan	14312
Oued Ath	14306	Beinane	14313

المصدر: وكالة ميلة

بحيث يقوم عمال المصلحة ب saisierl (الحزب الأولي) 2 saisier (الحزب الثاني) وذلك يقوم بنفس العملية وذلك من أجل تقادي أي خطأ (validation) ثم تستخرج طلبات البطاقة الوطنية للتسجيل لكل مؤمن وبعد القيام باستخراج جميع الطلبات تلصق صور المؤمن بعد ذلك تتم المعاينة الأخيرة للعبة (LOT) والذي يحتوي على 200 طلب بطاقة .

- تحضر مهمة عمل وترسل هذه الطلبات <LOT> إلى الجزائر العاصمة وبالتحديد إلى مركز الشخصية والذي تم تشييده يوم 9 أبريل 2007 وهو مزود بآليات وتجهيزات تمكنه من إنتاج 500 بطاقة كل ساعة.
- تنتج البطاقات الخاصة لكل مؤمن وتسجيل بعض المعلومات الشخصية بشكل بارز على البطاقة الالكترونية، ومعلومات إدارية تدرج في موضع الخلية (Puce) ، وكل أسبوع يقوم عمال المصلحة بنفس العملية، وذلك لتدارك الأخطاء والقيام بتعديلها لبناء قاعدة معطيات معلوماتية صحيحة.
- كما يقوم أيضا عمال المصلحة بمهمة عمل جديدة تأخذ الطلبات الجديدة وإرجاع البطاقات الالكترونية المتحصل عليها من طلبات المرة الأولى.
- ترسل إلى المراكز التابعة لها.
- مركز تعيين البطاقة وتنشيطها (L'activation de la carte et la mise a jour) وتعطي حقوق للمؤمنين وذوي الحقوق كي تصبح البطاقة صالحة للاستعمال ثم تسلم البطاقات الالكترونية مقابل إمضاء على شعار الاستلام.

ملاحظة: يمكن استعمال البطاقة الالكترونية للمؤمنين المتقاعدين والمصابين بأمراض مزمنة (والمتحصلين أيضا على دفتر الدفع من قبل الغير) ويسمح باستعماله لجميع المؤمنين وذلك في المستقبل القريب.

إن برنامج البطاقة الالكترونية أحيط بتدابير فعالة على مستوى مركز الشخصية بتوصيات الشركة الممونة والتي تعتمد على معايير دولية في هذا المجال كما استخدام آخر التقنيات الرموز والتشفير المتعارف عليها حاليا، إلى جانب لوازم وبرمجيات وشبكات معلوماتية وطنية متطورة بما فيها النظم التقنية الخاصة بحماية المعلومات ومنع تسريبها.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية ودور الرقمنة في تحقيق التوازن المالي لوكالة ميلة

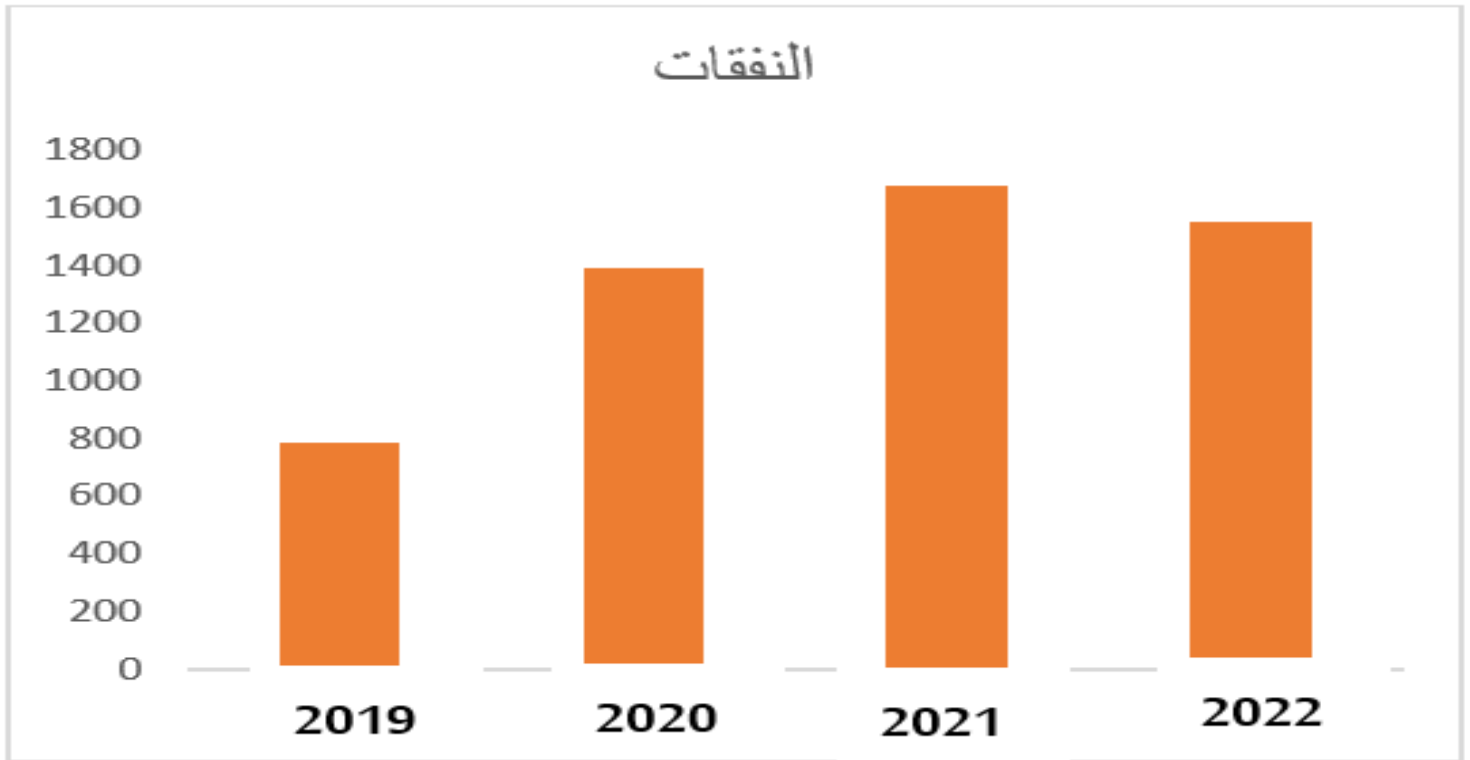
- تطور نفقات وكالة الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وكالة ميلة
- تقوم الوكالة بتغطية مختلف الاخطار على سبيل المثال: مرض، العجز، حوادث العمل، امراض مهنية، عطل الامومة، الوفاة. وسنتطرق في الجدول التالي الى النفقات التي هي عموما أرقام معطاة تقريبا بسبب سرية المعلومات الممنوحة من طرف الوكالة.

الجدول رقم 2-2: نفقات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (وكالة ميلة)

السنوات	2019	2020	2021	2022
النفقات	7852051303,86	13902944530, 27	16772550794,15	154739366225,43

المصدر: وكالة الضمان الاجتماعي

الشكل رقم 2-2: نفقات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء من 2019 إلى 2022



المصدر: وكالة الضمان الاجتماعي ميلة

التعليق: من خلال الجدول و الشكل البياني نلاحظ ارتفاع مستمر من سنة 2019 الى غاية 2021 والتي قدرت على التوالي ب 785 مليار دينار، 139 مليار دينار، 167 مليار دينار، ففي سنة 2019 كانت هذه الزيادة راجعة الى ظهور وباء كورونا و زيادة نفقات التكفل بالمؤمن لهم اجتماعيا حيث تكفلت الوكالة بجميع الفئات التي مسها الضرر، بالإضافة إلى الزيادة في عدد المشتركين وايضا الزيادة السنوية في نفقات و التأمينات الاجتماعية و مثال ذلك عدد الأدوية الموضوعة كأدوية الامراض المزمنة في كل السنوات التي شهدت الارتفاع، ثم شهدت انخفاضاً سنة 2022 الى حوالي 154 مليار دينار و ذلك بسبب انخفاض عدد المشتركين و قلة حوادث العمل و التعويض عن الأدوية سواء كانت لهم او لذوي حقوقهم.

• تطور إيرادات وكالة الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء ميلة:

في البداية يجب التنويه الى أن المعلومات المتعلقة بهذا المجال هي معلومات سرية، تم تقديم معلومات تقريبية من طرف الوكالة التي اجريت عليها الدراسة.

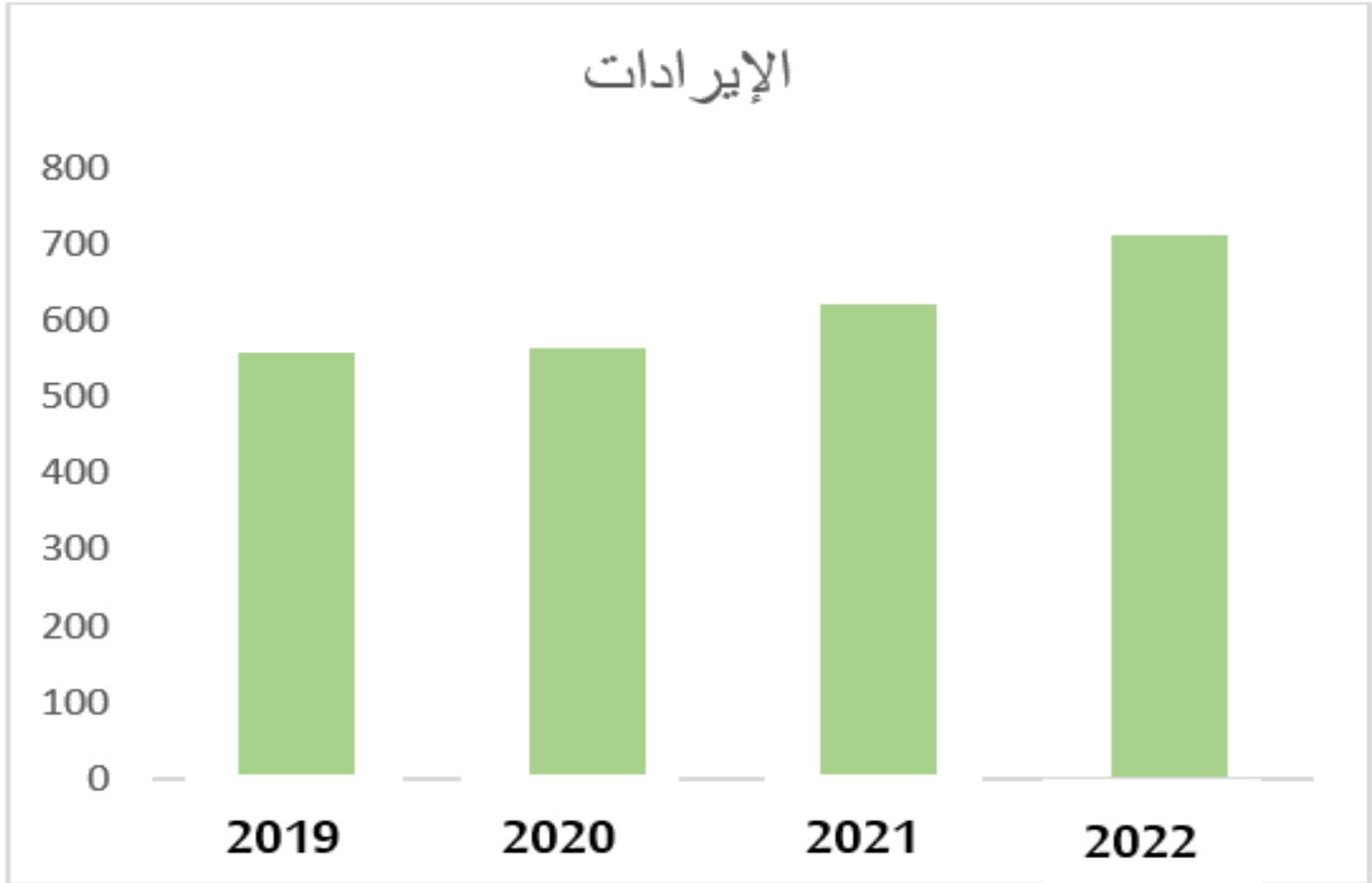
الجدول رقم 2-3: إيرادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء -ميلة-

السنوات	2019	2020	2021	2022
---------	------	------	------	------

الإيرادات	5900524076,00	5657337535,58	6233623151,80	711987745,45
-----------	---------------	---------------	---------------	--------------

المصدر: وكالة الضمان الاجتماعي

الشكل رقم 2- 3: إيرادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ميلة من 2019 إلى 2022



المصدر: وكالة الضمان الاجتماعي ميلة

التعليق: من خلال الجدول و الشكل البياني لاحظت وكالة ميلة زيادة في إيراداتها عند سنة 2019 و التي سجلت 590 مليار دينار، و بعدها نلاحظ انخفاض بشكل ملحوظ سنة 2020 والذي يقدر ب 565 مليار دينار سببه هاجس البطالة و التهرب الضريبي، اما بالنسبة للارتفاع في سنتي 2021، 2022 الذي سجلتا على التوالي 623 مليار دينار، 711 مليار دينار كان سببه زيادة الاشتراكات المدعمة، و عدد العمال المصرح بهم و المؤمنين اجتماعيا المنتسبين الى الصندوق كل هذا يؤدي الى ارتفاع في المداخل.

- **المقارنة بين الإيرادات و النفقات (التوازن المالي):** يوضح الجدول التالي تطور موارد و نفقات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء بميلة:

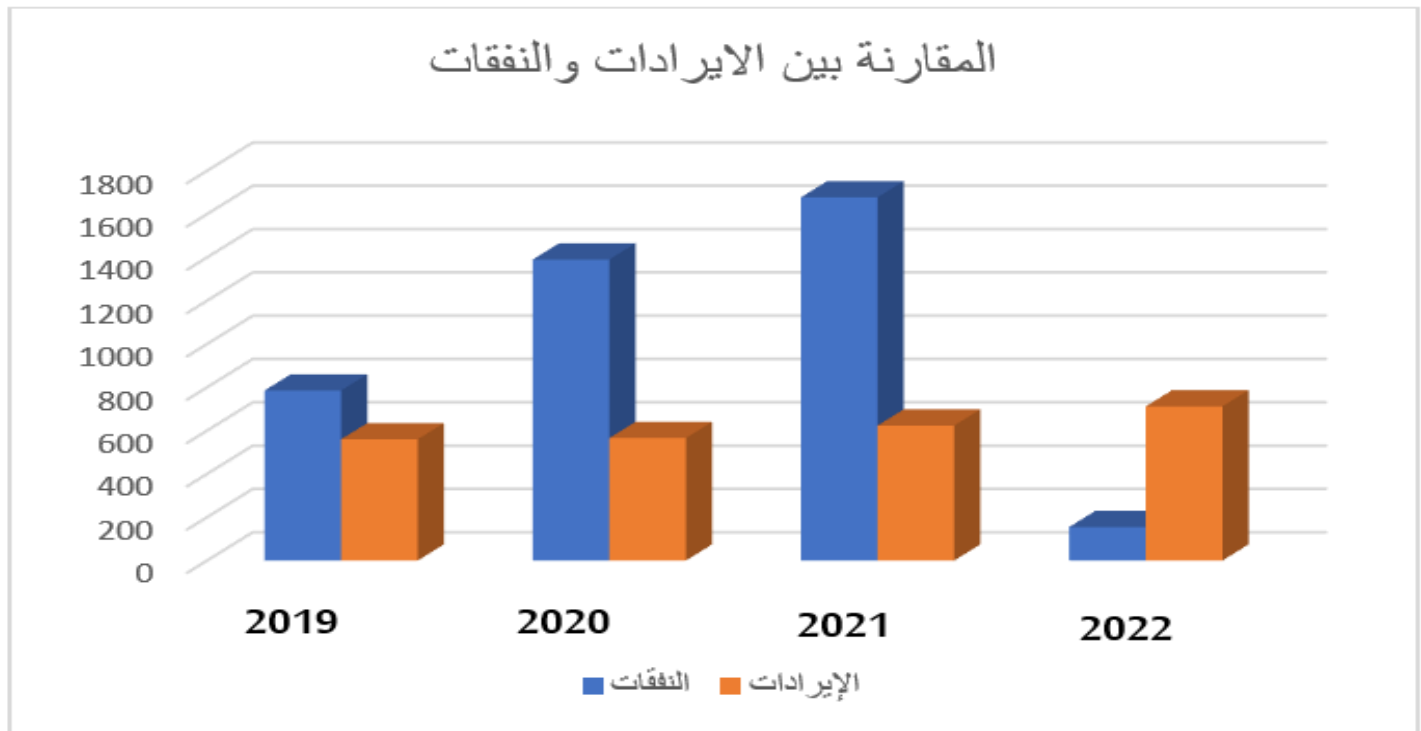
الفصل الثاني:دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وكالة ميلة CNAS

الجدول 2. 4: رصيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بميلة (ضريبة 2019 إلى 2022)

السنوات	الإيرادات	النفقات	الفرق (الرصيد)
2019	5600524076,00	7852051303,86	-2251527227,86
2020	5657337535,58	13902944530,27	-8245606994,69
2021	6233623151,80	16772550794,15	-19538927642,35
2022	711987745,45	15473936635,43	-8354059219,98

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل رقم 2- 4: رصيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء من 2019 إلى 2022



المصدر: وكالة الضمان الاجتماعي ميلة

التعليق: من خلال الجدول و الشكل البياني نلاحظ ان رصيد الصندوق في انخفاض من سنة لأخرى (2019-2022) يحمل رصيدها الإشارة السالبة و في المقابل نلاحظ ان كل من الإيرادات لا تغطي نفقات الوكالة و بالتالي هناك عجز و خلل مالي و ذلك راجع لعدة اسباب نذكر منها : ان ارتفاع الإيرادات يرجع سببها الى زيادة عدد العمال المصرح بهم و المؤمنين لهم اجتماعيا المنتسبين للصندوق إضافة الى المجهود

المبذول من طرف مصلحة مراقبة ارباب العمل . اما فيما يخص النفقات هناك تذبذب في فترة الدراسة و ذلك راجع الى سياسة التسعيرة المرجعية.

لتجاوز هذه الوضعية المالية في هذه الوكالة لجأت الى عدت طرق من بينها :دعم و تعزيز الانشطة الرقمية عبر مختلف مصالحها و تشجيع المؤمنين على تبني فضاء الهناء ، التصريح عن بعد بطاقة الشفاء، كما ان للرقمنة دور كبير في تحقيق التوازن المالي لدى وكالة ميلة عن طريق عدة إستراتيجيات رقمية لزيادة إيراداتها و تقليل تكاليفها.

- دور الرقمنة في تعزيز (تحقيق) التوازن المالي:
- تحسين عمليات الإدارة والتشغيل: يمكن استخدام التقنيات الرقمية مثل أنظمة إدارة العلاقات مع العملاء ونظم تخطيط موارد المؤسسات لتحسين فعالية عمليات الإدارة والتشغيل داخل الصندوق، مما يقلل من التكاليف ويزيد من الكفاءة.
- تحسين التواصل والتفاعل مع المشتركين: استخدام البريد الإلكتروني وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الجوالية يمكن أن يسهل التواصل مع المشتركين وتقديم المعلومات حول الخدمات والمزايا المتاحة، وبالتالي تعزيز الانخراط والثقة.
- تحسين عمليات الدفع والتحويل: تقنيات الدفع الرقمي مثل الدفع عبر الإنترنت والتطبيقات المالية يمكن أن تسهل عمليات التحويل وتقليل التأخير في استلام الاشتراكات والمدفوعات الأخرى.
- تحسين الكشف عن الغش والتلاعب: استخدام التحليلات البيانية والذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في اكتشاف الاحتيال والتلاعب في النظام، مما يساهم في تقليل الخسائر المالية للصندوق.
- تحسين إدارة الاستثمارات: باستخدام التحليلات البيانية القوية، يمكن لصندوق الضمان الاجتماعي تحسين إدارة استثماراته، واتخاذ القرارات المالية الأفضل لضمان العائد المستدام وتحقيق التوازن المالي.
- تحسين العمليات الإدارية: الرقمنة تسهل العمليات الإدارية مثل معالجة الطلبات وإدارة الملفات، وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، مما يقلل من التكاليف ويزيد من الفعالية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: عن طريق استخدام التكنولوجيا، يمكن للمشاركين والجمهور الوصول إلى معلومات أكثر شفافية حول عمليات الصندوق والمصروفات والإيرادات، مما يعزز المساءلة ويبني الثقة.

- **تحسين التنبؤ بالإيرادات والنفقات:** باستخدام تقنيات التحليل البياني والذكاء الاصطناعي، يمكن للمؤسسات تحليل البيانات المالية بشكل أفضل وتنبؤ بالإيرادات والنفقات المستقبلية، مما يساعدها في تخطيط الموارد والميزانية بشكل أكثر دقة.
- **تقليل التكاليف الإدارية:** الأتمتة والتقنيات الرقمية تساعد في تقليل التكاليف الإدارية المرتبطة بالعمليات المالية، مما يساهم في تحسين هامش الربح وتحقيق التوازن المالي.
- **التحسين في ترشيد النفقات عبر عدة طرق؛ تحسين عمليات التحصيل:** باستخدام نظم الدفع الرقمي والتطبيقات المالية، يمكن للصندوق تسهيل عمليات تحصيل الاشتراكات وتخصيل الدفعات المستحقة، وبالتالي تقليل الفجوات في التحصيل وتحسين السيولة المالية.
- **تحسين التخطيط المالي:** باستخدام تقنيات التحليل البياني، يمكن للصندوق تحليل البيانات المالية بشكل أفضل، والتنبؤ بالإيرادات والنفقات المستقبلية، مما يساعده في وضع استراتيجيات توفير تكاليف وتحسين إدارة الموارد.
- **تحسين الدقة والفعالية في التنبؤ بالإيرادات:** باستخدام تقنيات التحليل البياني، يمكن للصندوق تحليل البيانات المالية بشكل دقيق وتنبؤ بالإيرادات المستقبلية، مما يساعده في تخطيط النفقات بشكل أفضل وتحقيق التوازن المالي.
- **تحسين الكفاءة والإنتاجية:** بفضل الأتمتة والتشغيل الرقمي، يمكن للمؤسسات تحسين كفاءتها وإنتاجيتها، سواء كان ذلك من خلال تقليل الأخطاء البشرية، أو تقليل وقت العمليات، أو تحسين سرعة استجابتها للاحتياجات.
- **تقليل الورق:** الانتقال إلى العمليات الرقمية يقلل من الحاجة إلى الأوراق والوثائق الورقية، مما يقلل من التكاليف المرتبطة بالطباعة والتخزين والتنظيم.
- **تحسين إدارة الموارد:** بفضل التحليلات البيانية، يمكن للمؤسسات تحليل استخدام الموارد والتكاليف بشكل أفضل، وبالتالي تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين كفاءة النفقات.
- **توفير الوقت:** العمليات الرقمية غالباً ما تكون أسرع وأكثر فعالية من العمليات التقليدية، مما يوفر الوقت والجهد وبالتالي يقلل من التكاليف المرتبطة بالوقت.
- **زيادة تحصيل الاشتراكات؛ تقديم المزيد من الخيارات:** توفير خيارات متعددة لدفع الاشتراكات، مثل الدفع الآلي أو الدفع عن طريق بطاقات الائتمان أو الخصومات، يسمح للمشاركين باختيار الطريقة التي تناسبهم أكثر وتجعل عملية الدفع أسهل بالنسبة لهم.

- **تحسين إدارة المدفوعات:** استخدام نظم إدارة المدفوعات الرقمية يمكن أن يساعد في تحسين إدارة الدفعات ومتابعة المدفوعات المستحقة، مما يزيد من دقة وفعالية عملية التحصيل.
 - **زيادة التواصل والتفاعل:** استخدام وسائل الاتصال الرقمية مثل البريد الإلكتروني والرسائل النصية ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يزيد من التواصل والتفاعل مع المشتركين، مما يعزز الوعي بضرورة دفع الاشتراكات ويشجع على الالتزام بالمدفوعات.
 - **التذكيرات والإشعارات الرقمية:** استخدام التذكيرات والإشعارات الرقمية عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية لتذكير المشتركين بموعد استحقاق الاشتراكات يساعد في تعزيز الوعي وتحفيزهم على دفع الفواتير في الوقت المناسب.
 - **التخصيص والتوجيه الدقيق:** استخدام التحليلات البيانية والذكاء الاصطناعي لتحديد السلوكيات والاحتياجات المالية لكل مشترك يمكن أن يساعد في تقديم عروض مخصصة وخدمات تناسبهم بشكل أفضل، مما يزيد من احتمالية دفع الاشتراكات.
 - **تبسيط العملية:** جعل عملية دفع الاشتراكات سهلة وبسيطة قدر الإمكان يمكن أن يزيد من نسبة الاشتراكات المدفوعة في الموعد المحدد. ذلك يشمل تقليل عدد الخطوات المطلوبة لإتمام العملية وتوفير واجهات مستخدم واضحة وسهلة الاستخدام.
- في الأخير تعتبر التقنيات الرقمية أداة حيوية لتحسين كفاءة وفعالية إدارة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وتحقيق التوازن المالي اللازم لضمان استدامته على المدى الطويل.

المطلب الثالث : دراسة و تحليل النتائج

بناء على ما سبق يتضح لنا مايلي:

- تسعى الوكالة وعلى غرار باقي الوكالات للاستجابة للتوجهات الوطنية و الخاصة بادخال مختلف نظام الرقمنة في انشطتها و مصالحها و هذا لعرض زيادة الكفاءة و الفاعلية و تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمؤمنين و من مظاهر الرقمنة في الوكالة نجد:
- فضاء الهناء وهو تطبيق الكتروني يمكنهم من الاطلاع على جميع الخدمات المالية الالكترونية للوكالة التصريح عن بعد يعني إتمام إجراءات الضمان الاجتماعي و دفع الاشتراكات عبر الإنترنت أو الهاتف بدلاً من الحضور شخصياً.

- بطاقة الشفاء هي تقنية تحتوي على كل المعلومات الشخصية للمؤمن له بالإضافة الى معلومات ادارية و طبية.
- تزايد نفقات وكالة الضمان الاجتماعي من سنة الى اخرى هذا يمثل تحدي كبير امام المسيرين من اجل ضبط و التحكم في هذه الزيادة المتسارعة و ترشيد النفقات و خاصة المتعلقة بنفقات التجهيز و التسيير مما ينعكس ايجابا على النتائج المالية للوكالة.
- خلصت الدراسة الى ان هناك تطور سنوي متزايد لاياردات الوكالة الى ان هذا التطور كان بمعدل اقل من تطور نفقات و اعتمادها بصورة كلية على الاشتراكات دون العمل على تنويع الاستراتيجيات التمويلية (مثل اعادة استثمار الايرادات في قطاعات مالية و اقتصادية اخرى) مما يضع الوكالة امام اخطار متعددة ناتجة اساسا من الاعتماد على مصدر تمويلي واحد.
- لاحظت من خلال دراسة تطور النفقات و الايرادات ان الوكالة تعاني عجزا هيكليا يعود بالاساس ان تسارع النفقات بشكل اسرع من تزايد الايرادات مما وضع الوكالة و مستقبلها المالي امام مشاكل و صعوبات سنوية مما حتم عليها ايجاد حلول و مقترحات للتخلص من هذا العجز و من بين هذه الحلول:
- زيادة تحصيل الاشتراكات.
- محاربة العمل الموازي (اي زيادة سيطرة الدولة على مختلف الوظائف و الانشطة مما يؤدي الى زيادة عدد المشتركين و منه زيادة الاجور).
- زيادة الاجور الحقيقية.
- ترشيد النفقات بتبني عصنة مختلف طرق التسيير داخل الوكالة و الاستفادة من مزايا الرقمنة و اثرها على تخفيض التكاليف
- ان تبني التطبيقات الرقمية و الخدمات المالية عن بعد يندرج في اطار سعي الوكالة في الاستجابة لتوجيه الدولة المتمثل في التوجه نحو الحوكمة الالكترونية حيث ساهملت هذه المظاهر الرقمية في تخفيض الاعباء على الوكالة و المؤمنين بصورة تضمن الوتيرة المتسارعة لزيادة النفقات.
- لابد ان تصاحب عملية الرقمنة متطلبات مادية و بشرية لهذا يجب مراعاة الموازنة بين تكلفة تبني و الاستثمار في مجال الرقمنة على نفقات الوكالة.
- من خلال الدراسة نلاحظ ان الوكالة و رغم جهود تبني الرقمنة تبقى ضعيفة جدا اذ نلاحظ ارتفاع النفقات بشكل كبير رغم التوجه الى تبني الرقمنة التي تعتبر كعامل مساعد على تخفيض التكاليف و هذه الجهود لم تسمح من الحد من ارتفاع نفقات الوكالة.

- العجز الهيكلي للوكالة يتطلب مراجعة استراتيجية لتوجهاتها و خاصة في مجال عصرنة التسيير و تقديم الخدمة .

خلاصة الفصل:

تناولنا خلال هذا الفصل مختلف جهود وكالة الضمان الاجتماعي للأجراء بميلة في مجال الرقمنة و أثر ذلك على التوجهات المالية لها حيث تطرقنا أولاً لاهم تقنيات الرقمنة الموجودة في الوكالة فضاء الهناء، التصريح عن بعد و بطاقة الشفاء، وأثر تلك الجهود على تحقيق التوازن المالي ورغم أن إيرادات الوكالة في تزايد مستمر إلا أن لاحظنا وجود عجز هيكلي راجع إلى ارتفاع النفقات بصورة كبيرة و هذا يدل على حاجة الوكالة إلى بدل جهود إضافية لعصرنة التسيير بداخلها و محاولة السيطرة على التكاليف التي تعتبر الرقمنة كلاعب مهم في ذلك.

الختمة

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة تحليل واقع رقمنة مؤسسات الضمان الاجتماعي وعلاقة ذلك بالتوازن المالي له، مع محاولة تطبيق ذلك على وكالة ميلة، حيث شهد قطاع الضمان الاجتماعي خلال العقود الأخيرة إصلاحات مختلفة تهدف بالأساس الى مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال من جهة وتحسين ادائه من جهة أخرى وضمان أحسن تغطية وحماية اجتماعية لأفراد المجتمع. هذا وقد قامت الجزائر بإدخال إصلاحات شملت عدة جوانب لمؤسسات الضمان الاجتماعي منها ما هو مالي بغرض تنويع مصادر التمويل ومحاربة العجز في الميزانية، ومنها ما هو إداري لغرض تحسين الخدمة وزيادة فعالية الأداء، وتعتبر الرقمنة إحدى المحاور الرئيسية التي تدور حولها جهود الإصلاح، حيث منحت افاق واسعة أمام مؤسسات الضمان الاجتماعي من أجل تسهيل الخدمة وتبسيطها، وزيادة الإيرادات وضبطها وكذا ترشيد النفقات وتقليصها وكل ذلك له اثار ايجابية على التوازن المالي للمؤسسة وهذا ما تم تناوله في هذه الدراسة والتي خلصت الى النقاط التالية:

1. النتائج النظرية:

من النتائج النظرية التي خلصت اليها هذه الدراسة نذكر:

- للضمان الاجتماعي اهمية بالغة في المجتمع فهو وظيفة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها، فهو يوفر الحماية الاجتماعية للمؤمنين، كما يتشابه مع قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصحة وسوق العمل مما يجعله ذو اهمية اقتصادية قصوى.
- يملك الضمان الاجتماعي اهمية نفسية بالغة لدى المؤمن فهو يشعره بالراحة والامان حول مستقبلهم الوظيفي والفردى.
- شهد قطاع الضمان الاجتماعي كغيره من القطاعات الاقتصادية ثورة رقمية مست جميع مصالحه ونشاطاته، حيث احدثت تحولات وابتكارات جذرية في عمليات التأمين واداء الخدمة.
- يعتبر التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي التحدي الاساسي الذي يواجهه المسيرين، حيث تسخر له كل الاليات والاساليب من اجل زيادة الإيرادات وتقليل النفقات.
- تعتبر الجوانب الادارية والتسييرية أحد الجوانب التي مستها الرقمنة بصورة مباشرة حيث ظهرت اساليب الدفع الالكتروني والدفع عن بعد، كما شملت الرقمنة كذلك الجوانب المالية حيث استخدمت كأداة من اجل تقليص النفقات وزيادة الإيرادات.
- تتطلب الرقمنة بنية تحتية متطورة سواء على مستوى المؤسسة او بالنسبة للمؤمن مع ضرورة توفر ثقافة رقمية

تساعد على نجاح التحول الرقمي.

2. النتائج التطبيقية:

ومن النتائج المتوصل اليها من خلال دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي لولاية ميله نذكر ما يلي:

- عرف نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر تحولات رقمية هامة جعلته أحد القطاعات الرائدة على المستوى الافريقي، حيث شهد هذا القطاع ادخال تقنيات رقمية مهمة مثل بطاقة الشفاء، التصريح عن بعد، فضاء الهناء.
- لقد ساعدت هذه الاصلاحات الرقمية المؤمنين من ضمان الاستفادة الحقيقية من الخدمات التي توفرها هذه الصناديق مع تبسيط الجهد والوقت وتقليل النفقات وتحقيق الفعالية المطلوبة.
- قامت وكالة الضمان الاجتماعي لميله بتبني مختلف التحولات الرقمية التي اقترتها الدولة الجزائرية داخل مصالح الضمان الاجتماعي.
- يعاني صندوق الضمان الاجتماعي لميله وعلى غرار اغلب الصناديق الضمان الوطنية من الزيادة المتسارعة للنفقات، وهذا يعود سببه بالدرجة الاولى الاعتماد على مصدر تمويل وحيد متمثل في الاشتراكات حيث تصاحبها في اغلب الاحيان زيادة في تكاليف النفقات الصحية.
- يعتمد صندوق الضمان الاجتماعي لميله على مصادر تمويل قليلة تمثلت في الاشتراكات كمصدر رئيسي، وهذا بالرغم من تزايد عدد المشتركين الا ان ذلك لم يساهم بصورة كبيرة في معالجة الخلل في الميزانية نظرا لارتفاع النفقات بصورة أكبر.
- رغم إدراك الرقمنة في تحقيق انعكاسات ايجابية على الجوانب المالية للصندوق من قبل المسيرين، لكن تبقى مساهمتها في ذلك دون المستوى المطلوب.

3. التوصيات:

من بين التوصيات التي يمكن ان نخرج بها من هذه الدراسة نذكر مايلي:

- ضرورة زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لصناديق الضمان الاجتماعي من اجل زيادة فعالية عملية الرقمنة.
- ضرورة تنويع مصادر التمويل من شأنه تخفيف حدة العجز المالي في ميزانية صناديق الضمان من خلال اعطاء الفرصة لهذه المؤسسات باستثمار الفوائض المالية في المؤسسات المالية.
- زيادة التحكم في التقنيات الرقمية وتعميم استعمالها من اجل التحكم في ترشيد النفقات والحد من مظاهره السلبية في عملية دفع الاشتراكات.

- ضرورة استخدام الرقمنة في التعريف بخدمات التأمين وتشجيع افراد المجتمع على الحماية الاجتماعية.
- تشجيع المؤمنين على استخدام التقنيات الرقمية والتعريف بفوائدها، وخلق ثقافة رقمية في وسطهم.

4. آفاق الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن اقتراح مواضيع للبحث في هذا المجال منها:

- دور تطبيقات ونماذج الاعمال الالكترونية لمؤسسات الضمان الاجتماعي في زيادة فعالية الأداء.
- أثر التحول الرقمي في زيادة تحصيل الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي.
- متطلبات وأبعاد التحول الرقمي في صناديق الضمان الاجتماعي والأداء المالي.

قائمة المراجع

أولاً: الرسائل والأطروحات

1. اجد أحمد، 2015-2016، تحديات تمويل نظم الضمان الاجتماعي -دراسة حالة الصندوق الوطني للعمال الأجراء CNAS تلمسان-، شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، الملحق الجامعية مغنية.
2. باديس كشيدة، 2009-2010، المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة.
3. بختي أحلام، 2017-2018، مصادر التمويل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء - دراسة حالة وكالة المسيلة CASNOS-، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
4. براج شهرزاد، 2021-2022، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات الضمان الاجتماعي - دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة-، شهادة ماستر، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
5. بركات سمية، 2022-2023، أهمية الرقمنة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء - CNAS وكالة المسيلة-، شهادة ليسانس، تخصص إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
6. بركاني شريفة، 2022-2023، إلزامية التصريح بالعمال لدى هيئات الضمان الاجتماعي، شهادة الماستر، تخصص قانون خاص، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.
7. بلشير فاطمة الزهراء، 2014-2015، أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني شهادة الماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
8. بلغيتي عبد القادر، 2022-2023، أثر إصلاحات التأمينات الاجتماعية على الأداء المالي -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء أدرار CNAS، شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد درايعية أدرار.
9. بن دهمة هوارية، 2014-2015، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي -دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان-، شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
10. بن عزوز حاشي، 2019-2020، سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين التحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا (1983-2018)، درجة الدكتوراه، تخصص العلوم السياسية. جامعة زيان عاشور الجلفة.
11. بن يعقوب محمد ياسين، 2015-2016، واقع تمويل صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري -دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتقاعد وكالة مستغانم-، شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

12. بوالدبان أسماء، 2022- 2023، دور الرقمنة في تطوير صناعة التأمين في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.
13. بوشارب خيرة، 2021- 2022، أثر الإعفاءات التحفيزية على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي -دراسة حالة وكالة غرداية-، شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة غرداية.
14. بومعاد منال، 2020- 2021، التمويل البنكي لعجز الموازنة العامة للجزائر -دراسة تحليلية للفترة الممتدة ما بين 2019-2000، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.
15. تيلوت سعاد، 2015- 2016، تسيير صناديق الضمان الاجتماعي بالجزائر -دراسة الحالة مركز CNAS بمغنية، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، الملحق الجامعية مغنية.
16. ثابت مصطفى، 2014- 2015، واقع الادارة الالكترونية في الجزائر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نموذجا، شهادة الماستر، تخصص تكنولوجيا الاتصال الحديثة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
17. الجباري أكبر عمر محي الدين، 2008-2009، التمويل الدولي، امتحان دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك.
18. حاجي عبد السلام، 2022- 2023، الخدمة العمومية في ظل تحديات الرقمنة ومتطلبات الجودة - دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة-، شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
19. حاققزهير، 2020- 2021، أحكام اشتراكات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
20. حمدوش مريم، 2020- 2021، سياسة التحصيل والتعويض المالي في مؤسسة الضمان الاجتماعي -دراسة حالة مركز الدفع قصر الشلالة-، شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت.
21. حمو يعيش عبد المنعم، 2021- 2022، أثر اشتراكات التأمين الاجتماعي على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي بالجزائر -دراسة حالة CASNOS- وكالة أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد دراية أدرار.
22. درار عياش، 2004-2005، أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء CASNOS شبكة بومرداس، شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة يوسف بن خدة الجزائر.

23. رقيق برة زينب، 2018- 2019، المعالجة المحاسبية لنشاطات صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد الفترة 2010 -دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS لولاية المسيلة، شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
24. زرباني قداري، 2016- 2017، أثر الإعفاءات الناجمة عن التأخير على التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء -دراسة حالة وكالة غرداية-، شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة غرداية.
25. سعدي نوال، 2020- 2021، معالجة عمليات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي في شركات الضمان الاجتماعي -دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريج.
26. سراج نجوى، 2021- 2022، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء التنظيمي -دراسة ميدانية بمؤسسة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء -CASNOS، شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة غرداية.
27. الشاعر محمد السيد جودت، 2018-2019، الإطار النظري لنظام التأمين الاجتماعي، جزء من رسالة دكتوراه تخصص الحقوق، جامعة المنصورة.
28. شتحنة عبد القادر، 2022- 2023، نظام الضمان الاجتماعي كآلية للحماية الاجتماعية في التشريع الجزائري، شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
29. علا سفيان، 2019- 2020، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاقتصادية، شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة ابن خلدون تيارت.
30. علال زليخة، 2014- 2015، دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية -دراسة حالة مطاحن مرمورة قالمة للفترة 2014-2012-، شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
31. عمر عامر، 2019- 2020، التسيير الإداري والمالي لصناديق الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري، شهادة الماستر، تخصص حقوق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة.
32. عنصر لينا، (2020- 2021)، تحديات تمويل نظم الضمان الاجتماعي -دراسة حالة الصندوق الوطني للعمال الأجراء ميلة -CNAS-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة.
33. فتاحين فتيحة، 2015- 2016، النظام القانوني لهيئات الضمان الاجتماعي، شهادة ماجستير تخصص الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1.

34. قحة فدوى، 2019 - 2020، مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي (CASNOS. CNR. CNAS) ومدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي من 2017 - 2008، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.
35. قيدوم زينب، 2021 - 2022، إدارة صناديق الضمان الاجتماعي في ظل الرقمنة -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس -CNAS، شهادة الماستر تخصص مالية وتأمينات، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.
36. كاتب فاطمة الزهراء، 2016 - 2017، آليات الحفاظ على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، شهادة الماستر، تخصص المراجعة والتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
37. كشيدة باديس، 2020 - 2021، نظام التأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري، درجة دكتوراه تخصص قانون العلوم، جامعة باتنة 1.
38. لمين إيشوكن، 2020 - 2021، تمويل نظام الضمان الاجتماعي، شهادة الماستر، تخصص قانون خاص، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
39. مرابطي إدريس، 2021 - 2022، دور الرقمنة في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة العمومية - مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء 2022 -، شهادة الماستر، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
40. مغربي شهرزاد مروي، 2020 - 2021، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، شهادة الماستر، تخصص القانون الإداري، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة.
41. منصوري أماني، 2019 - 2020، دور فعالية تحصيل الاشتراكات في تحقيق التوازن المالي بصناديق الضمان الاجتماعي -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء أم البواقي-، شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
42. هباش عبد الوهاب، 2018 - 2019، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسة الجزائرية ومدى مساهمتها في تطوير الموارد البشرية -دراسة تصميم وتسيير الأجور عن بعد في مؤسسة ش.ذ.م.م المعماري بالمسيلة، شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
43. يلس إيهاب، 2021 - 2022، تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS مسيلة 2020-2015، شهادة ماستر، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

ثانيا: المجالات

1. بربار نورالدين، إصلاحات الضمان في الجزائر وأثرها على توازناته المالية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 2، العدد 1، 2019.

2. بكدي فاطمة، عرض تجربة الرقمنة الإدارية لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر -دراسة حالة : التصريح عن بعد للاشتراكات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء وكالة تيسمسيلت، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2023.
3. بن نعوم ليلي، سياسة الضمان الاجتماعي وأثارها على الرفاهية في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 12، العدد 2، 2023.
4. حميدوش علي، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة -المتطلبات والعوائد -تجارب دولية - دروس وعبر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، 2020.
5. ربحي فاطمة، دور التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية في ظل تحديات الرقمنة في المنظمة -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء وكالة تيسمسيلت-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
6. عباوي الزهرة، الضمان الاجتماعي ومتطلبات تعزيز الشراكة المجتمعية في ظل التحولات الاقتصادية مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 6، العدد 1، 2023.
7. عبيد فريد زكرياء، واقع ومكانة الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، عدد خاص، 2016.
8. عجالي نوال، نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بين حتمية العصرية وتقديم الخدمة الاجتماعية بعرض بطاقة الشفاء، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 6، العدد 2، 2017.
9. عجلان العياشي، أثر الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء CNAS، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، المجلد 8، العدد 2، 2023.
10. عرفات ريمي، مبادئ الضمان الاجتماعي في ظل الواقع الديموغرافي في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2023.
11. قرومي حميد، الضمان الاجتماعي في الجزائر -دراسة حالة CASNOS لولاية البويرة -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015.
12. قمرى زينة، مراحل تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 9، العدد 2، 2022.
13. لواج منير، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 4، العدد 2، 2020.
14. مرقوم كلثوم، دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر -حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC -، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2020.

15. نعيمى حاج عمر، التعويض عن أضرار المخاطر الاجتماعية: مسؤولية قانونية ببعد اجتماعي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، 2022.
16. يعقوب عبد الكريم، الإطار المفاهيمي للضريبة والنزاع الضريبي، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد 2، العدد 8، 2019.

ثالثا: الملتقيات

1. بوحادة سمية، 2015، الملتقى الوطني الخامس حول: حماية المستهلك -مشكلات المسؤولية المدنية -مخبر القانون والمجتمع، جامعة أدرار.
2. زيرمي نعيمة، 2012، "الحماية الاجتماعية بين المفهوم والخطر والتطور في الجزائر"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

رابعا: المطبوعات

1. العايب سامية، 2020-2021، الضمان الاجتماعي، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الأولى ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Baghdad Chaib, 2015, **La question de la securité sociale en algérie : proposition d'un debat**, Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale.
2. Djoher Abderrahmane, 2023, **The Algerian Social Security System in the face of digitization**, Advanced Research in Economics and Business Strategy Journal , vol.04, n°.02.
3. Djoher Abderrahmane, 2023, **Les interventions de l'état Algérien en matière de sécurité sociale**, vol IX.
4. Mouri Mohand Ouali, 2021, **Aspects de couverture sociale du système de protection sociale algérien Social coverage aspects of the Algerian social protection system**, Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion , vol. 5, n°. 1.
5. Nawel Kharroubi, 2024, **Impact of economic changes on Algeria's social security system (Study of its analysis)**, vol. X, n°. 1.

الملاحق

الملحق رقم 1: واجهة موقع الهناء

الدخول



Archiindz





تسجيل

هل نسيت كلمة المرور ؟

تحقق من شهادة الانتماء



Archiindz.com

الملحق رقم 2: ملئ المعلومات المطلوبة

التسجيل



رقم الضمان الاجتماعي
رقم الضمان الاجتماعي شخص

اسم
اسم شخص

الاسم الأول
الاسم الأول شخص

الاسم العربي
اللقب شخص

الاسم الأول باللغة العربية
الاسم شخص

تاريخ الميلاد
اليوم / الشهر / السنة نطاق الموعد

البريد الإلكتروني
example @ example بريد الالكتروني

 **Archiindz.com**

الملحق رقم 3: إدخال معلومات التسجيل

74ri4

CAPTCHA اختبار

أدخل نص الصورة صورة

كلمة السر

أحرف على الأقل 7 قفل

أكد كلمة المرور

أكد كلمة المرور قفل

رقم هاتف

هاتف X-XX-XX-XX-XX على سبيل المثال: 0

☐
أوافق على شروط الاستخدام

للتحقق من صحة

إرجاع

awrasaljazair.com

الملحق رقم 4: إدخال الكود والنقر على متابعة

تأكيد

تأكيد

سوف تتلقى رسالة نصية قصيرة
على هاتفك المحمول
بمجرد تسجيل الدخول ، تحقق من
معلوماتك الشخصية

تأكيد الكود

أكد

الملحق رقم 5: تسجيل الدخول

المصادقة

رقم الضمان الاجتماعي شخصي

كلمة السر قفل

326p3

أدخل نص الصورة صورة

دخول

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الرقمنة في تعزيز التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي من خلال إبراز التكنولوجيا المتبعة في وكالة ميله، وللوصول إلى ذلك قمنا بالتعرف على أهم التطبيقات التي ساهمت في العصرنة وهي: "تطبيق فضاء الهناء"، "بطاقة الشفاء"، "التصريح عن بعد"، وأهم النتائج التي توصلنا إليها هي أن الخدمة المقدمة عن بعد ساهمت بدور كبير في تبسيط إجراءات التكفل بالمؤمنين اجتماعيا، وحسن تسيير هيئات الضمان الاجتماعي، كما ساهمت في ترشيد النفقات وزيادة تحصيل الاشتراكات، كل هذا من أجل تحقيق توازن مالي.

في النهاية، لاحظنا أن تجربة استخدام التكنولوجيا الرقمية لا تزال في مرحلتها الأولى على الرغم من الفرص المتاحة، وذلك بسبب نقص الشروط الأساسية الضرورية التي تدعمها، لاسيما تلك المتعلقة بجودة البنية التحتية لشبكة الأنترنت وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي، الرقمنة، التوازن المالي.

Abstract:

This study aims to highlight the role of digitization in enhancing the financial balance of the Social Security Fund, through showcasing the technology adopted by the Mila Agency. To achieve this, we identified the most important applications that contributed to modernization: "El Hanaa Space," "El Shifaa Card," and "Remote Declaration." The most significant results we reached indicate that remote services have greatly simplified the procedures for social insurance coverage and improved the management of social security institutions. Additionally, they have contributed to cost reduction and increased subscription collection, all in pursuit of achieving financial balance.

In conclusion, we observed that the experience of using digital technology is still in its early stages despite the available opportunities, mainly due to the lack of necessary basic conditions to support it, especially those related to the quality of internet infrastructure and others.

Keywords: Social Security, digitization, financial balance.